جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال الحديثة

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص إدارة مالية

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

حمداني كريمة أ. د . سعداوي موسى

أعضاء لجنة المناقشة		
أ / د. شبوطي حكيم	جامعة المدية	رئيسا
أ / د. سعداوي موسى	جامعة المدية	مشرفا
د. زاهي محمد الأمين	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الموضوع:

دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال الحديثة

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة مالية

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ:**

حمداني كريمة أ. د . سعداوي موسى

أعضاء لجنة المناقشة		
أ / د. شبوطي حكيم	جامعة المدية	رئيسا
أ / د. سعداوي موسى	جامعة المدية	مشرفا
د. زاهي محمد الأمين	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022-2023

ملخص الدراسة:

يعد موضوع نظام المعلومات بصفة عامة، ونظام المعلومات المالي والمحاسبي بصفة خاصة، من المواضيع المهمة التي ازداد اهتمام الباحثين بها، باعتباره موضوعا متلازما مع التطورات التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، وحتى تستطيع المؤسسة اتخاذ القرارات اللازمة لابد لها من استخدام نظام معلومات فعال يساعدها على اتخاذ القرار المناسب.

يتوقف نجاح المؤسسة على كفاءة إدارتها في صنع القرار التي تعد نظم المعلومات المحاسبية الحجر الأساس الذي ترتكز عليه عملية اتخاذ القرارات، وعليه فإن طبيعة القرارات تتوقف على نوعية ودقة المعلومات المستخدمة، انطلاقا من أن عملية اتخاذ القرار هي اختيار بديل من بين البدائل الممكنة.

ومن خلال ما سبق، خلصنا في هذه الدراسة تقييم مدى استخدام نظام المعلومات المالي والمحاسبي في المؤسسات ومعرفة دوره في اتخاذ القرار، حيث أن نظم المعلومات المعمول بها في مؤسسة اتصالات الجزائر لها أهمية كبيرة للتوصل إلى القرارات الصائبة، حيث هي التي تزود متخذ القرار بالمؤشرات الصحيحة والدقيقة وبأقل تكلفة لمواصلة العمل بشكل جيد والوصول إلى الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات، نظام المعلومات المالي والمحاسبي، اتخاذ القرارات

Study Summary:

The subject of the information system in general , and the financial and accounting information system in particular, is one of the important topics that researchers have increased interest in , as it is a subject associated with developments in the contemporary business environment . In order for the organization to make the necessary decisions, it must use an effective information system that helps it to take the appropriate decision. The success of the institution depends on the efficiency of its management in decision-making process. Accounting information systems are the cornerstone of the decision- making process. Accordingly, the nature of decisions depends on the quality and accuracy of the information used, based on the fact that the decision -making process is to choose an alternative from among the possible alternatives .

Through the foregoing, we concluded in this study to assess the extent to which the financial and accounting information system is used in institutions and to know its role in decision -making, as the information systems in force in Algeria Telecom are of great importance in reaching the right decisions, as they are the ones that provide the decision- maker with indicators correct , accurate and at the lowest cost to continue to work well and reach the set goals .

Key words: information system, financial and accounting information system, take decisions

شكر وتقدير

بداية احمد الله سبحانه وتعالى وأصلي وأسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعه إلى يوم الدين، أما بعد،

أتقدم أولا بالشكر الجزيل وبخالص الامتنان والتقدير إلى الأستاذ المشرف: الأستاذ الدكتور سعداوي موسى على قبوله الإشراف على هذا البحث المتواضع، وكذلك على النصائح والتوجيهات القيمة التي أفادني بها طيلة فترة انجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال وعاملات مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية ، الذين قدموا لي كل التسهيلات وزودوني بكل المعلومات اللازمة من أجل القيام بالدراسة على مستوى المؤسسة، كما أتوجه بالشكر إلى كل الأساتذة وزملائي الطلبة وكل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال عمرهما،

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم،

إلى كل الأساتذة و الطلبة.

إلى كل عمال وعاملات بلدية بوشراحيل.

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

العنوان	المحتوى	الصفحة
مقدمة		أ-ح
الفصل الأول	**مفاهيم أساسية حول نظام المعلومات ونظام المعلومات المالي والمحاسبي**	1
تمهيد		2
المبحث الأول	**ماهية نظام المعلومات**	3
المطلب الأول	عموميات حول نظام المعلومات	3-5
المطلب الثاني	أساسيات نظم المعلومات	5-9
المطلب الثالث	عمليات نظم المعلومات	9-12
المبحث الثاني	**الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي.**	13
المطلب الأول	مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي.	13-15
المطلب الثاني	مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.	15-17
المطلب الثالث	مكونات وأهداف نظام المعلومات المحاسبي.	17-18
المبحث الثالث	**علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى.**	19
المطلب الأول	أهمية نظام المعلومات المحاسبي.	19
المطلب الثاني	علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى.	20-23
المطلب الثالث	الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبي.	23-25
خلاصة الفصل		26
الفصل الثاني	**دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار**	**27**
تمهيد		28
المبحث الأول	**عموميات حول اتخاذ القرار**	29
المطلب الأول	مفهوم اتخاذ القرار و أهميته	29-31
المطلب الثاني	مراحل وأساليب اتخاذ القرار	32-39
المطلب الثالث	خصائص عملية اتخاذ القرار	40

المبحث الثاني	**القرارات المالية**	41
المطلب الأول	القرارات المالية الاستثمارية	41
المطلب الثاني	أنواع ومقومات القرارات الاستثمارية	42-44
المطلب الثالث	القرارات التمويلية	44-45
المطلب الرابع	العوامل المؤثرة في القرارات التمويلية	45-47
المبحث الثالث	**نظام المعلومات المحاسبي كأداة لاتخاذ القرار**	48
المطلب الأول	دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرار	48-49
المطلب الثاني	مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات	50-53
المطلب الثالث	أهمية المعلومة المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار	53-57
المطلب الرابع	المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرار التمويل	57-67
خلاصة الفصل		68
الفصل الثالث	**دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار في مؤسسة اتصالات الجزائر المدية**	**69**
تمهيد		70
المبحث الأول	**تقديم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر.**	71
المطلب الأول	نبذة عن مؤسسة اتصالات الجزائر	71
المطلب الثاني	الإطار القانوني لمؤسسة اتصالات الجزائر	72-73
المطلب الثالث	الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر	73
المبحث الثاني	**تحليل نتائج الاستبيان**	74
المطلب الأول	عينة الدراسة وتصميم الاستبيان	74-75
المطلب الثاني	تحليل الاستبيان	75-116
المطلب الثالث	نتائج التحليل	117
خلاصة الفصل		118
الخاتمة		119-123
قائمة المراجع		124-128

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
3-1	أفراد العينة حسب الجنس	76
3-2	أفراد العينة حسب السن	77
3-3	أفراد العينة حسب الوظيفة	78
3-4	أفراد العينة حسب السن	79
3-5	يوضح مدى توفر المؤسسة على الأجهزة الملائمة لطبيعة العمل	80
3-6	يوضح مدى معالجة الأجهزة المستخدمة في المؤسسة البيانات بسرعة	81
3-7	يوضح مدى حرص المؤسسة على توفير البرمجيات اللازمة	82
3-8	يوضح مدى مناسبة القدرة التخزينية للأجهزة المستخدمة	83
3-9	يوضح مدى توفير الأرشفة الالكترونية لحفظ المستندات	84
3-10	يوضح مدى استمرارية الأجهزة في العمل دون توقف	85
3-11	يوضح مدى تحديث البيانات	86
3-12	يوضح مدى حرص المؤسسة على دقة البيانات	87
3-13	يوضح مدى توفير المؤسسة لقواعد بيانات تناسب حجم العمل	88
3-14	يوضح مدى إمكانية الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب	89
3-15	يوضح مدى إمكانية احتواء المؤسسة على بيانات مفصلة	90
3-16	يوضح مدى تمتع المستخدمين لنظم المعلومات بمستوى من الكفاءة يتناسب مع المهام الموكلة لهم	91
3-17	يوضح مدى اعتماد المؤسسة على مبرمجين داخليين في تطوير البرمجيات المستخدمة	92
3-18	يوضح مدى سهولة التعامل مع الأجهزة من طرف الموظف	93
3-19	يوضح مدى استخدام الموظفون لمهاراتهم في تطوير أعمالهم	94
3-20	يوضح مدى وجود أشخاص محددين للقيام بجمع البيانات وتسجيلها	95

21-3	يوضح مدى توفير المؤسسة لشبكة اتصال محلية مرتبطة بجميع المديريات والأقسام	96
22-3	يوضح مدى استفادة المؤسسة من شبكة الانترنت في انجاز معاملاتها	97
23-3	يوضح مدى سرعة الاتصال بالشبكة المستخدمة	98
24-3	يوضح مدى توفر المؤسسة على أنظمة أمن للشبكات المستخدمة	99
25-3	يوضح مدى توفير تقنيات اتصال حديثة وذات كفاءة عالية	100
26-3	يوضح مدى تحديد الأسباب الداخلية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح	101
27-3	يوضح مدى تحديد الأسباب الخارجية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح	102
28-3	يوضح مدى تحديد أبعاد المشكلة بشكل جيد	103
29-3	يوضح مدى تحديد المشاكل المرتبطة بالمشكلة الرئيسية	104
30-3	يوضح مدى تحديد زمان ومكان حدوث المشكلة	105
31-3	يوضح مدى تحديد المجالات اللازمة للمفاضلة بين البدائل لحل المشكلة	106
32-3	يوضح مدى تحديد التكاليف المرتبطة بكل بديل لحل المشكلة	107
33-3	يوضح مدى تحديد الزمن اللازم لتنفيذ كل بديل لحل المشكلة	108
34-3	يوضح مدى إمكانية دمج بديل مع بديل آخر	109
35-3	يوضح مدى إمكانية اختيار البديل المناسب على أساس التكلفة	110
36-3	يوضح مدى إمكانية اختيار البديل المناسب على أساس الجودة	111
37-3	يوضح مدى إمكانية اختيار البديل المناسب على أساس السرعة	112
38-3	يوضح مدى توفير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار	113

39-3	يوضح مدى توفير البيانات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار	114
40-3	يوضح مدى توفير الشبكات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار	115
41-3	يوضح مدى توفير الموارد البشرية المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار	116

قائمة الأشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
1-1	خطوات مرحلة التخطيط لنظام المعلومات المحاسبية	14
2-1	متطلبات نظام المعلومات الإدارية	25
1-2	مراحل اتخاذ القرار	35

مقدمة

مقدمة:

يعد نظام المعلومات المالي والمحاسبي أهم وأقدم نظم المعلومات داخل المؤسسة فهي أحد أهم المصادر الرئيسية التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية، فقد توسع مفهومه وتطورت أهدافه لتواكب التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال الحديثة، لتتضمن الوسائل الكفيلة لضمان صحة البيانات المحاسبية دقتها وإمكانية الاعتماد عليها، وللتأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات الإدارية والخطط التنظيمية المرتبطة بنظام المعلومات، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة

إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم، وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها

في اتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

فاتخاذ القرار مهما كان نوعه يحتاج للاعتماد على نظام معلومات مالي

و محاسبي يختص بتسجيل ومعالجة البيانات المالية التي تساعد الإدارة على اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بكيفية استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة من أجل دعم وتفعيل القرارات، فهو المرآة العاكسة لحسن سير النشاط داخل المؤسسة وإنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة للأطراف الداخلية والخارجية التي تساعد على اتخاذ القرارات.

عملية اتخاذ القرار تعتبر جوهر العملية الإدارية حيث تبدأ بجمع المعلومات حول مشكلة القرار وتنتهي باختيار البديل المناسب فهي عملية متداخلة في جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها، حيث ترتكز عملية اتخاذ القرار على المعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية والمالية بصفة خاصة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

«ما هو الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي و المحاسبي في اتخاذ القرارات في ظل التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال».

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما هي أهم عناصر نظم المعلومات ونظم المعلومات المالية والمحاسبية.

2- ما هي مساهمة نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار .

3- ما مدى مساهمة نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار على مستوى شركة اتصالات الجزائر.

وهذا يقودنا إلى طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:" يعتبر نظام المعلومات المالي والمحاسبي كأداة أساسية لتسهيل العملية الإدارية في المؤسسة"

الفرضية الثانية:" يلعب نظام المعلومات المالي والمحاسبي دورا مهما في اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة".

الفرضية الثالثة: يقوم نظام المعلومات المالي والمحاسبي بمساعدة ودعم متخذي القرارات في شركة اتصالات الجزائر على اتخاذ القرارات المناسبة.

أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة نظرا للاهتمام المتزايد من قبل إطارات المحاسبة بنظم المعلومات المالية والمحاسبية خاصة بعد التطورات التي شهدتها بيئة الأعمال وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات التي ساهمت في تحديث وتسريع توفير المعلومات بشكل يسمح باستعمالها بفعالية.

– تنمية وعي متخذي القرارات في المؤسسة بالدور الذي تلعبه نظم المعلومات المالية والمحاسبية في دعم عملية اتخاذ القرار.

– التعرف على واقع نظام المعلومات المالي والمحاسبي في المؤسسات الجزائرية، وخاصة في ظل التغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال، والتي تتطلب توفر معلومات صالحة ودقيقة لاتخاذ القرار.

أهداف الدراسة:

إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذا البحث نذكرها فيما يلي:

– التعرف على نظام المعلومات ونظام المعلومات المالي والمحاسبي.

– تحديد الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار.

– التعرف على استخدام نظام المعلومات المالي والمحاسبي في عملية اتخاذ القرار في المؤسسات الجزائرية.

مبررات الدراسة:

لقد جاء اختيار هذا الموضوع بناءً على عدة اعتبارات أهمها:

– نظرا لأهمية موضوع نظام المعلومات المالي والمحاسبي في المؤسسة، وأثره على القرارات الخاصة بالاستثمار والتمويل، كما أنها تعطينا الإنذار المبكر لاتخاذ القرار بالمؤسسة.

– لفت انتباه الإدارات على ضرورة وجود نظام معلومات مالي ومحاسبي فعال داخل المؤسسة من أجل الاستعمال الأمثل لهذا النظام واستغلاله.

منهج الدراسة وأدوات الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على نظام المعلومات المالي والمحاسبي ودوره

في عملية اتخاذ القرار، وكذلك تحليل أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع ومراحل اتخاذ القرار بالمؤسسة من أجل اختبار على المؤسسة محل الدراسة لمحاولة الإجابة

على التساؤلات واختيار الفرضيات بالإضافة إلى وصف البيانات وتحليلها من خلال الدراسة الميدانية التي نستخدم فيها أداة الاستبيان، كما نعمل على دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة (نظام المعلومات المالي والمحاسبي وعملية اتخاذ القرار) مما يسمح لنا بدراسة الأثر.

الدراسات السابقة:

بهدف الوقوف على مقدار تطور البحث المراد دراسته، فانه لابد من الإشارة إلى أهم الدراسات الواردة في هذا المجال:

– دراسة بعنوان: "**دور نظام المعلومات في دعم اتخاذ القرارات بالمؤسسات الاقتصادية "(دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز فرع شبكة توزيع الكهرباء والغاز للشرق قسنطينة – الجزائر)** ، بن أم السعيد فتيحة، 2016، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،

إشكالية الدراسة: "ما دور نظم المعلومات في دعم اتخاذ القرارات بمؤسسة سونلغاز فرع تسيير شبكة توزيع الكهرباء والغاز للشرق "

الفرضيات : تم التطرق للفرضية الرئيسية التالية:

لا توجد علاقة ارتباط بين موارد نظم المعلومات ومراحل اتخاذ القرار من وجهة نظر متخذ القرار بمؤسسة سونلغاز فرع تسيير شبكة توزيع الكهرباء والغاز للشرق

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستكشافي القائم على أسلوب الإبعاد في تحليل أهم المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات ومراحل اتخاذ القرار بالمؤسسة، فالاستكشاف يجعل الباحث يتبنى أسلوب الاستقراء الذي هو عملية يقوم بها الباحث لمراقبة ظاهرة معينة والوصول إلى النتائج.

من بين النتائج المتوصل إليها نذكر:

– يعمل نظام دعم القرار على توفير كلا من المعلومات الخاصة بالمشكلة المطروحة والاتصالات لحل المشاكل التي أصبحت من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المعاصرة.

– **دراسة بعنوان : " مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–"**، مخلخل زوينة، سنة 2020، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة.

إشكالية الدراسة: "هل يساهم نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية".

الفرضيات: تم التطرق للفرضيات التالية:

–تساهم قائمة المركز المالي في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية.

–تساهم قائمة الدخل في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية.

– تساهم قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات التمويلية داخل المؤسسة الاقتصادية.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من تحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على نظام المعلومات المحاسبي ودوره في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

ومنهج دراسة الحالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف أبعاد الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى المقابلات مع موظفي قسم المحاسبة.

من بين النتائج المتوصل إليها نذكر:

– مهمة نظام المعلومات لا تقتصر فقط على إعداد القوائم المالية التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية وإنما تشمل أيضا تقارير تعبر عن مختلف أنشطة المؤسسة.

– يعتبر القرار التمويلي داخل المؤسسة الاقتصادية من أهم القرارات نظرا لطابع الاستراتيجي.

حدود الدراسة:

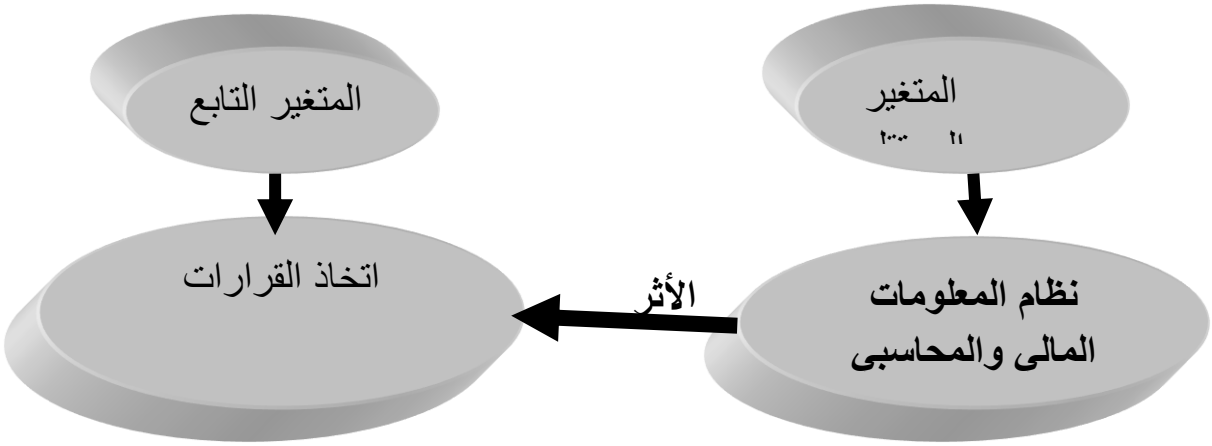
للإجابة على الإشكالية المطروحة وفهم جوانبها المختلفة تمثلت حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: اقتصر المجال المكاني الذي تم اختياره للقيام بالدراسة الميدانية على مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية.

الحدود الزمانية : تم الدراسة خلال الفصل الثاني من الموسم الجامعي 2023/2022.

نموذج الدراسة:

من أجل تبيان نموذج الدراسة ارتأينا وضع الشكل التالي



هيكل الدراسة:

لتفصيل في موضوع دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار في بيئة الأعمال الحديثة، ومن خلال الإشكالية المطروحة ومختلف الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول:

تناول الإطار النظري لنظم المعلومات ونظم المعلومات المالي والمحاسبي حيث قسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية نظام المعلومات أما المبحث الثاني تعرفنا على الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المالي والمحاسبي وفي المبحث الثالث

تم التعرف على علاقة نظام المعلومات المالي والمحاسبي بالنظم الأخرى .

الفصل الثاني:

تناولنا دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار حيث قسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول تناولنا عموميات حول اتخاذ القرار أما في المبحث الثاني تم التعرف على القرارات المالية وفي المبحث الثالث تم التعرف على نظام المعلومات المحاسبي كأداة لاتخاذ القرار.

الفصل الثالث:

تناولنا دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية حيث قسم إلى مبحثين الأول تناول تقديم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر أما الثاني تناولنا تحليل نتائج الاستبيان.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الوصول إلى المعلومات بسهولة.

-صعوبة الحصول على المعلومات المحاسبية مما أجبرنا على استعمال الاستبيان.

- صعوبة التنقل إلى المكتبات بسبب الانشغال بالعمل.

- صعوبة ضبط المصطلحات بدقة عند الترجمة.

الفصل الأول: بمفاهيم عامة

حول نظام المعلومات ونظام المعلومات المالي والمحاسبي

تمهيد:

يواجه العالم اليوم العديد من التحديات والتطورات وهذا من جراء ظهور التطورات التكنولوجية التي شهدنها بيئة الأعمال في مختلف المجالات وخاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي ، ولهذا كان لزاما على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذه التطورات خاصة في مجال المعلومات، ولعل تطبيق هذه المؤسسات لنظم المعلومات سيمكنها

من اتخاذ قرارات مناسبة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وذلك طبقا لما تم الحصول عليه في شكل معلومات تم إدخالها في النظام كبيانات ثم معالجتها، حتى تتمكن الأطراف المعنية بهذه المعلومات في الاستفادة منها في الوقت المناسب، سواء كانت هاته الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها.

من خلال هذا المنطق سنحاول إعطاء نظرة شاملة حول نظام المعلومات المحاسبي وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى.

المبحث الأول: ماهية نظام المعلومات.

نظام المعلومات مجموعة من العناصر المتداخلة التي تعمل مع بعضها البعض لجمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات المتوفرة عن موضوع ما بشكل منهجي لدعم اتخاذ القرار.

المطلب الأول: عموميات حول نظام المعلومات.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بنظم المعلومات.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات.

وردت عدة تعريفات لنظام المعلومات، نذكر منها ما يلي:

نظام المعلومات هو" أي توليفة أو تركيبة منظمة من الأفراد، عتاد والحاسوب، البرامج، شبكات الاتصال وموارد البيانات، التي يتم جمعها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها على المستفيدين"[1].

يعرف نظام المعلومات بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد ، تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات لغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات من خلال شبكة من القنوات وخطوط الاتصال[2].

يعرف نظام المعلومات بأنه طريقة منظمة للإمداد بالمعلومات عن قنوات سابقة

---

[1]– سعد غالب ياسين ،«**أساسيات تظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** »، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006، ص 19.

[2]– عصام الدين محمد متولي، «**نظم المعلومات المحاسبية** »، منشورات جامعة السودان المفتوحة ، الطبعة الأولى ، السودان، 2007 ، ص 15.

وحالية وقادمة و المتعلقة بالعمليات الداخلية و المعلومات الخارجية، وهي تساند وظائف التخطيط والضبط والعمليات لمؤسسة ما بإمدادها بالمعلومات في الوقت المناسب للمساهمة في اتخاذ القرارات[1].

نظام المعلومات " هو نظام يوجد بالمؤسسة ويهتم بتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات وذلك لتحقيق أهداف المشروع ".

الفرع الثاني : عناصر نظام المعلومات.

يحتوي نظام المعلومات على أربعة موارد أساسية هي :

أولا: المكونات المادية.

وتشمل جميع المعدات المادية و المواد المستخدمة في معالجة البيانات وهي بالأخص المكائن، مثل الحاسوبات و الآلات الحاسبة، كما تشمل أوساط البيانات مثل الأوراق و الأقراص المغناطيسية.[2]

ثانيا: البرمجيات.

يعني مصطلح برمجيات مجموعة الإيعازات الخاصة بمعالجة البيانات، ولكن هذا المصطلح لا يشمل فقط البرامج التي توجه وتدير المكونات المادية للحاسوب ولكنه يشمل مجموعة الإيعازات التي يحتاجها الأفراد لمعالجة البيانات والتي تسمى إجراءات.[3]

---

[1]– تركي إبراهيم سلطان ، « **نظم المعلومات واستخدام الحاسب الآلي** »، دار المريخ للنشر ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985، ص307.

[2]– عماد الصباغ، «**نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة الأول، عمان، الأردن، 2000، ص24.

[3]– المرجع السابق، ص25.

ثالثا: الأفراد.

هناك حاجة للأفراد لتشغيل جميع أنظمة المعلومات وهذا المورد يتكون من الاختصاصيين والمستخدمين النهائيين[1].

رابعا: المعالجة.

البيانات هي أكثر من الموارد الخام لنظم المعلومات، إن مفهوم البيانات تم توسيعه من قبل المدراء واختصاصي أنظمة المعلومات، فقد وجدوا أن البيانات والمعلومات تشكل موارد ثمينة للمؤسسة، لذلك فالبيانات والمعلومات التي تخزن في قواعد بيانات وقواعد نماذج وقواعد معرفة تعتبر اليوم جزءا من موارد البيانات أو موارد المعلومات للمؤسسة.[2]

المطلب الثاني: أساسيات نظم المعلومات.

سوف نتطرق لها في ما يلي:

الفرع الأول: خصائص نظم المعلومات.

هناك مجموعة من الخصائص أو السمات المختلفة، التي يجب إن تتسم بها نظم المعلومات، والتي منها ما يلي:

أولا: الوجهة النفعية من النظام.

تتمثل في تحقيق الهدف أو الأهداف التي من اجلها أنشئ و صمم النظام. أي أن نظام المعلومات يجب أن يكون ذا نفع للمؤسسة أو الهيئة

[1]– عماد الصباغ ، نفس المرجع السابق، ص26.

[2]– المرجع السابق، ص26.

التي ينشا بها.[1]

ثانيا: المشاركة في التطوير.

لا تنشأ نظم المعلومات في معزل عن مستخدميها أو المنتفعين منها، لذلك يجب أن يشارك المستفيد في تطوير النظام الذي يصمم من اجل خدمته.[2]

ثالثا: التكامل.

يعتبر من الخصائص الأساسية لنظم المعلومات وقد يرتبط التكامل بالتكنولوجيات المستخدمة، وربط الأجهزة بالبرمجيات و النظم، وتكامل التطبيقات معا و إنتاج مخرجات مشتركة.[3]

رابعا: المسارات المشتركة للبيانات.

يجب أن تتدفق البيانات من خلال مسارات مشتركة غير متعارضة، حتى تسهل عمليات النقل والاتصال، و يؤدي ذلك إلى تجنب التكرار و الحشو في التخزين

و التوزيع، كما يساعد في بناء الملفات الرئيسية للبيانات التي تتبع منها مخرجات النظام من تقارير و كشوف و قوائم....الخ[4].

خامسا: النظم الفرعية.

على الرغم من أن نظام المعلومات يعتبر احد النظم الفرعية في المؤسسة، إلا أن

---

[1]–د، محمد محمد الهادي،"**التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر**"، دار الشروق، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1993، ص62.

[2]– المرجع السابق، ص62.

[3] – المرجع السابق، ص62.

4– المرجع السابق، ص62

يشتمل أيضا على العديد من النظم الفرعية لتطبيقات البيانات، أو لوظائف النظام[1].

سادسا: التخطيط ودورة النظام.

يجب أن يخطط جيدا لنظام المعلومات في إطار مشروع ذا خطط طويلة

و متوسطة و قصيرة الأجل كما يعامل نظام المعلومات كان له دورة حياة أي إن له نقطة بداية ونقطة نهاية، و يمر خلالها بعدة مراحل متسلسلة[2].

سابعا: وقت الاستجابة.

وقت استجابة نظام المعلومات في الإجابة على ما يوجه إليه من استفسارات تعتبر خاصية مهمة، يجب مراعاتها في إطار التصميم و التطوير و ما يشمل عليه

من تكنولوجيات متطورة[3].

ثامنا: نظم إدارة قواعد البيانات.

تتسم نظم المعلومات بضرورة توفر قواعد البيانات، التي أصبحت شائعة و مألوفة في تداول كميات كبيرة من البيانات، و تسمح هذه الخاصية بإمكانية استخدام عديد

من المستخدمين للنظام في نفس الوقت مع استقلالية كل منهم عن الآخر، كما أن البيان الواحد يدخل مرة واحدة في النظام و يتفاعل و يترابط مع غيره من البيانات بدون تكرر[4].

[1]– د، محمد محمد الهادي، نفس المرجع السابق، ص62.

[2]– المرجع السابق، ص62.

[3]– المرجع السابق، ص63.

[4]– المرجع السابق، ص63.

تاسعا: تطبيق تكنولوجيا نظام المعلومات.

إن نظم المعلومات المعاصرة هي التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات المعاصرة، من أجهزة الكمبيوتر وبرامجها و أجهزة المصغرات الفيلمية و أساليب الاتصالات عن بعد

و كل ذلك يسهم في:

- توفر القدرة على أداء عمليات كثيرة بسرعة و بدقة متناهية.
- تخزين و استرجاع كم كبير من رصيد المعلومات في أنماط موحدة.
- استخدام أسليب برمجة سهلة و مباشرة...الخ[1].

الفرع الثاني : أنواع نظام المعلومات.

هناك خمسة أنواع رئيسية لنظم المعلومات و هي كما يلي:

أولا: نظام معالجة المعاملات.

نظام المعلومات المحوسب يعالج و يسجل البيانات الناتجة عن أحداث مبادلة الأعمال الروتينية اليومية الضرورية لإدارة الأعمال، و تخدم المستوى التشغيلي

في المؤسسة ما يجعل المعلومات متوفرة للمستخدمين داخل و خارج المؤسسة حين طلبها على شكل تقارير للمستخدم، حيث تستخدم إجراءات و قواعد محددة، و تعمل على حفظ و تخزين المعلومات إلى حين طلبها على شكل تقارير للمستخدم، كما تعمل على تأمين

[1]– د، محمد محمد الهادي، نفس المرجع السابق ، ص63.

جمع المعلومات على المستوى التشغيلي و التي تخدم القرارات المهيكلة بطريقة فعالة وبدقة أعلى و في الوقت المناسب[1].

ثانيا: نظم المعلومات الإدارية Management Information Systems(MIS).

تلبي المعلومات الإدارية احتياجات المديرين من مختلف المعلومات بهدف مساعدتهم على اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بوظائفهم الإدارية، من تخطيط ورقابة،

وتخدم **MIS** كافة المستويات الإدارية، وتتكون **MIS** من عدة نظم فرعية ولعل أهمها نظم المعلومات الوظيفية، والتي تدعم الوظائف الرئيسية بالمؤسسة وهي وظائف التسويق والتمويل والإدارة والأفراد والإنتاج[2].

ثالثا : نظم دعم القرار Decision Support Systems (DSS) .

نظام دعم القرار هو نظام معلومات يعتمد على الحاسب الآلي ويساعد المديرين على اتخاذ القرارات التي تنطوي على درجة من عدم التأكد، وبصفة خاصة المشاكل والقرارات شبه المهيكلة، كما يسمح هذا النظام لمتخذ القرار للاختيار بين نموذج أو أكثر من نماذج اتخاذ القرار[3].

رابعا: النظم الخبيرة Expert Systems (Ex).

النظم الخبيرة أحد فروع الذكاء الصناعي، وهي نظم تعتمد على الحاسب وتحوي معرفة خبير أو مجموعة من الخبراء في مجال معين، ويمكن توظيف هذه المعرفة

---

[1]–صياد صباح، " **أنظمة المعلومات و تأثيراتها على تنافسية المؤسسة الجزائرية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة وهران2، 2018، ص35.

[2]–د، كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، "**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**"، عدم ذكر دار نشر، بدون تاريخ نشر، 2005، ص75.

[3]- المرجع السابق، ص75

للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، حيث تستخدم نظم الخبرة برامج خاصة لتشغيل البيانات والقواعد لاتخاذ قرارات فعالة خصوصا فيما يتعلق بالمشاكل والقرارات غير المهيكلة[1].

خامسا: نظم معلومات الإدارة العليا Executive Information Systems (EIS).

يوفر هذا النظام للمديرين المعلومات التي تقابل احتياجاتهم، ونظرا لأن هذا النظام قائم ومتعامل مع الحاسب الآلي فإن المعلومات التي يوفرها تتسم بالوقتية، ويتم تصميم نظام معلومات المديرين بحيث يمكن للمديرين أن يصلوا بسهولة للمعلومات وتحليلها بطرق مختلفة في صورة بيانية بالإضافة للعديد من الإمكانيات الأخرى[2].

المطلب الثالث: عمليات نظم المعلومات.

ويمكن توضيحها كما يلي:

الفرع الأول: وظائف نظم المعلومات.

تتمثل الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات فيما يلي:

أولا: تجميع البيانات Data Collection.

تتحقق وظيفة تجميع البيانات خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها، وقد تتكون تلك البيانات من خارج أو داخل المؤسسة الاقتصادية أو في ناتجة عن تغذية عكسية[3].

[1]– د، كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون ، نفس المرجع السابق، ص76

[2]– المرجع السابق، ص76

[3]– المرجع السابق، ص76

ثانيا: معالجة البيانات Data processing.

تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، والنسخ والترتيب والفهرسة والدمج والتلخيص والمقارنة[1].

ثالثا: إدارة البيانات Data management:

وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها وحفظها وتحديثها وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها[2].

رابعا: رقابة البيانات Data control.

وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها، وتتعدد الإجراءات و الأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبي لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة[3].

خامسا: توفير المعلومات Information generation .

تتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات

[1]– د، كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص73

[2]– المرجع السابق، ص73

[3]– المرجع السابق، ص73

للمستخدمين وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات[1].

الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات.

يهدف نظام المعلومات في المؤسسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف

أولا: أهداف هيكلية.

إن المحددات الهيكلية الأساسية لكل نظام هي:

- تحديد حدود نظام وفصله عن العالم الخارجي.
- العناصر أو المكونات التي يمكن تصنيفها (مستخدمين في المؤسسة مثلا...).

-شبكة اتصال حيث تسمح بتبادل المعلومات بين مختلف عناصر النظام.

ثانيا: أهداف وظيفية.

- تدفقات المعلومات.
- كذلك المصادر حيث كل مصدر يمكن اعتباره مركز قرار يستقبل ويثبت معلومات.
- سرعة دوران حدود زمنية المعلومات وهذا ومدة تخزينها.
- وأخيرا دورة المعلومات (التغذية العكسية).

ثالثا: أهداف تنظيمية.

- نزع الحوافز بين مستويات العمل في المؤسسة مما يسهل تبادل المعلومات.
- مساهمة كل.

[1]- د، كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص73

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي.

تختص نظم المعلومات المحاسبية بتوفير معظم المعلومات الاقتصادية التي يمكن التعبير عنها ماليا، وتساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة والأطراف الأخرى، بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة من حيث زيادة حدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية المتلاحقة[1].

المطلب الأول: مراحل تطور نظام المعلومات المحاسبي.

تطوير نظام المعلومات المحاسبي يمر بعدة مراحل متتالية والتي سنوردها كالآتي:

الفرع الأول: مرحلة تخطيط نظام المعلومات.

إن أي عمل ناجح لابد من تخطيط مسبق، ويعرف التخطيط في أدبيات الإدارة بأنه عملية ذكية وتصرف ذهني لعمل الأشياء بطريقة منظمة للتفكير قبل العمل، والعمل في ضوء الحقائق بدلا من التخمين، فإذا ما أسقطنا هذا التعريف على العمل في تطوير نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة ما وجدنا أهمية وجود تصرف عقلاني مبني

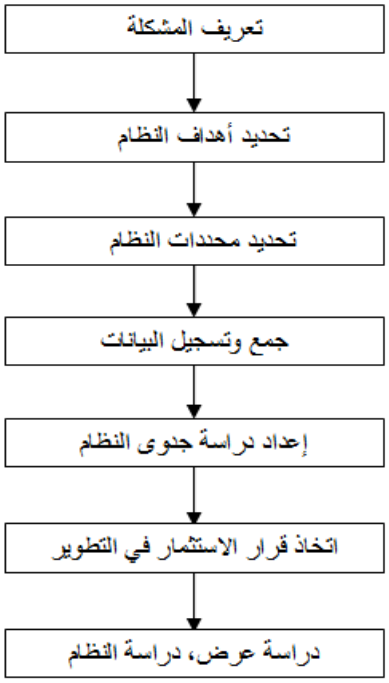
على وضع سيناريوهات مترابطة لهذا التطوير وبالتالي القيام به على أساس العلم قبل العمل، وحتى تتم هذه المرحلة لا بد أن تمر بعدة خطوات كالتالي:

التعريف بالمشكلة، تحديد أهداف النظام، تحديد محددات النظام، جمع وتسجيل البيانات، إعداد دراسة الجدوى، عرض دراسة النظام، اتخاذ قرار الاستثمار في التطوير[2].

[1]– د، كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص5

[2]– محمد يوسف حفناوي، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص165

الشكل رقم 01-01 : خطوات مرحلة التخطيط لنظام المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد يوسف حفناوي، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص166.

الفرع الثاني: مرحلة تحليل نظام المعلومات المحاسبي.

تحليل نظام المعلومات المحاسبي يهدف إلى معرفة أجزائه التفصيلية، وكيف تترابط هذه الأجزاء لتكوين فكرة شاملة حول متطلبات نظام المعلومات المحاسبي الجديد ويمكن أن نجعل ضرورة هذه المرحلة في تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال معرفة مدخلات، من بيانات اقتصادية وإحصائية ومالية مسبقة وأوراق ثبوتية مدخلة للنظام ومن ثم تحديد ما يجري على هذه البيانات من معالجات حسابية وحاسوبية من أجل الوصول إلى المعلومات المخرجة من النظام على شكل تقارير[1].

[1]-موطي زكية، موسى سعيدة، " **واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد درابة أدرار، الجزائر، 2016، ص33.

الفرع الثالث: مرحلة تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

يمكن تعريف تصميم النظام على أنه تشكيل المخطط العام للنظام بشكل كامل، بحيث يجب أولا تحديد الأهداف العريضة ووظائفها وبناءًا على هاتين الأخيرتين تتم عملية تحديد المواصفات التفصيلية للنظام من خلال تحديد بدائل النظام، وتحديد مواصفات النظام المصمم، ثم إعداد وتقديم مواصفات تصميم النظام[1].

الفرع الرابع: مرحلة تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي.

تبدأ عملية تنفيذ نظام المعلومات المحاسبي باختيار الموقع المادي الذي ستمارس على أرضه الإجراءات والمهام المحاسبية من خلال أفراد النظام مستخدمين لهذا الغرض تكنولوجيا المعلومات من حاسبات الكترونية وبرمجيات تطبيقية وقواعد بيانات واتصالات، بعد الاتفاق على طبيعة بيئة العمل فانه يتم اختيار المعدات الالكترونية والميكانيكية والكهربائية التي تستعمل في النظام وكذلك لغة البرمجة التي ستبرمج البرمجيات التطبيقية المحاسبية، وبعد اختيار المعدات ولغات البرمجة من خلال التقييم لها فإنه يأتي بعد ذلك تركيب المعدات في بيئة العمل التي حددت ومن تحميل الحاسبات بلغات البرمجة التي سيتم استخدامها لبرمجة المخططات والتصاميم[2].

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي.

تعمل هذه النظم في المستوى التشغيلي على الإشراف على حركة التدفق المالي في المؤسسة وعلى المستوى الإداري فإنها تساعد المديرين على الإشراف والتحكم من الموارد المالية المنظمة ، وعلى المستوى الاستراتيجي فإنه يمد المدراء بتنبؤات طويلة

[1]–عبد الرزاق محمد قاسم، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الإصدار الأول، عمان، الأردن، ص74.

[2]– محمد يوسف حفناوي، نفس المرجع السابق، ص195.

الأجل للوضع المالي[1].

الفرع الأول: تعريف نظم المعلومات المحاسبية.

"تعرف نظم المعلومات المحاسبية بأنها إحدى مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل المعلومات المالية المناسبة لاتخاذ القرارات وتوصيلها إلى كل من الأطراف خارج المؤسسة (مثل الجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين، وإدارة المؤسسة). وينبغي التمييز بين شقي نظم المعلومات المحاسبية وفق التقسيم السابق للمحاسبة (المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية)"[2].

"تظهر أهمية التمييز بين الشقين في أن اهتمام المحاسبة المالية ينصب على تقديم المعلومات اللازمة لصانعي القرارات خارج المؤسسة مثل المستثمرين وحملة الأسهم والدائنين وكل من يهمه أمر المركز المالي للمؤسسة، وتعد معلومات المحاسبة المالية ذات استخدام محدود بالنسبة لإدارة المؤسسة"[3].

"أما معلومات المحاسبة الإدارية فتوجه أساسا لصانعي القرارات داخل المؤسسة فالإدارة من وجهة النظر المحاسبية، تخطيط ورقابة، والمحاسبة الإدارية بشقيها التكاليف والموازنات تهدف إلى خدمة التخطيط والرقابة"[4].

---

[1]–عبد المعطي احمد أبشر، "**نظم المعلومات الإدارية**"، https://missystems.blogspot.com/، 2021، ص37.

[2]–د، نبيل عزت أحمد موسى، "**أساسيات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية**"، بدون دار نشر، ط3، جدة، 2011، ص151–152.

[3]– المرجع السابق، ص152

[4] – المرجع السابق، ص152

"وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية ركنا هاما وأساسيا في نظم معلومات الإدارة، والعلاقة بينهما علاقة الجزء بالكل، حيث تختص نظم المعلومات المحاسبية بالمعلومات المحاسبية فقط وتختص نظم المعلومات الإدارية بكافة المعلومات لصنع القرارات"[1].

المطلب الثالث: مكونات وأهداف نظام المعلومات المحاسبي.

يمكن تناول مكونات وأهداف نظام المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

الفرع الأول: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

يهدف نظام المعلومات المحاسبي (AIS) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية والتي يمكن إيضاح أهمها على النحو التالي:[2]

– ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية من خلال دورة التقارير المحاسبية والتي تعتمد على نظام معلومات محاسبي كفء لإعادة التغذية العكسية بالمعلومات، بما يضمن كفاية واستمرار النظام المالي داخل المؤسسة الاقتصادية.

– القدرة على التعامل مع ظروف عدم التأكد.

– اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب هام لتوفير المعلومات المحاسبية، للمساعدة على استخدام الموارد النادرة على الوجه الأمثل.

– توفير المقاييس المحاسبية التي تسهم في تقويم أساليب الرقابة»[3].

[1]– د، نبيل عزت أحمد موسى، نفس المرجع السابق، ص152.

[2]– د،مطاوع السعيد السيد مطاوع، "**أثر جودة نظم المعلومات المحاسبي الآلية في تعزيز جودة التقارير المالية**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون يناير 2019، ص445.

[3]– د،مطاوع السعيد السيد مطاوع، نفس المرجع السابق، ص445.

الفرع الثاني: مكونات نظام المعلومات المحاسبي.

«نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق أهدافه التي قام من اجلها ويمكن أن نجمل هذه العناصر كما يلي:

- المستندات والأوراق الاثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة.
- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.
- البرامج التشغيلية الحاسوبية التي تعالج البيانات المالية لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.
- الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المؤسسة.
- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.
- الوسائل الالكترونية والاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي»[1].

[1]– موطي زكية، موسى سعيدة، نفس المرجع السابق، ص35 .

المبحث الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى.

تمثل المؤسسة البيئة الداخلية التي يعمل في نطاقها نظام المعلومات المحاسبية إلى جانب العديد من نظم المعلومات الأخرى التي يمكن أن تتواجد فيها، وفي هذا السياق سنوضح العلاقة التي بينهم، والحاجة إلى نظام معلومات للمحاسبة الإدارية.

المطلب الأول: أهمية نظام المعلومات المحاسبي.

«إن أهمية نظام المعلومات المحاسبية جعلت من الضرورة دراستها والاهتمام بها وذلك من أجل:

- فهم كيف يعمل النظام المحاسبي من خلال معرفة:
- كيف تجمع البيانات عن أنشطة المؤسسة وأحداثها الاقتصادية.
- كيف يتم تحويل هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المؤسسة.
- يحتاج المحققون لفهم الأنظمة المستخدمة لإصدار القوائم المالية للمؤسسة.
- يحتاج المتخصصون في الضرائب لفهم كافي لنظام المعلومات المحاسبية الخاصة بعملائهم وذلك ليكونوا واثقين أن المعلومات المستخدمة للتخطيط الضريبي والالتزام بالعمل بشكل مكتمل ودقيق»[1].

المطلب الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظم الأخرى.

يعد نظام المعلومات المحاسبي عنصرا أساسيا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، خاصة ما تعلق بمستوى الإدارة، لكون المعلومات التي ينتجها هذا النظام تساعد متخذي

[1]– تيفورغي حنان وقصوري فطيمة، **«دور أنظمة المعلومات المحاسبي في تحسين الداء المالي للمؤسسة الاقتصادية»**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021، ص10.

القرارات بالتواصل مع مرؤوسيهم في المؤسسة، وبما أن نظام المعلومات المحاسبي يعد فرعا من فروع نظام المعلومات الإداري، فهذا يدل على أن لديه ارتباط وثيق بنظم أخرى التي تنتمي لهذا النظام والتي سنتطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للمالية.

تختص الإدارة بالبحث في وسائل الحصول على الموارد المالية اللازمة للمؤسسة الاقتصادية، وتحديد مصدرها وأوجه استخدامها بكفاءة وفاعلية، ويهتم النظام الفرعي للمالية بمقابلة الالتزامات المالية للمؤسسة باستخدام الحد الأدنى الممكن من تلك الموارد وبالشكل الذي يتوافق مع هامش الأمان المخطط من خلال التحكم في التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والخارجة منها والمترتبة على إجمالي النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وبحكم عمت نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة وعلاقاته مع جميع النظم الفرعية الأخرى فإنه يمثل المصدر الأساس في توفير معظم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المالية ومنها[1]:

- تحديد نتيجة النشاط الذي تمارسه المؤسسة والتحليلات في كيفية التوصل إلى ذلك.
- تحليل مصادر الأموال والكيفية التي تم من خلاله استخدام تلك الأموال، من خلال إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها.
- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عملية التحليل المالي للبيانات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ذات العلاقة بالسياسات المالية للإدارة المالية.

[1]– إبراهيم الحبيتي وآخرون، «**نظام المعلومات المحاسبية**»، وحدة الحدباء للطباعة والنسر، الموصل، العراق، 2003، ص07.

- المساعدة في وضع تقديرات الموازنة النقدية التي يمكن أن تعتمد عليها الغدارة المالية أثناء قيامها بأعمالها الملقاة على عاتقها وبما يمكن في تحقيق أهداف المؤسسة بصفة عامة.

الفرع الثاني: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للإنتاج.

إن الدور الأساسي لإدارة الإنتاج يكمن في استخدام الموارد المتاحة للعملية الإنتاجية بكفاءة اقتصادية لغرض الحصول على المنتجات المرغوبة، ومن خلال المعلومات التي يستقبلها نظام المعلومات المحاسبي من النظام الفرعي للإنتاج وإجراء العمليات التشغيلية اللازمة بشأنها فإنه سوف يوفر معلومات بصفة دورية للوقوف على مراحل النشاط الإنتاجي، ومدى ارتباط ذلك بالأهداف الموضوعة حتى يمكن اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب ومن هذه المعلومات[1].

- معلومات عن تكاليف الإنتاج على مستوى مراكز وحدات الإنتاج.
- معلومات على شكل تقارير مقارنة بين الإنتاج المخطط والإنتاج الفعلي
- معلومات متعلقة بتخطيط الإنتاج وتطوير أساليب التصنيع وبدائل الإنتاج من خلال الدراسات التي يقوم بها نظام المحاسبة الإدارية.
- المساعدة على وضع تقديرات موازنة الإنتاج.
- توفير البيانات اللازمة لتقييم الأداء لكل مركز إنتاجي من خلال نظام محاسبة المسؤولية والتكاليف المعيارية.

الفرع الثالث: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للمشتريات والتخزين.

يتعلق نشاط إدارة المشتريات بتحديد الكمية التي يجب شراؤها من الأصناف المختلفة بالإضافة إلى اختيار المورد والوقت المناسب للشراء، ويرتبط النظام الفرعي

[1]– إبراهيم الحبيتي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص08.

للتخزين بإدارة المشتريات من حيث تحديد كمية أمر التوريد ونقطة إعادة الطلب التي تقلل تكاليف طلب الصنف وتخزينه وتكاليف عدم وجود مخزون، ويلاحظ أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر المصدر الأساسي في توفير معظم المعلومات اللازمة بشأن المشتريات وعمليات التخزين، ومن هذه المعلومات[1].

- معلومات تحليلية بالكمية والقيمة على عمليات الشراء والتخزين والصرف.
- معلومات عن الكميات والمواد الفائضة والتي لم تصبح صالحة للاستعمال.
- معلومات تساعد في تخطيط المخزن، وتحليل كل تكاليف التخزين على مستوى كل مركز من مراكز التخزين والمواد.
- المساعدة في وضع تقديرات موازنة الشراء.

الفرع الرابع: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بالنظام الفرعي للتسويق.

يختص النشاط التسويقي في تحقيق المبيعات اللازمة من منتجات المؤسسة الاقتصادية في ضوء سياسات البيع الموضوعة وحجم المبيعات اللازم تحقيقه وفق التسعير المستهدف، ويعمل نظام المعلومات المحاسبي بتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالتسويق ومن بينها[2].

- إعداد التقارير اللازمة لتسعير المنتجات ودراسة البدائل المتاحة لمنافذ التوزيع، عن طريق حصرها وتقسيمها في ضوء الربحية العامة للمؤسسة الاقتصادية.
- ترشيد الإدارة في دراسة إمكانية تسويق المنتجات عن طريق توفير بيانات ومعلومات عن: التسويق الخارجي، المنافسة، متطلبات تطوير حجم المبيعات...الخ.

[1]- إبراهيم الحبيتي وآخرون، نفس المرجع السابق، ص09.

[2]- المرجع السابق، ص10.

- المساعدة في وضع تقديرات موازنة المبيعات وعملية التنبؤ بالمبيعات والتحليل الخاصة بها.

الفرع الخامس: علاقة نظام المعلومات المحاسبية بالنظام الفرعي للأفراد.

تختص إدارة الأفراد بإدارة الموارد البشرية والعمل على توفير الاحتياجات منها وتحقيق أقصى كفاءة ممكنة في استخدامها، ويمكن لنظام المعلومات المحاسبية أن يوفر معظم المعلومات اللازمة والتي تساعد النظام الفرعي للأفراد في تحقيق هدفه لخدمة المؤسسة الاقتصادية ومن هذه المعلومات:[1]

- معلومات عن التغيرات في الأجور والمكافآت وتكاليف التدريب والتقاعد.
- توفير تقارير مقارنة أرقام الموازنة للأجور وحجم العمالة والأجور الفعلية، بالإضافة إلى تحليل الانحرافات.
- معلومات تساعد في رسم سياسات بديلة للأجور والمكافآت والتوظيف، وآثارها المتوقعة.

المطلب الثالث: الحاجة إلى نظام المعلمات المحاسبي.

يشير بعض الكتاب إلى أن ظهور المحاسبة الإدارية كان استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، وكذلك المساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة المؤسسة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أخذت وصف المحاسبة الإدارية بأنها امتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة ، والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات.

[1]– إبراهيم الحبيتي وآخرون، نفس المرجع السابق ،ص10.

ومن هنا يمكن النظر إلى المحاسبة الإدارية بوصفها نظاما للمعلومات يهتم بدراسة البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للإدارة، وكذلك البيانات والمعلومات الإدارية للمحاسبة، والعمل على دمج الاثنين معا في إطار عام يرتكز على احتياجات متخذي القرار من خلال الاعتماد على علاقات التنسيق والترابط والتكامل بين البيانات والمعلومات المحاسبية والإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق هدف متخذ القرار في ضوء الهدف العام للمؤسسة، وذلك من خلال اعتماد المحاسبة الإدارية في ذلك على مفهوم متطور وهو أن المحاسبة ليست وسيلة لخدمة الإدارة للمؤسسة، بل تتعاون معا وتنسق بين أساليب كل منهما بهدف تحقيق أهداف المؤسسة، حيث أن كلا من المحاسبة والإدارة تعتبران وسيلتين تنفيذيتين لتحقيق أهداف المؤسسة ككل، ومن ثم يلزم التنسيق والتوفيق بين الأساليب العلمية لكل منهما لتحقيق ذلك.[1]

وهكذا فإن وجود نظام معلومات للمحاسبة الإدارية سوف يساهم بدرجة أساسية وكبيرة في تحقيق أهداف النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية وذلك من خلال الاعتماد على معلومات المحاسبة الإدارية التي تشمل كل كن النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي للتكاليف، نظام الرقابة الداخلية، وتستخدم أساليب تحليل خاصة اقتصادية وإدارية وإحصائية وسلوكية، وتهتم بالأحداث المالية وغير المالية، التاريخية والآنية والمستقبلية، وتابعتها وتقييمها، وبما يؤدي إلى تحقيق أهداف المؤسسة من خلال ترشيد الإدارة نحو اتخاذ القرارات اللازمة، والشكل التالي يوضح ذلك

[1]– محمد عبد الحسين الفرج الطائي، "**مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**"، دار وائل، ط1، عمان، 2005، ص50.

الشكل رقم (01-02): متطلبات نظام المعلومات الإدارية.



المصدر: عوض منصور ومحمد أبو النور، تحليل نظم المعلومات باستخدام الكمبيوتر، دار الكنوز، ط5، عمان، الأردن، 1999، ص222.

خلاصة الفصل:

تعد نظم المعلومات عامة ونظم المعلومات المحاسبية خاصة ذات أهمية بالغة لأي مؤسسة اقتصادية وذلك من خلال ربط الأهداف المتعددة للوظائف المختلفة للمؤسسة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة، حيث يبرر دور مدخلات نظام المعلومات المحاسبي من خلال تحديد مسار المراجعة من اكتشاف الأخطاء ومنع حالات الغش والتلاعب وتسجيل العمليات المالية والحصول على المعلومات التي تساعد في إعداد القوائم المالية، كما أن هذه الأخيرة التي تعتبر كمخرجات للنظام المحاسبي تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية المؤسسة على المدى القصير و البعيد، كما أن نظم المعلومات المحاسبية لها دور فعال في عملية اتخاذ القرارات وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني :دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار

تمهيد:

لقد أصبحت المعلومات المحاسبية جزءا هاما من عمل الإدارة، وموردا أساسيا لعملية اتخاذ القرارات التي تمكنها من الوصول إلى غايتها، والوصول إلى اتخاذ قرار تعتمد عليه في تدعيم مختلف قراراتها، كما أن المعلومات المحاسبية لها دور كبير وهام في المؤسسات بحيث لا يمكن للإدارة أن تغفل عن هذا الدور الهام، كما تعد إدارة المؤسسة ناجحة ومتميزة في عالم الأعمال إذا قامت بتجسيد هدفها في قرارات مالية صائبة يشارك في استمرارية المؤسسة وتعظيم قيمتها، أي أن هناك ترابط في القرارات المالية فبوجود قرار تمويلي سليم سيقود إلى قرار استثماري صحيح وناجح، ومن هذا المنظور سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرار.

المبحث الثاني: القرارات المالية.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي كأداة لاتخاذ القرار.

المبحث الأول : عموميات حول اتخاذ القرار.

تعتبر عملية اتخاذ القرار عملية مهمة في غاية الصعوبة والتعقيد وهذا راجع إلى اعتمادها على كم هائل من المعلومات الكفيلة بصنع القرار ولهذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى كل من مفهوم اتخاذ القرار ومراحله والأساليب التي يعتمد عليها صنع القرار بالإضافة إلى خصائص عملية صنع القرار.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرار.

لقد أحدث مصطلح القرار مكانة هامة في الفكر الإداري، ويركز على أن الفكر الإداري لم يعط أهمية خاصة لمصطلح اتخاذ القرار وطرقه على انه جزء أساسي من مهام مسيري المؤسسة قبل الخمسينات حيث انه من قبل كانت الفرضية الأساسية الكلاسيكية هي أن تصرف أو سلوك كل متخذ القرار في كل الأنظمة الاقتصادية هو سلوك عقلاني، فكل مسير يحاول إذن تطبيق مبدأ الفعالية بكفاءة (تعظيم الهدف المرجو)[1].

الفرع الأول: تعريف اتخاذ القرار.

فيما يلي بعض تعاريف القرار:

التعريف الأول: "القرار هو اختيار بديل من مجموعة البدائل الممكنة للوصول إلى الهدف المحدد، وتناول عملية اتخاذ القرارات الإدارية قرارات اتخذت في إطار مؤسسة معينة

[1] – Boutaleb Kouider , **Théorie de la décision**, Elément de cour, Edition office des publications universitaires, 2006, Page 04.

وذلك بواسطة أفراد تقع عليهم مسؤولية إدارة هذه المؤسسة"[1].

التعريف الثاني: "عملية اتخاذ القرارات هي الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل: اكتساب حصة أكبر في السوق، تخفيض تكاليف النقل، توفير الوقت، زيادة حجم الإنتاج والمبيعات وهذه المعايير عديدة، لأن جميع القرارات تتخذ في ذهن القائم بالعملية، بعض هذه المعايير، ويتأثر اختيار البديل الأفضل إلى حد كبير بواسطة المعايير المستخدمة"[2].

التعريف الثالث: "القرار هو عملية اختيار بديل واحد من بين بديلين أو أكثر للتعامل مع مشكلة معينة أو موضوع معين"[3].

التعريف الرابع: "إنه مسار فعل يختاره المقرر باعتباره أنسب وسيلة متاحة أمامه لإنجاز الهدف أو الأهداف التي يبتغيها أي مقرر لحل المشكلة التي تشغله"[4].

التعريف الخامس: "يحدد برنارد (Bernard) مفهوم اتخاذ القرار بأنها "عملية تقوم على الاختيار المدرك للغايات التي لا تكون في الغالب استجابات أوتوماتيكية أو رد فعل مباشر"[5].

---

[1]– إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم، " **المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص29.

[2]– بشير العلاق، "**أسس الإدارة الحديثة – نظريات ومفاهيم**"، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 1998، ص148.

[3]– محمد حافظ حجازي، "**دعم القرارات في المنظمات** "، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر،2006، ص16.

[4]– د. نوال عبد الكريم الأشهب، "**اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها**"، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص11.

[5]– عبد الغفار حنفي «**تنظيم إدارة الأعمال**"، عدم ذكر دار النشر، الإسكندرية، 1996، ص96.

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار اتخاذ القرارات بأنها عملية اختيار بديل من بين عدة بدائل قصد تحقيق هدف معين، وبالتالي فوقوع القرار يتطلب وجود هدف وكذلك تعدد الإمكانيات، كما أن الاختيار يقوم على أساس بعض الأهداف مثل: اكتساب حصة في السوق تخفيف التكاليف، توفير الوقت،...الخ.

الفرع الثاني: أهمية اتخاذ القرار.

يعد اتخاذ القرار من أهم العمليات وأكثرها تأثيرا في حياة الأفراد والمؤسسات الإدارية، فلطالما اعتبرت القرارات جوهر القيادة الإدارية لأن التوقف عن اتخاذها يؤدي إلى تعطيل العمل وتوقف النشاطات والانجازات وبالتالي ضعف المؤسسة وتعرضها للكثير من المشكلات ،وتعد عملية اتخاذ القرار جوهر وظيفة المدراء في مختلف المواقع الإدارية وتتصل اتصالا مباشرا بكافة العمليات الإدارية الأخرى (التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة)[1].

كما تبرز أهمية اتخاذ القرار من خلال الدور الذي تلعبه هذه العملية في رسم مسارات وسياسات المؤسسة كونها تسهم بشكل أساسي في تمكين المؤسسة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفعالية[2].

إن عملية اتخاذ القرارات تشمل من الناحية العملية كافة جوانب التنظيم الإداري، وإنها لا تقل أهمية عن عملية التنفيذ وترتبط بها ارتباطا وثيقا، وإن أي تفكير في العملية الإدارية ينبغي أن يركز على أسس وأساليب اتخاذ القرارات كما يركز على أسس

[1]– ربحي مصطفى عليان، "**أسس الإدارة المعاصرة**"، دار الصفاء، عمان، 2007، ص67.

[2]– خليل محمد حسن الشماع، وخيضر محمد كاظم، "**نظرية المنظمة**"، دار المسيرة، عمان، 2002، ص239.

وإجراءات تنفيذها[1].

المطلب الثاني: مراحل وأساليب اتخاذ القرار.

في هذا المطلب سنتطرق إلى المراحل التي تمر بها عملية اتخاذ القرار وكذلك أساليب اتخاذه.

الفرع الأول: مراحل عملية اتخاذ القرار.

يرى علماء الإدارة على أن عملية اتخاذ القرار تمر بعدة مراحل لابد منها لمتخذي القرار مراعاتها[2]، وقد اختلف الباحثون في تقسيم هذه المراحل، فمنهم من قسمها إلى أربعة مراحل ومنهم من حددها بستة مراحل، إلا أننا قررنا أن نعرضها في سبعة مراحل وهي[3]:

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:

هي أول خطوة وهي الأساسية في عملية اتخاذ القرار، بل إنها أدق مرحلة من مراحلها، والمشكلة هي حالة سلبية مرغوب فيها، فالقرار يعتمد بحد كبير على تشخيص المشكلة تشخيصا لا لبس فيه.

وتحديد الهدف هو النهاية المرغوب في الوصول إليها، وهو يأتي بعد تشخيص المشكلة وتجاوزها...فيجب أن تكون الأعمال في المؤسسة أعمال هادفة.

---

[1]– د. نواف كنعان، "**اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الأردن، 1990 ، ص93.

[2]– أحمد محمد المصري،" **الإدارة الحديثة–الاتصالات والمعلومات والقرارات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص316.

[3]– د. أنس عبد الباسط عباس، "**إدارة الأعمال وفق منظور معاصر**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2011، ص ص115–118.

المرحلة الثانية: جمع البيانات والمعلومات[1]:

تتلخص وظيفة المعلومات في زيادة المعرفة لدى صانعي القرارات أي من جهة أخرى تساهم في حالات الشك أو الجهل أو عدم التأكد الموجود لديهم مما يساعدهم على المساهمة الفاعلة في اتخاذ القرارات السليمة أو ترشيد القرارات والسياسات الموضوعة. وعليه نقول أن نوعية القرارات تتوقف على درجة الدقة

و الملاءمة والموضوعية التي تتوفر في المعلومات المستخدمة.

المرحلة الثالثة: بلورة المعلومات والبيانات[2]:

وفيها يتم استخلاص المعلومات والبيانات التي يمكن الاستفادة منها فعلا في تحديد أبعاد المشكلة وحصر متغيراتها والوقوف على كافة جوانبها ومسبباتها.

وسلامة القرار تتوقف على الكم والنوع المناسبين للمعلومات المستخدمة في عملية اتخاذ القرار.

المرحلة الرابعة: مرحلة وضع وتحديد البدائل[3]:

في هذه المرحلة يتم وضع مجموعة من البدائل الممكنة للوصول إلى الهدف، والهدف هو حل المشكلة، والحل لابد أن يتوفر فيه شرطان أساسيان هما: قدرته على تجاوز المشكلة والثاني أن تكون في حدود الإمكانيات المتاحة.

في حالة عدم وجود بدائل متعددة، أي أن هناك بديل واحد، فهذا يعني أن القرار

---

[1]– صايفي صابر عبد الرزاق،" **نظم المعلومات ودوره في اتخاذ القرار بالمؤسسة**"، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص ص72–73.

[2]– المرجع السابق، ص73.

[3]– المرجع السابق، ص73.

هو قرار كلي أو قرار صفري، وهذا سيؤدي إلى الأمرين:

- إما تحقيق الهدف بالكامل.
- أو عدم تحقيق الهدف بالكامل.

المرحلة الخامسة: مرحلة المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل[1]:

وفيها يتم تعيين ما يتمتع به كل بديل من مزايا وما يحتويه من عيوب، ثم اختيار البديل الذي يحقق الهدف ويحل المشكلة موضوع القرار.

يتم اختيار البديل الأكثر فاعلية من حيث القبول وعدم المعارضة من أصحاب المصالح والأطراف الأخرى، والأقل تكلفة، والأكثر صمودا وغير المثير للجدل في المؤسسة.

المرحلة السادسة: مرحلة صياغة وإعلان القرار[2]:

بعد اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة تأتي مرحلة صياغة القرار بشكله النهائي تمهيدا لإعلانه، وبما يضمن وضوحه وسهولة فهمه، ولابد أن يراعي شرعيته وانسجامه على النصوص والقوانين والأنظمة ولا يتنافى مع التقاليد والعادات السائدة، وينسجم مع مضامين القرارات التي سبقته، وعدم تعارضه مع السياسة العامة أو تجاوزه أو تجاوزه لاختصاصات متخذيه.

ثم تتخذ الإجراءات الشكلية اللازمة لصدوره وإعلانه وتوزيعه وإيصاله كقرار رسمي ملزم إلى كافة الجهات ذات العلاقة، وتلك الجهات التي يهمها موضوعه بشكل أو

[1]– صايفي صابر عبد الرزاق، نفس المرجع السابق، ص73.

[2]– المرجع السابق، ص ص73–74.

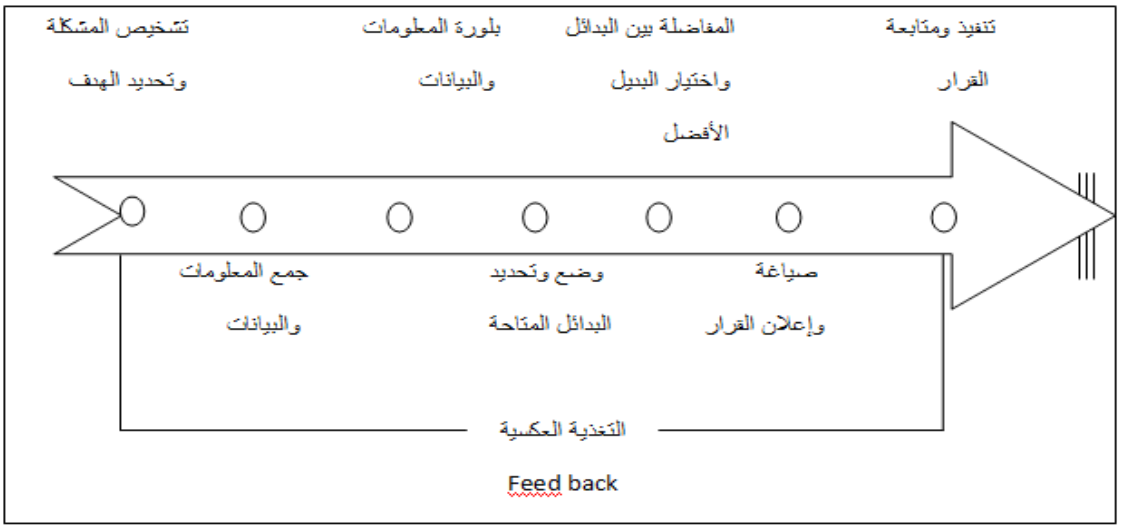
بآخر، وقد لا يعلن القرار لسبب أو لآخر مثل القرارات السرية، أو تتخذ بعض القرارات ويتم إعلانها لاحقا مراعاة لخصوصيات معينة.

المرحلة السابعة: تنفيذ ومتابعة القرار[1]:

لا تتوقف عملية اتخاذ القرار عند اختيار البديل المناسب، أو صياغة القرار وإعلانه بل تستمر إلى غاية وضع القرار موضع التنفيذ، واعتماد أو تحديد الطريقة الرقابية لمتابعة المجرى التنفيذي له، للتأكد من أنه قد حقق حسما للمشكلة التي أوجدته، وكذلك تقييم كل النتائج المترتبة عليه، ذلك لأن المهمة الرقابية تعتبر الخطوة المكملة ولعلها الأهم من صياغة القرار ذاته، فهذه المتابعة تمثل التغذية العكسية Feed back لسلامة قرارات المؤسسة وسلامة مناهجها في حل المشكلات.

والشكل التالي يلخص هذه المراحل:

الشكل رقم (02-01): مراحل اتخاذ القرار.



المصدر: صايفي عبد الرزاق، "نظم المعلومات ودوره في اتخاذ القرار بالمؤسسة، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص74.

[1]- صايفي صابر عبد الرزاق، نفس المرجع السابق ، ص74.

الفرع الثاني: أساليب اتخاذ القرار.

وتنقسم أساليب اتخاذ القرار إلى نوعين:

أولا: الأساليب التقليدية لاتخاذ القرار

أ- التجربة والخبرة:

ويكتسبها المدير من خلال الخبرة، والتجارب السابقة التي مارسها وعمليات اتخاذ القرار التي شارك فيها، ومن خلال البرامج التي أشرف عليها، وكذلك الوقت الذي يقضيه في التفكير، والتحليل والتقويم للمواقف السابقة، والتي كونت صورة شاملة في ذهنه، والتي بدورها تكون المعرفة والخبرة لدى متخذ القرار[1].

ب- الحكم الشخصي (البديهة):

هناك جدلية في استخدام أسلوب الحكم الشخصي كونه يعتمد على الحدس الشخصي لمتخذ القرار، ونظرته للأمور من منظوره الشخصي، وغالبا ما يعتمد على خبراته السابقة، وخلفياته الثقافية، والمعلومات المتوفرة لديه، فهو بالتالي يفتقد للأساس العلمي، لذلك فإن نجاح هذا الأسلوب يعتمد على مدى نجاح القرار في فهم المعلومات والتعامل معها، وتقديرها لاختيار القرار الأنسب[2].

ج- دراسة الآراء وتحليلها(الحكم الجماعي):

ويعني هذا الأسلوب اعتماد المدير على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم له حول المشكلة، وتحليلها ليتمكن على ضوؤها من اختيار أفضل بديل، وتشمل هذه

[1]- د. نوال عبد الكريم الأشهب، نفس المرجع السابق، ص 43.

[2]- طارق عبد الرؤوف وآخرون، "**صناعة واتخاذ القرار**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 36.

الآراء والاقتراحات تلك التي يقدمها المستشارون والمتخصصون، والتي تساعد في تسليط الضوء على المشكلة محل القرار، وتمكن المدير من اختيار البديل الأفضل[1].

د- إجراء التجارب:

هذا الأسلوب كان متخصص في تطبيقات البحث العلمي ثم انتقل إلى الإدارة للاستفادة منه في مجال اتخاذ القرارات، ويقوم هذا الأسلوب بأن يتولى متخذ القرار بنفسه إجراء التجارب، آخذا في الاعتبار جميع العوامل الملموسة وغير الملموسة، والاجتماعات المرتبطة بالمشكلة محل القرار، حيث يتوصل من خلال التجارب إلى اختيار البديل الأفضل معتمدا على خبرته العملية[2].

ثانيا: الأساليب الحديثة لاتخاذ القرار:

ضمن المنهج الكمي لإدارة الأعمال يمكن أن نميز بين الكثير من الأساليب الكمية التي تستخدم من قبل متخذ القرار في مجال ترشيد القرار الإداري أو لغرض حل مشكلة معينة في أحد مجالات مؤسسات الأعمال وذلك من أجل الحصول على الحلول المطلوبة للمشكلة وهي:

- الحل الممكن Possible Solution
- الحل الأفضل Best Solution
- الحل الأمثل Optimal Solution

من التقسيمات والتصنيفات لأساليب المنهج الكمي الأكثر شيوعا، نجد ثلاثة أنواع

[1]- سليم جلدة، "**أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 70.

[2]- المرجع السابق، ص 70

من الأساليب الكمية الرئيسية وهي[1]:

أ- **الأساليب الرياضية**. وتتضمن ما يلي:

أ-1 : الرياضيات الصرفة، وأهمها:

- اللوغاريتمات
- الأسس
- الاحتمالات
- المصفوفات

أ-2: الرياضيات التطبيقية: وتتضمن ما يلي:

- الرياضيات المالية (الفوائد والاستثمار).
- رياضيات التحليل المالي والمحاسبي.

ب- **الأساليب الإحصائية**. وتتضمن ما يلي[2]:

ب-1 : الإحصاء الوصفي، ويشمل:

- أساليب عرض البيانات.
- العينات وأساليب المعاينة.

ب-2 :الإحصاء الاستدلالي، ويشمل:

[1]- مؤيد عبد الحسيب الفضل، "**المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى**"، دار البازوري للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 19.

[2]- المرجع السابق، ص ص19، 20.

- مقاييس النزعة المركزية.

- مقاييس التشتت

ب-3 : نماذج التوقع والأرقام القياسية.

ج- أساليب بحوث العمليات (البحث عن الأمثلية)[1].

تتضمن هذه الأساليب ما يلي:

ج-1: البرمجة الخطية Linear programming: وتتضمن ما يلي:

- صياغة النموذج الرياضيModel formulation.

- الطريقة البيانية Graphical Method

- الطريقة الجبرية Algebric Method

- النماذج الرياضية الأساسية للبرمجة الخطية وهي:

- النموذج العام للبرمجة General form of linear pgramming

- الصيغة القانونية للبرمجة الخطيةCanonical Form of Linear Programming

- الطريقة العامة Simplex Method

- النموذج المقابل وتحليل الحساسية Dulity and Sensitivity Analysis

- البرمجة بإعداد صحيحة Integer Programming

- النقل والتخصيص Transportation and Assingment

[1]- مؤيد عبد الحسيب الفضل، نفس المرجع السابق ، ص 20

المطلب الثالث: خصائص عملية اتخاذ القرار.

إن اتخاذ القرار يتميز بعدة خصائص نذكر منها[1]:

1- عملية اتخاذ القرار مرحلة متقدمة في العملية الإدارية، والمراحل السابقة لعملية اتخاذ القرار هي مقدمات أساسية للقرار السليم.

2- إن عملية اتخاذ القرار تتصف بالواقعية، حيث تقبل بالوصول إلى الحد المعقول وليس إلى الحد الأقصى.

3- إن عملية اتخاذ القرار تتأثر بالعوامل الإنسانية المنبثقة عن سلوكيات الشخص الذي يقوم باتخاذ القرار والأشخاص الذين يقومون باتخاذه.

4- أي قرار لابد وأن يكون امتدادا من الحاضر إلى المستقبل، لأن معظم القرارات بالمؤسسات هي امتداد واستمرار للماضي.

5- عملية اتخاذ القرار وظيفة إدارية وعملية تنظيمية في نفس الوقت.

6- عملية اتخاذ القرار هي عملية عامة، أي أنها تشمل معظم المؤسسات على اختلاف تخصصاتها وشاملة حيث تشمل جميع المناصب الإدارية في المؤسسات.

7- تتكون عملية اتخاذ القرار من مجموعة خطوات متتابعة.

8- تتأثر عملية اتخاذ القرار بالعوامل البيئية المحيطة بها.

9- تتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية من مرحلة إلى أخرى.

---

[1]- مرغني بلقاسم، "**نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار- دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر (الوادي)**"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014، ص ص 57.56.

المبحث الثاني: القرارات المالية.

تعد القرارات المالية من أهم المواضيع التي تحظى بالاهتمام الأكبر في أي مؤسسة، لأنها تعتبر بطاقة ضمان لاستمرارها لذلك سنحاول بيان مفهوم قرار الاستثمار وقرار التمويل[1].

المطلب الأول: القرارات المالية الاستثمارية.

يوجد العديد من التعاريف سوف نحاول عرضها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم القرار الاستثماري.

الاستثمار "هو عملية خطيرة، وبذلك المؤسسة لا تسمح بعمل استثمار دون تخطيط للنتائج، وبذلك سوف نأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة التي يعتمد عليها الاستثمار: تطور الطلب، التكلفة النسبية لعوامل الإنتاج، القيود المالية، التكلفة"[2].

عرف قرار الاستثمار "بأنه القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من الأموال في الوقت الراهن على مدار مدة زمنية بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكوم عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد"[3].

القرار الاستثماري " هو المشروع كفكرة تخضع للدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني القبول أو الرفض لهذه الفكرة في ضوء تعظيم وخلق القيمة عندما تكون قيمة الاستثمار أعلى من كلفته في السوق".

---

[1]– د. عائشة موزاوي، "**مبادئ في نظم المعلومات المالية و المحاسبية**"، مخبر البحث STRATEV، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022، ص 92.
http://Laboratoire.uniV-mosta.dz

[2]– المرجع السابق، ص 92.

[3]– المرجع السابق، ص 92.

يستنتج مما تقدم أن قرار الاستثمار ما هو إلا عملية ترك جزء من الأموال بغرض استرجاعه في المستقبل مضافا إليها العوائد الناتجة عن استخدام هذا المال[1].

المطلب الثاني: أنواع ومقومات القرارات الاستثمارية.

وبمكن توضيحها كما يلي:

الفرع الأول: أنواع القرارات الاستثمارية.

هناك ثلاثة أنواع للقرارات الاستثمارية نذكرها فيما يلي[2]:

أولا: قرار الشراء:

يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي.

ثانيا: قرار عدم التداول:

يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تساوي سعرها السوقي.

ثالثا: قرار البيع:

يتخذه المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الاستثمارية تقل عن سعرها السوقي. غير أن القرار الاستثماري أيا كان نوعه لا يكون ناجحا إلا إذا ارتكز على ثلاث مقومات أساسية.

---

[1]– نبيل حليمي، "**نظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية**"، شهادة دكتوراه، الطور الثالث ل، م، د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المنظمات، 2022، ص 40.

[2]– د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص 92.

الفرع الثاني: مقومات القرارات الاستثمارية.

يقوم القرار الاستثماري على ثلاث مقومات أساسية هي:

أولا: تبني استراتيجية ملائمة للاستثمار:

تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحنى تفضيله الاستثماري والذي يختلف بالنسبة لأي مستثمر وفق ميله تجاه العناصر الأساسية الثلاثة، الربحية، السيولة والأمان[1].

ثانيا: الاسترشاد بالأسس والمبادئ العملية لاتخاذ القرار:

يفترض في متخذ القرار الاستثماري الرشيد مراعاة أمرين[2]:

أ- **الأمر الأول:** أن يسلك في اتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار، والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي:

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار.
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة.
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

[1]- د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص 94.

[2]- المرجع السابق، ص 94.

ب- الأمر الثاني: فهو أنه يجدر بمتخذ القرار الاستثماري أن يراعي بعض المبادئ أو المعايير في اتخاذ قراره.

ثالثا: مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة:

بناءً لما تقدم لا يمكن للمستثمر أن يضمن تماما تحقق العائد الهدف على استثماراته إلا بتحقيق شرطين هما[1]:

أ- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة.

ب- أن تكون أيضا مؤكدة تماما من حيث التوقيت.

وأي خلل يحدث في الشرطين السابقين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ينعكس ضمنا على العائد الهدف. لذا ينشأ عن احتمال عدم تحقق أي من الشرطين السابقين مخاطرة تحيط بالاستثمار، وتتنوع المخاطرة كما يتفاوت مداها وفقا لطبيعة أدوات ومجالات الاستثمار.

المطلب الثالث: القرارات التمويلية.

تؤثر قرارات التمويل على قيمة أسهم المؤسسة من خلال تأثيرها على حجم مكاسب الربحية وعلى درجة مخاطرة المؤسسة وتؤثر القرارات المتعلقة بسياسة المؤسسة أي تخضع للقيود الحكومية في الربحية والمخاطرة وهذان العاملان يحددان معا قيمة المؤسسة ويضمن ضرار سياسة المؤسسة الرئيسي اختيار الصناعة التي فيها ستقدم المؤسسة بعمليات الإنتاج والتسويق وبعد أن يتم هذا الاختيار فإن الربحية والمخاطرة تتحدان

[1]- د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص ص94-95.

من خلال القرارات المتعلقة بحجم المؤسسة وأنواع المعدات المستعملة وحالات السيولة في المؤسسة[1].

و يعرف بأنه: القرار الذي يبحث عن الكيفية التي تتحصل بها المؤسسة على الأموال اللازمة للاستثمارات.

كما يعرف القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل.

مما سبق نستنتج أن القرار التمويلي عبارة عن العملية التي تبحث المؤسسة من خلالها عن طريق الحصول على الأموال الضرورية لإنعاش مشاريعها الاستثمارية.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في قرار التمويل[2].

يتأثر قرار التمويل بجملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في اتخاذه والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسته، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

القرع الأول: عنصر الملاءمة: يتحقق ذلك من خلال الحرص على أن يكون مصدر التمويل ملائما ومتوافقا مع المجال الذي تستخدم فيه، فالملاءمة بين مصادر التمويل ومجال الإنفاق والاستخدام من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها في اتخاذ القرار التمويلي.

[1]– محمد الفاتح بشير المغربي، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2022، ص 151. http :thesis.univ-biskra.dz

[2]– المرجع السابق، ص65.

الفرع الثاني: وضع السيولة النقدية للمؤسسة[1]:

يجب على متخذ القرار التمويلي أن يكون عارفا بالوضع المالي للمؤسسة، وملما بحالة السيولة النقدية ومدركا للسياسات التي تنتهجها المؤسسة في إدارة تلك السيولة.

ففي حالة ما إذا كان وضع السيولة حساسا وحرجا في المؤسسة هنا تكون المؤسسة مضطرة للبحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل لتجنب الضغط على السيولة مستقبلا.

الفرع الثالث: القيود المفروضة على المؤسسة[2]:

من أمثلة هذه القيود سياسة توزيع الأرباح داخل المؤسسة، وقيود على مصادر تمويل أخرى، لذا يجب على متخذ القرار التمويلي دراسة مختلف تلك القيود المفروضة وتحليلها ودراستها.

الفرع الرابع: المزايا الضريبية[3]:

تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجية تحقق وفرات ضريبية تخفض من المتوسط المرجح لتكلفة الأموال لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.

---

[1]– زوينة مخلخل، "**مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة –**"، شهادة دكتوراه، الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، 2020، ص ص 65–66.

[2]– المرجع السابق، ص 66.

[3]– المرجع السابق، ص 66.

الفرع الخامس: التكلفة المختلفة لمصادر التمويل[1]:

إذ يجب على متخذ القرار التمويلي مراعاة تكلفة مصادر التمويل المختلفة التي يمكن اعتمادها في تمويل المؤسسة والوقوف على تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.

1-زوينة مخلخل، نفس المرجع السابق، ص66

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي كأداة لاتخاذ القرار.

إن إعطاء متخذي القرار فكرة عن نتائج قراراتهم السابقة أمر مهم غير أنه لا يكفي لاتخاذ هذه القرارات في المستقبل وعلى نظام المعلومات المحاسبي أن يقوم بمساعدة متخذي القرارات في جميع مراحل اتخاذ القرار.

المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار

يمكن توضيح هذا الدور على النحو التالي[1]:

الفرع الأول: إعداد الموازنات التخطيطية:

التي تمثل خطة العمليات المستقبلية والتي تعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي وتعتبر مقياسا للأداء ومعيار للرقابة.

الفرع الثاني: تصميم نظم المعلومات المحاسبية:

حيث تصمم على أساس تنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي. ويتوقف تصميم النظم على عاملين رئيسيين هما:

أولا: المبادئ العلمية المحاسبية.

ثانيا: الأساليب المحاسبية التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات الواجب إتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

---

[1]– أحمد ياسر وسوف، "**دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الإدارية– دراسة عملية للمجمع الانتاجي الوطني**"، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، تخصص إدارة أعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية،2020، ص 37. http:/pedia.SVuonline.org

الفرع الثالث: تسجيل العمليات[1]:

تتضمن هذه المرحلة تسجيل كافة العمليات وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات المعلومات المحاسبية والتي تؤدي أساسا إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

الفرع الرابع: المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة[2]:

هدف هذه المراجعة تقييم الإجراءات التي تمت بالمؤسسة بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة والمحافظة على أصولها والتأكد من سلامة القيود المحاسبية ونظام المعلومات ودقة القوائم المالية.

الفرع الخامس: تحليل وتفسير القوائم المالية[3]:

يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية.

إن المعلومات المحاسبية ذات أهمية بالغة للجهات الداخلية للمؤسسة كالمدراء ورؤساء الأقسام والمشرفين وما شابه، حيث تساعدهم في اتخاذ قرارات تقع ضمن الحالات التالية:

- تخطيط طويل الأجل.
- التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد.

[1]– أحمد ياسر وسوف، نفس المرجع السابق، ص 37.

[2]– المرجع السابق، ص 37.

[3]– المرجع السابق، ص 38.

- تقييم الانجاز والرقابة.

المطلب الثاني: مدى صلاحية المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات.

لا جدال في أن الهدف النهائي لأي نظام محاسبي يتمثل في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وبالشكل المناسب، وبالمضمون المناسب وبالتكلفة المناسبة، وللشخص المناسب وحتى يمكن اتخاذ قرارات صائبة، فإنه من الضروري أن يكون هناك مدخلات من المعلومات، وطالما أن القرارات تؤثر في عالم الواقع، فإن المدخلات من المعلومات تأتي من إرسال أو ترجمة أو توصيل ظروف وأحوال العالم الواقعي بصورة ملائمة لصانع القرار، ومهما كانت طبيعة العالم الواقعي فإننا لن ندركه حتى يمكننا الحصول على معلومات ظروفه وأحواله والأحداث التي تجري فيه[1].

إن المعلومات المحاسبية تعتبر أحد الأركان الأساسية للنظام المتكامل لاتخاذ القرارات سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى أي وحدة اقتصادية مشتقة منها، بل إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر معلومات تعتبر أساسا لاتخاذ القرارات، حيث يقوم المحاسب بتوفير المعلومات المناسبة سواء لمواجهة احتياجات الإدارة بمستوياتها المختلفة أو لمواجهة احتياجات الأطراف الخارجية لترشيد عملية اتخاذ القرارات[2].

[1]– أحمد عبد الهادي شبير، "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل"، فلسطين، 2006، ص 83.

تاريخ الاطلاع: http://pedia.SVuon line.org2023/01/30

[2]– المرجع السابق، ص 84.

وإذا كان الأمر كذلك فهل هناك معايير معينة للحكم على مدى صلاحية المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة بغرض استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات وترشيدها.

في الواقع إن أحدى اللجان المنبثقة عن مجمع المحاسبين الأمريكي قد أصدرت تقريرا عن تطوير نظرية المحاسبة، أو ركزت اهتمامها في هذا التقرير على أربعة خصائص أساسية للمعلومات المحاسبية لترشيد القرارات، وتتمثل تلك الخصائص

فيما يلي[1]:

1- الملائمة أو المناسبة أو الصلاحية.

2- القابلية للتحقق.

3- التحرر من التميز؟

4- القابلية للقياس الكمي.

ولكن ما هو المعيار الذي يجب أن يستخدم في تحديد المعلومات المفيدة أو النافعة، وما هي المواصفات التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة، لذلك علقت اللجنة في مقدمة تقرير مجمع المحاسبين الأمريكي كما يلي[2].

إن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة العمليات المحاسبية، وتقاس درجة منفعة المعلومات المحاسبية بمدى توافقها مع احتياجات متخذي القرارات[3].

[1]- أحمد عبد الهادي شبير، نفس المرجع السابق، ص ص 84.

[2]- المرجع السابق، ص 84.

[3] - المرجع السابق، ص ص 84-85.

والواقع أن مجمع المحاسبين الأمريكي لا يعتبر أول من نادى بمعيار المنفعة حيث نادى به قبل ذلك فريق كبير من رواد الفكر المحاسبي المعاصر[1].

والمعيار الشامل وهو معيار المنفعة يعني أنه يجب أن تكون المعلومات المحاسبية نافعة وهنا يجب أن نقرر أن منفعة أي شيء تتمثل في مقدرته على إشباع حاجات معينة، وبناء على ذلك فإن المعلومات المحاسبية تكون ذات منفعة إذا كانت قادرة على إشباع حاجات مستخدمي هذه المعلومات وهم كثيرون وحاجاتهم متعددة ومتشابكة، وقد تكون متعارضة في بعض الأحيان فالمعلومات المحاسبية التي قد تكون نافعة لمستوى الإدارة العليا قد لا تكون كذلك بالنسبة للمستويات الإدارية الأخرى، وقد تكون كذلك أيضا بالنسبة للأطراف الأخرى التي لها مصالح مباشرة أو غير مباشرة في المؤسسة، كما أن المعلومات التي قد تكون نافعة في وقت معين قد لا تكون كذلك في وقت آخر، ولذلك فإن المعلومات التي تعطي الإجابة الكافية والجوهرية لكافة أو معظم التساؤلات التي تثور في أذهان مستخدميها هي المعلومات التي يمكن أن توصف بحق بأنها معلومات نافعة[2].

وإذا كان البعض يقرر كما سبق الإشارة أن معيار المنفعة يعتبر المعيار الوحيد الذي لا يخضع لأية قيود في مجال قابلية التطبيق على كافة المعلومات والعمليات المحاسبية إلا أن المناقشة السابقة قد أوضحت أن هناك قيودا عديدة يخضع لها هذا المعيار في مجال التطبيق ومن أهمها[3]:

1- وقت إتاحة المعلومات المحاسبية.

---

[1]- أحمد عبد الهادي شبير، نفس المرجع السابق، ص 85.

[2]- أحمد ياسر وسوف، نفس المرجع السابق، ص 35.

[3]- المرجع السابق، ص 35.

2- اختلاف مستويات استخدام هذه المعلومات داخليا.

3- اختلاف الأطراف الخارجية الأخرى التي تستخدم هذه المعلومات.

4- اختلاف طريقة عرض المعلومات المحاسبية.

5- اختلاف الأشخاص في درجة إدراكهم لهذه المعلومات.

ويجب أن نلاحظ أن هذه القيود ذكرت على سبيل المثال لا الحصر. ورغم ذلك فإن معيار المنفعة يعتبر في رأينا المعيار العام أو الرئيس الذي يحتل مكان الصدارة بين معايير المعلومات المحاسبية، هذا بالإضافة إلى أن المعايير الأخرى يمكن اعتبارها مشتقة من هذا المعيار أو اعتبارها مواصفات للمعلومات النافعة.

ويرى الباحث أن المنفعة مسألة نسبية ومن ثم فإنه يقع على عاتق المحاسب عبء إعداد معلومات مختلفة لإشباع حاجات مختلفة أي إعداد معلومات تكون ملائمة أو مناسبة لمستخدميها.

يذكر أن منفعة المعلومات لا تقاس بحجمها وإنما بدرجة تأثيرها في القرار وهذا يتوقف على عوامل كثيرة بخلاف الحجم مثل الدقة، درجة مناسبتها للقرار، توقيت الحصول عليها، درجة إدراك متخذ القرار لها.

كما أن عملية اتخاذ القرارات تعتبر عملية شاملة أو كلية، ومعظم القرارات تتخذ على أساس معلومات محددة بدقة ومتوفرة في الوقت المناسب بغض النظر عن حجمها[1].

المطلب الثالث: أهمية المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار.

يمكن توضيحه كما يلي:

[1]- أحمد ياسر وسوف، نفس المرجع السابق، ص ص 35-36.

الفرع الأول: المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري.

يحتاج قرار الاستثمار الذي يتم فيه تخصيص موارد حالية بقصد الحصول على موارد مستقبلية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد إلى معلومات تساعد متخذي القرار على اتخاذ القرار الصحيح.

يمكن تفصيل المعلومات المتنوعة اللازمة لاتخاذ القرار كالآتي[1]:

أولا: معلومات عن البيئة الخارجية للمؤسسة:

وتتضمن تلك المعلومات معلومات اقتصادية عن الوضع الحالي والمتوقع للاقتصاد القومي، ومعدلات الناتج القومي، والاستهلاك، وأسعار الفائدة في البنوك، ومعدلات التضخم، ومعدلات الضرائب بالإضافة إلى معلومات اجتماعية عن عادات وتقاليد المجتمع ومستوى المعيشة وأنماط الاستهلاك فيه، ومعلومات توضح درجة الاستقرار السياسي عامة واستقرار سياسات الاستثمار خاصة وأخيرا معلومات عن سوق رأس المال ودرجة نموها وحجم التعامل فيها والخطر المنتظم للسوق وأسعار الأوراق المالية.

ثانيا: معلومات عن القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة:

تتضمن معلومات عن معدلات الأرباح وعوائد الأسهم في ذلك القطاع ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار فيه ودرجة المنافسة وتأثيرها عن تخصيص الموارد الاقتصادية سواء بين القطاع والقطاعات الأخرى أو في داخل القطاع، ومعلومات عن معدل نمو الطلب على منتجات القطاع والمستوى التكنولوجي فيه ومعلومات عن تقرير مجلس الإدارة أو معلومات عن كمية الإنتاج والطلب على منتجات المؤسسة ومعدلات نموه ودرجة المنافسة وتأثيرها على المؤسسة وأسعار أسهمها.

[1]– د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص ص 98–99.

ثالثا: معلومات عن المؤسسة:

هي "المعلومات التي تصدر بواسطة المؤسسة أو جهات أخرى تحدد النشاط في المؤسسة بصورة تفصيلية سواء كانت معلومات كمية أو غير كمية"، والمعلومات الكمية سواء كانت معلومات محاسبية تتمثل في معلومات عن نتائج الأعمال والمركز المالي السنوي أو المؤقت والتقارير الجزئية والتوقعات المستقبلية، مثل سمعة الإدارة وقدرتها على تحقيق الأهداف وسمعة مراقب الحسابات وحجم الشركة وحدود منتجاتها.

الفرع الثاني: مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري[1].

يمكن تقسيم مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية لتحليل أي مؤسسة إلى نوعين هما:

أولا: مصادر داخلية من المؤسسة:

تشمل المصادر الداخلية للمعلومات المحاسبية فيما يلي:

أ- القوائم المالية الأساسية:

وتشمل أربع قوائم أساسية هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

ب- المذكرات والمرفقات المرفقة بالقوائم المالية:

وتعد تلك الملاحظات جزءا ضروريا من مصادر المعلومات المفيدة وتوفر معلومات إضافية غير موجودة في القوائم المالية.

[1]- د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص100.

ج- التقارير المؤقتة:

والتي تقدم على مدار السنة (نصف سنوية أو ربع سنوية).

د- تقارير مجلس الإدارة:

والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية وإحصائية وبعض الخطط المستقبلية.

هـ- تقرير مراقب الحسابات:

وما قد يحتويه من ملاحظات وتحفظات خاصة بالقوائم المالية.

ثانيا: مصادر خارجية:

وتشمل هذه المصادر فيما يلي[1]:

أ- الصحف:

يوجد العديد من الصحف المتخصصة التي تهم المستثمرين.

ب- المجلات المالية المتخصصة:

هناك العشرات من مجلات التي تهم جمهور المستثمرين.

ج- مطبوعات بيوت السمسرة:

عادة ما توجد في بيوت السمسرة الكبيرة أقسام متخصصة للبحوث والدراسات من شأنه أن يحقق لبيت السمسرة مركزا تنافسيا بين أقرانه، ويتيح قسم البحوث للعملاء

[1]- د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص100.

الحاليين والمحتملين معلومات مجانية مفيدة عن حالة توقع رأس المال والأوراق المالية التي ينصح ببيعها أو بشرائها بما يناسب كل فئة من فئات المستثمرين.

د- المطبوعات الحكومية:

تعتبر من أهم مصادر المعلومات عن الأحوال الاقتصادية بصفة عامة والجوانب المالية لها بصفة خاصة وذلك إضافة إلى كونها مصدرا للمعلومات عن العديد من الصناعات.

هـ- بنوك المعلومات:

توفر للمستثمرين بيانات تفصيلية عن الأوراق المالية المتداولة وعن المؤسسات التي أصدرتها، - الأصدقاء والشائعات،- الأسرار المنقولة عن المشروع. - بيانات الغرفة التجارية والإحصاءات عن العمالة والاقتصاد.

المطلب الرابع: المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرار التمويل.

يمكن توضيح هذا المطلب فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي[1].

خلال فترة قياسية لا تتجاوز ثلاثة عقود تطور التحليل المالي من فن إلى علم قائم بحد ذاته يستخدم بشكل متزايد في المؤسسات والأسواق المالية، ويساعد على توفر أفكار جديدة لتطوير الأعمال وكيفية إدارة وتشغيل المؤسسات، والمساعدة في اتخاذ القرارات.

[1]- فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 8.
http://www.noor-book.com تاريخ الاطلاع : 2023/03/18

"وينظر الكثيرون إلى البيانات المالية على أنها عبارة عن ملخص لوثائق وقواعد ومعايير محاسبية، تعمل على تمثيل المعاملات الاقتصادية في إطار محاسبي، أما قارئ البيانات قد يصل في وجهة نظره إلى نتائج غير علمية تتناول في معظمها جانب أو أكثر من جوانب التحليل، يمكن أن يكون مظللا، لأنه لا ينقل الحقيقة كاملة، وبالتالي يلقى على عاتق المحلل المالي بذل الجهود لإعطاء مقاييس ومؤشرات حول مختلف نشاطات المؤسسة وآفاقها المستقبلية، في إطار ما يسمى بالهندسة العكسية للبيانات لتفكيكها بعناية فائقة اعتمادا على أهداف التحليل.

لذلك يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات، فالعديد من المستثمرين والدائنين يصرون على ضرورة "القيام بالواجب البيتي" من خلال التحليل الكمي والنوعي للبيانات.

الفرع الثاني: تقييم هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

يمكن توضيحه فيما يلي:

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس بالاستقرار المالي للمؤسسة، ويمثل "التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها"[1].

أولا- رأس المال العامل Working Capital:

ويمكن استخراجه محاسبيا باعتباره زيادة الموجودات المتداولة عن المطلوبات قصيرة الأجل[2].

[1]- د. عائشة موزاوي، نفس المرجع السابق، ص 101.

[2]- د. خالد توفيق الشمري، "**التحليل المالي والاقتصادي – في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 70.

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الخصوم قصيرة الأجل

يعتبر رأس المال العامل من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل "فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة[1]ويحسب رأس المال العامل بطريقتين:

من أعلى الميزانية:

رأس المال العمل = الأموال الدائمة – الأصول

من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – ديون

أ-1- الحالات المتعلقة برأس المال العامل[2]:

- **رأس المال العمل موجب:** يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

[1]- بن خروف جليلة، " **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 89.
http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui /handle/123456789/709Magister تاريخ الاطلاع : 2023/03/18

[2]- شعيب شنوف، " **التحليل المالي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص ص 118-119.
http://drive.google.com/file/d/1LUoinVLYOEsHcqq/usp=sharing تاريخ الاطلاع: 2023/03/20

- **رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذه ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.
- **رأس المال العامل معدوم:** يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

ثانيا- الاحتياج لرأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه

المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.

فدورة الاستغلال يترتب عليها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة تتمثل في الديون قصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون قصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام[1].

يمكن تعريف الاحتياجات في رأس المال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن

[1] – Guedi Nobert, « Finance d'entreprise, les regles du jeu », Edition Organisatiom, France, 1997, p :121.

للمؤسسة توازنها المالي الضروري وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

ولقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا لا تدخل ضمن الدورة لأنها تقيم غالبا في نهاية الدورة[1].

ثالثا- الخزينة الصافيةTN.

هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما يمكن حسابها عن طريق إجراء الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وتعرف أيضا على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها[2].

أ- حالات تغير الخزينة الصافية:

هناك حالتين للخزينة الصافية يتحكم فيهما التغير FRng والتغير في BFRng

أ-1- تغير الخزينة الموجب: وهو ما يعني أن التغير في رأس المال العامل أكبر من التغير في احتياجات رأس المال العامل لذلك تكونΔTN موجبة وهي حالة جيدة للمؤسسة، كما يكون ذلك بسبب الزيادة في القيم المتاحة أو النقص في قيمة التسبيقات البنكية[3].

أ-2- تغير الخزينة السالب: يبين أن Δ FRng أقل من ΔBFRng وهو ما يدل على انخفاض في الخزينة الصافية وقد يكون ذلك بسبب زيادة في قيمة التسبيقات البنكية أو

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2004، ص ص 52-53.

[2]- المرجع السابق ، ص 82.

[3]- المرجع السابق، ص 82.

انخفاض في قيمة المتاحات النقدية وهو يقيس لنا تطور سيولة المؤسسة من خلال العلاقة[1].

$$\Delta FRng = \Delta BFRng - \Delta TN$$

الفرع الثالث: تقييم هيكل التمويل باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة والشائعة في تحليل القوائم المالية، بحيث تمكن نتائجها من الإجابة على الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة. ومدى فعالية السياسات التشغيلية والتمويلية للمؤسسة.

ويمكن تقسيم النسب المالية كما يلي:

أولا: نسب الهيكل المالي:

تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل. ومن أهم هذه النسب ما يلي:

أ- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، وتحسب كالآتي[2]:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية

- نسبة التمويل الدائم> 1: يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، نفس المرجع السابق، ص 82.

[2]- بوشاشي بوعلام، "**المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**"، دار الطباعة للنشر والتوزيع،1999، ص 110.

- نسبة التمويل الدائم<1: هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول غير الجارية، أي أن رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الأجل تمول الأصول وهي طريقة تمويل غير عقلانية.
- نسبة التمويل الدائم=1: يعني هذا انعدام رأس المال العامل وهذا في غير صالح المؤسسة.

ب- **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة وتحسب كما يلي[1]:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

- النسبة>1: يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

ج- نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية[2]:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة /مجموع

- النسبة<1: تعني أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض، إضافة إلى تقديم ضمانات، وقد تكون الضمانات مرهقة.

[1]- مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 46.

[2]- المرجع السابق، ص 45.

- النسبة>1: تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد الديون.

د- **نسبة قابلية السداد:** تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون.

وتحسب وفق العلاقة التالية[1]:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الأصول

- النسبة>1: يفضلها المالكون، لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد[2].
- النسبة<1: يترتب على انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقترضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم[3].

ثانيا: نسب السيولة:

الغرض من حسابها هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة عل مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

---

[1]- مبارك لسلوس، نفس المرجع السابق، ص 46.

[2]- مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 333.

[3]-المرجع السابق، ص 333.

أ- **نسبة السيولة العامة:** تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم المتداولة وتحسب كالآتي[1]:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الديون قصيرة الأجل

- النسبة > 1 : معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.
- النسبة < 1 : المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

ب- نسبة السيولة المختصرة [2]:تبين هذه النسبة مدى تغطية كل من الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم الغير جاهزة (القيم القابلة للتحقق) والقيم الجاهزة أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال

(المخزونات) وفضل أن تكون هذه النسبة محصورة بين (0.3 و 0.5) وتقاس هذه النسبة كما يلي :

نسبة السيولة المختصرة = (القيم القابلة للتحقق + القيم الجاهزة) / الخصوم المتداولة

ج- نسبة السيولة الجاهزة (الحالية)[3]: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل، بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة، أن تتوقع مدة

[1]- بوشاشي بوعلام، نفس المرجع السابق، ص 111.

[2]- مبارك لسلوس ، نفس المرجع السابق، ص ص 47-48

[3]- المرجع السابق، ، ص 48

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق. وتقاس النسبة كما يلي :

ولكي تكون النسبة جيدة على القائمين على إدارة المؤسسة العمل على جعلها محصورة بين (0.2 و 0.3) وخروجها عن هذا المجال يعد تجميدا للأموال، ويدل على عدم الاستعمال الأمثل من طرف المؤسسة لسيولتها.

ثالثا : نسب المردودية:

تقسم هذه النسب إلى ثلاثة نسب نذكرها كما يلي[1]:

أ- **المردودية التجارية** : وهي عبارة عن مقدار الأرباح التي حققت مقابل كل وحدة من صافي المبيعات، لذا يسمح لإدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة، كما يمكن مقارنة النسبة بنسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات (هامش الربح الإجمالي) للحكم على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على المبيعات وتحسب حسب العلاقتين التاليتين:

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / المبيعات السنوية الصافية

معدل المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال السنوي خارج الرسم

كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان هذا المؤشر يدل على وضعية حسنة للمؤسسة وبالتالي في تعيين مدى مساهمة رقم الأعمال في تحقيق النتيجة.

[1]- مبارك لسلوس ، نفس المرجع السابق، ص 53

ب- المردودية المالية: تعتبر المردودية المالية بمثابة المحدد للمردودية العامة للمؤسسة، حيث أنها تقيس قدرة الأموال الخاصة أو المملوكة على تحقيق أرباح صافية وبالتالي فهي تقدم لنا صورة حقيقية عن مدى استخدام الأموال سواء من الناحية الإنتاجية أو ناحية توظيف الأموال، وتحسب المردودية المالية كما يلي :

معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

ج- المردودية الاقتصادية: وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لأنه إذا أرادت هذه الأخيرة البقاء عليها أن تكون فعالة تقنيا بمعنى أن تكون قيمة المدخلات أقل من كمية المخرجات وهذه النسبة تتوافق مع

مفهوم الإنتاجية، كما تعتبر المردودية الاقتصادية هي قدرة المؤسسة غلى تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر وتقاس كما يلي:

معدل المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية للدورة /مجموع الأصول

خلاصة الفصل:

إن عملية اتخاذ القرار تقوم في مضمونها على الاختيار بين مجموعة من البدائل المتاحة، من أجل اختيار البديل الأفضل من بين البدائل، حيث يتم ذلك من خلال توفر المعلومات الكافية والمناسبة، وتوفر هذه المعلومات مهمة يتكفل بها نظام المعلومات المالي والمحاسبي وذلك لتقييم الأداء أي مقارنة ما تم تنفيذه فعلا مع ما تم التخطيط له، ونظام المعلومات المالي والمحاسبي له دور فعال في زيادة المعرفة لمتخذي القرارات، وهذا ما سوف نسلط عليه الضوء في الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية

تمهيد:

بعدما تطرقنا له في الفصلين السابقين لكل من نظام المعلومات ونظام المعلومات المالي والمحاسبي وكذلك الدور الذي يلعبه هذا النظام في اتخاذ القرار، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط ما تم التطرق إليه نظريا على مؤسسة اتصالات الجزائر– المدية

حيث سنحاول تحديد الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرار حسب وجهة نظر موظفي اتصالات الجزائر – المدية– وذلك من خلال مبحثين، سنعرض في المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة اتصالات الجزائر وذلك من خلال ثلاثة مطالب وهي: المطلب الأول: **نبذة عن مؤسسة اتصالات الجزائر**.

المطلب الثاني: **الإطار القانوني لمؤسسة اتصالات الجزائر**.

المطلب الثالث: مهام مؤسسة اتصالات الجزائر.

وفي المبحث الثاني سنتطرق تحليل نتائج الاستبيان، من خلال ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: **عينة الدراسة وتصميم الاستبيان**.

المطلب الثاني: **تحليل بيانات الاستبيان**.

المطلب الثالث: **نتائج التحليل**.

المبحث الأول: تقديم عام حول مؤسسة اتصالات الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر، التعريف بأهدافها ونشاطاتها ومختلف هياكلها وفروعها، بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها.

المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة اتصالات الجزائر[1].

باشرت الدولة الجزائرية منذ سنة 1999م بإصلاحات عميقة في قطاع البريد والمواصلات، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في سن قانون جديد للقطاع في شهر أوت 2000، جاء هذا القانون لإنهاء احتكار الدولة على نشاطات البريد والمواصلات وكرس للفصل بين نشاطي التنظيم واستغلال وتسيير الشبكات، وتطبيقا لهذا المبدأ، تم إنشاء سلطة ضبط مستقلة إداريا وماليا ومتعاملين، أحدهما يتكفل بالنشاطات البريدية والخدمات المالية البريدية متمثلة في مؤسسة "بريد الجزائر" والثاني بالاتصالات ممثلة في" اتصالات **الجزائر**" .

وفي إطار فتح سوق الاتصالات للمنافسة تم في شهر جوان 2001 م بيع رخصة لإقامة واستغلال شبكة الهاتف النقال واستمر تنفيذ برنامج فتح السوق للمنافسة ليشمل فروع أخرى، حيث تم بيع رخص تتعلق بشبكات VSATوشبكة الربط المحلي في المناطق الريفية، كما شمل فتح السوق كذلك الدارات الدولية في 2003 والربط المحلي في المناطق الحضرية في 2004، وبالتالي أصبحت سوق الاتصالات مفتوحة تماما في 2005، وذلك في ظل احترام دقيق لمبدأ الشفافية ولقواعد المنافسة،

وفي نفس الوقت تم الشروع في برنامج واسع النطاق يرمي على تأهيل مستوى

[1]– أنظر الموقع http://www.algerietelecom.dz/ar/ تاريخ الاطلاع: 2023/04/13.

المؤسسات الأساسية اعتمادا على تدارك التأخر المتراكم.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمؤسسة اتصالات الجزائر[1].

تأسست وفق القانون 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000، المتعلق بإعادة هيكلة قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، والذي كرس الفصل بين نشاطات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمحدد للقواعد العامة للبريد والمواصلات، فضلا عن قرارات المجلس الوطني لمساهمات الدولة (CNPE) بتاريخ 01 مارس 2001 الذي نص على إنشاء مؤسسة عمومية اقتصادية أطلق عليها اسم "اتصالات الجزائر".

وفق هذا القانون الذي حدد نظام مؤسسة عمومية اقتصادية تحت الصيغة القانونية "مؤسسة ذات أسهم" برأس مال اجتماعي قدره 115.000.000.000.00 دج ومقيدة في المركز الوطني للسجل التجاري يوم 11 ماي 2002 تحت رقم 02B0018083.

الفرع الأول: ميلاد مؤسسة اتصالات الجزائر[2].

نص القانون 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 على استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القانون إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القانون أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة.

لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات، بعد أزيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد

[1]– أنظر الموقع الالكتروني : http ://WWW.jobdza.com تاريخ الاطلاع : 2023/04/13.

[2]– أنظر الموقع http://www.algerietelecom.dz/ar/ تاريخ الاطلاع: 2023/04/13.

وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القانون 2000/03، أصبحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت سنة 2003.

الفرع الثاني: الانطلاقة الرسمية لمجمع اتصالات الجزائر[1].

كان على اتصالات الجزائر وإطاراتها الانتظار حتى الفاتح من جانفي سنة 2003 لكي تبدأ المؤسسة في إتمام مشوارها الذي بدأته منذ الاستقلال، لكن برؤية مغايرة لما كانت عليه قبل هذا التاريخ، حيث أصبحت مؤسسة مستقلة في تسييرها على وزارة البريد، ومجبرة على إثبات وجودها في عالم لا يرحم، فيه المنافسة شرسة البقاء فيها للأقوى والأجدر خاصة مع فتح سوق الاتصالات على المنافسة.

المطلب الثالث: مهام مؤسسة اتصالات الجزائر[2].

من بين المهام التي تقوم بها مؤسسة اتصالات الجزائر نجد ما يلي:

– تسويق كافة خدمات الاتصالات التي تساعد في الاتصالات الهاتفية والرسائل النصية إلى جانب الإعلام البصري والبيانات الرقمية.

–التطوير لجميع الشبكات العمومية والتنمية والاستغلال لخدمات الاتصالات بشكل مهني.

–تستهدف الشركة زيادة معدل العرض للخدمات الهاتفية وتسهيل الدخول على كافة خدمات الاتصالات.

– تطوير شبكة الاتصالات المحلية وجعلها أكثر مرونة والقدرة على الوصول إلى جميع المناطق.

[1]– أنظر الموقع http://www.algerietelecom.dz/ar/ تاريخ الاطلاع: 2023/04/13.

[2]– أنظر الموقع الالكتروني : http ://WWW.jobdza.com تاريخ الاطلاع : 2023/04/13.

المبحث الثاني : تحليل نتائج الاستبيان.

سنقوم بتحليل الاستبيان على النحو التالي:

المطلب الأول: عينة الدراسة وتصميم الاستبيان.

يكون من خلال فرعين و هما:

الفرع الأول: مجتمع الدراسة وحجم العينة.

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين بالمؤسسة، حيث تم أخذ عينة تتكون من (20) موظف تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقد تم مراعاة في ذلك أن يكون المستجوبون ممن يستخدمون نظام المعلومات، أو على الأقل لديهم خبرة في المجال، وهذا ما سيمكننا من الحصول على إجابات أكثر دقة ومصداقية، والتي بدورها تزيد من دقة ومصداقية النتائج التي نريد الوصول إليها.

لقد قمنا بتوزيع (20) استمارة استبيان على العينة المذكورة وتم استرجاعها كاملة، وهذا بفضل التعاون الذي تلقيناه من قبل المسئولين في المؤسسة.

الفرع الأول : تصميم الاستبيان .

جاءت استمارة الاستبيان متضمنة ل (37) سؤال، حيث كانت من نوع الأسئلة المغلقة التي تحتمل إجابة واحدة أو أكثر من إجابة في أحيان أخرى، بالإضافة إلى بعض المعلومات الشخصية، وقد تم الاعتماد على هذا النوع من الأسئلة في إعداد وتصميم الاستبيان لضمان السهولة والدقة في الإجابة بالنسبة لكل المستجوبين على اختلاف

مستوياتهم المهنية، حيث كانت الأسئلة سهلة ومحددة تساعد في تسهيل الدراسة، وفيما يخص الأسئلة التي تضمنها الاستبيان، فقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور وهي:

المحور الأول : تضمن أسئلة شخصية تتعلق بالمستجوب، وذلك من خلال : الجنس، السن، الوظيفة، الخبرة المهنية.

المحور الثاني: اشتمل على أسئلة تعلقت بمدى توفر نظام المعلومات داخل المؤسسة، وذلك لمعرفة مدى توفر المؤسسة على الأجهزة والبرمجيات وكذلك الشبكات المتوفرة لديها، من اجل استخدامها في تحليل البيانات والحرص على دقتها، وكذلك الموارد البشرية المسئولة عن جمع البيانات وكيفية التعامل معها.

المحور الثالث: اشتمل على أسئلة تتعلق بمراحل اتخاذ القرار، من تحديد المشكلة إلى تحديد البدائل اللازمة لحل هده المشكلة، وكذلك المفاضلة بين البدائل للوصل إلى الاختيار الأمثل لحل المشكلة الرئيسية.

المحور الرابع: اشتمل هذا المحور على دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في عملية اتخاذ القرار، وهذا من خلال الشبكات التي توفر الدعم اللازم لاتخاذ القرارات، وكذلك كل من البيانات والأجهزة والموارد البشرية ومدى مساهمتها في اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: تحليل بيانات الاستبيان.

ويكون هذا من خلال تحليل أربعة محاور :

الفرع الأول: محور المعلومات الشخصية

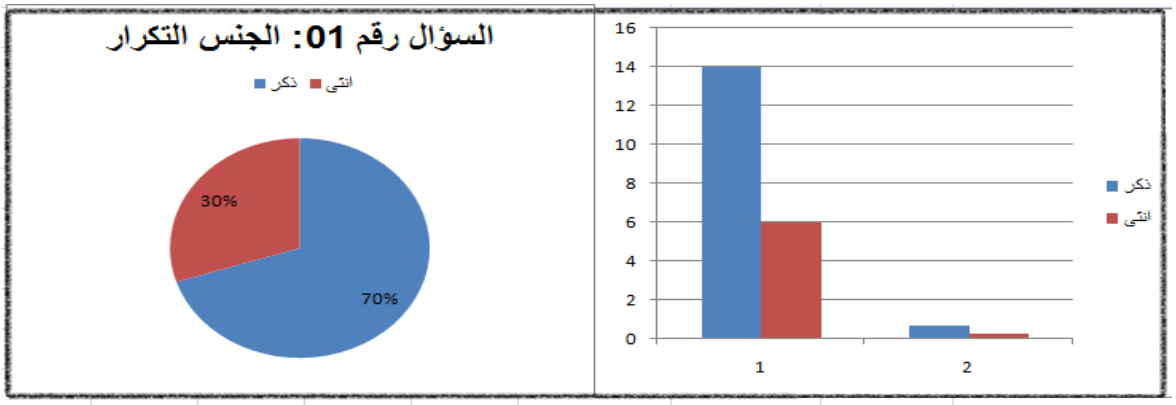
تضمن هذا المحور أربعة أسئلة تتعلق بالجنس، والسن، والوظيفة، والخبرة المهنية.

تحليل أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم : 3-1 : أفراد العينة حسب الجنس

السؤال رقم 01 : الجنس		
الخيار	التكرار	النسبة
ذكر	14	70%
انثى	6	30%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ نتائج الاستبيان للسؤال رقم 01

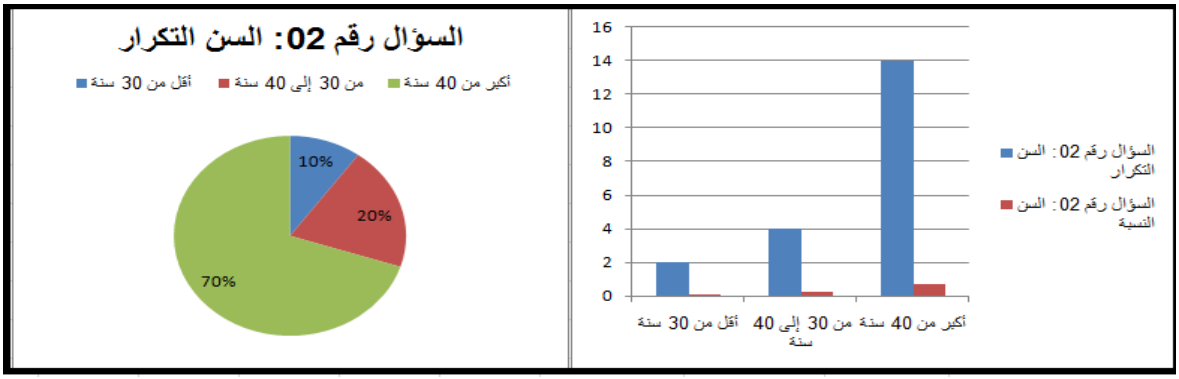


التفسير : وجدنا أن أغلب مفردات العينة هم ذكور، وذلك بنسبة 70%، والباقي إناث بما يعادل نسبة 30%، وهذا ما تمت ملاحظته عند الزيارة التي قمنا بها للمؤسسة، حيث معظم العاملين كانوا من الذكور وهذا ربما يعود إلى طبيعة العمل.

الجدول رقم : 3-2 : أفراد العينة حسب السن

السؤال رقم 02: السن		
الخيار	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	2	10%
من 30 إلى 40 سنة	4	20%
أكبر من 40 سنة	14	70%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم02

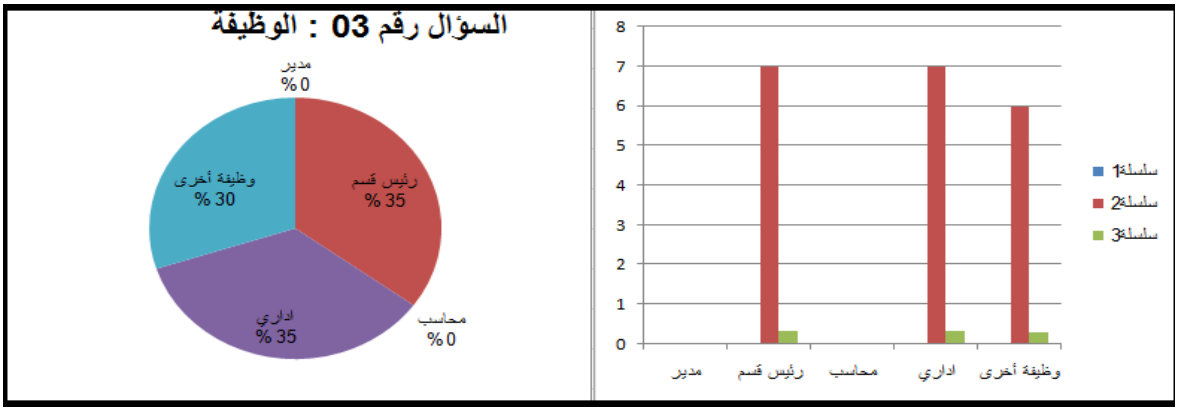


التفسير: تبين النتائج أعلاه، أن معظم أفراد العينة هم من الأفراد الذين تفوق أعمارهم 40 سنة، فهم يمثلون نسبة 70%، مما يدل على أن هذه الفئة تمتلك خبرة في المجال مما يفرض على المؤسسة المحافظة عليهم، أما عن الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و40 سنة يمثلون نسبة 20%، والباقي هم الفئة التي تقل أعمارهم عن 30 سنة أي بنسبة 10%.

الجدول رقم : 3-3 : أفراد العينة حسب الوظيفة

السؤال رقم 03: الوظيفة		
الخيار	التكرار	النسبة
مدير	0	0%
رئيس قسم	7	35%
محاسب	0	0%
اداري	7	35%
وظيفة أخرى	6	30%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 03

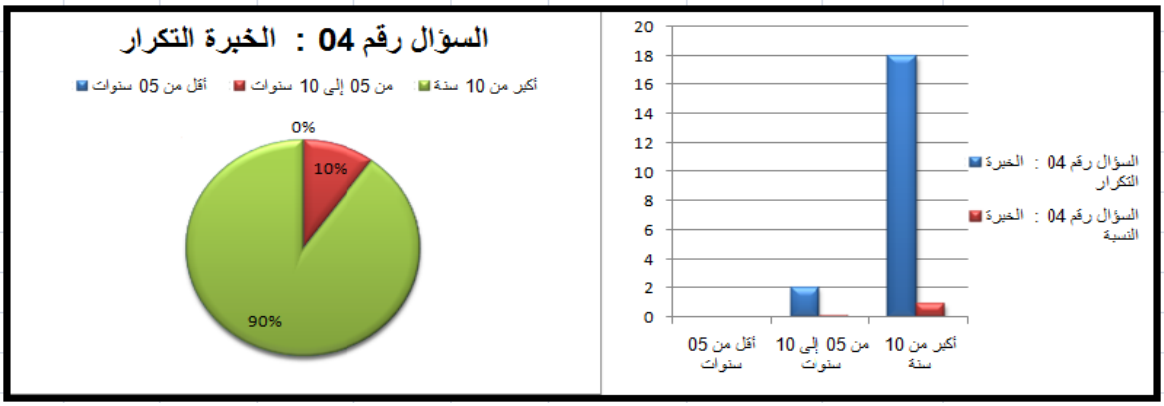


التفسير: يتضح من خلال النسب أعلاه، أن أغلب المستجوبين كانوا إما رؤساء أقسام أو إداريين، حيث كلا الفئتين يمثلان نسبة 35%، أما باقي الموظفين المستجوبين كانوا يمثلون وظائف أخرى بنسبة 30%، وهذا يدل على أن المؤسسة مهيكلة بطريقة جيدة مما يساعد على العمل.

الجدول رقم : 3-4 : أفراد العينة حسب الخبرة

السؤال رقم 04 : الخبرة		
الخيار	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	0	0%
من 05 إلى 10 سنوات	2	10%
أكبر من 10 سنة	18	90%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 04



التفسير: أغلب المستجوبين يمتلكون خبرة في مجال عملهم حيث بلغ عددهم 18 مستجوب لديهم خبرة أكبر من 10 سنوات بما يعادل نسبة 90%، أما باقي أفراد العينة فهم يمتلكون خبرة من 5 إلى 10 سنوات بما يعادل نسبة 10%.

تدل هذه البيانات على أن الموظف في المؤسسة كلما زادت خبرته كلما كان أفضل وأقدر على مواجهة المشكلات التي تعترض عمله، ولذلك يكون لديه الخلفية العملية في اتخاذ القرار المناسب.

الفرع الثاني: محور مستوى توفر نظام المعلومات داخل المؤسسة .

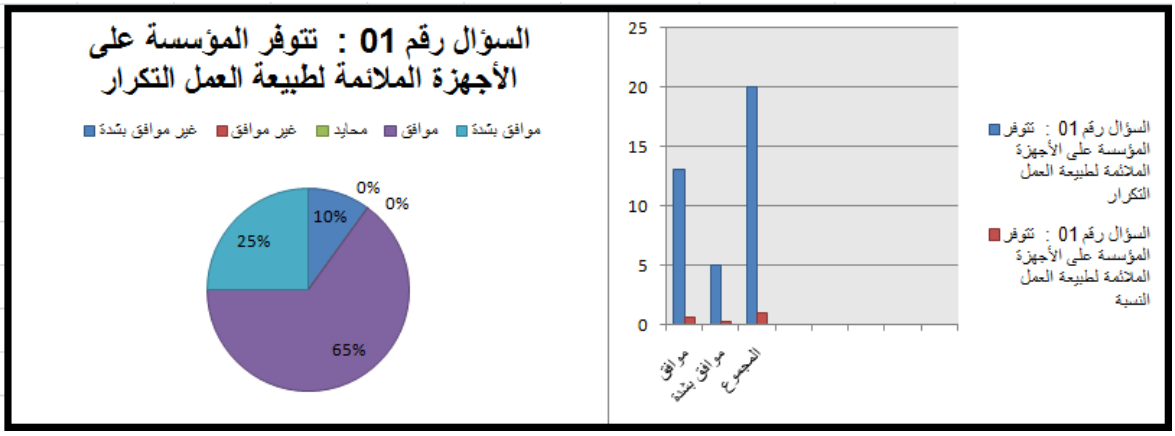
وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال أربعة أشياء وهي:

أولا: الأجهزة والبرمجيات

الجدول رقم : 3-5 : يوضح مدى توفر المؤسسة على الاجهزة الملائمة لطبيعة العمل

السؤال رقم 01 : تتوفر المؤسسة على الأجهزة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	2	10%
غير موافق	0	0%
محايد	0	0%
موافق	13	65%
موافق بشدة	5	25%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 01

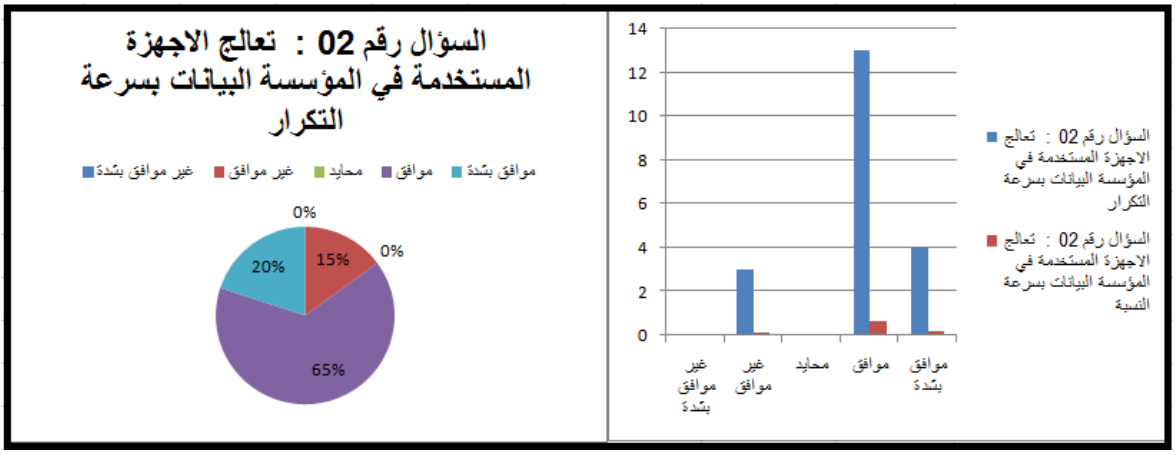


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على توفر المؤسسة على الأجهزة الملائمة لطبيعة العمل أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و05 أجابوا بموافق جدا بنسبة 25%، والباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 10%، وهذا يعود إلى المجال الذي تعمل فيه المؤسسة وهو مجال الاتصالات الذي يتطلب استخدام الأجهزة .

الجدول رقم : 3-6 : يوضح مدى معالجة الاجهزة المستخدمة في المؤسسة البيانات بسرعة

السؤال رقم 02 : تعالج الاجهزة المستخدمة في المؤسسة البيانات بسرعة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	3	15%
محايد	0	0%
موافق	13	65%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 02

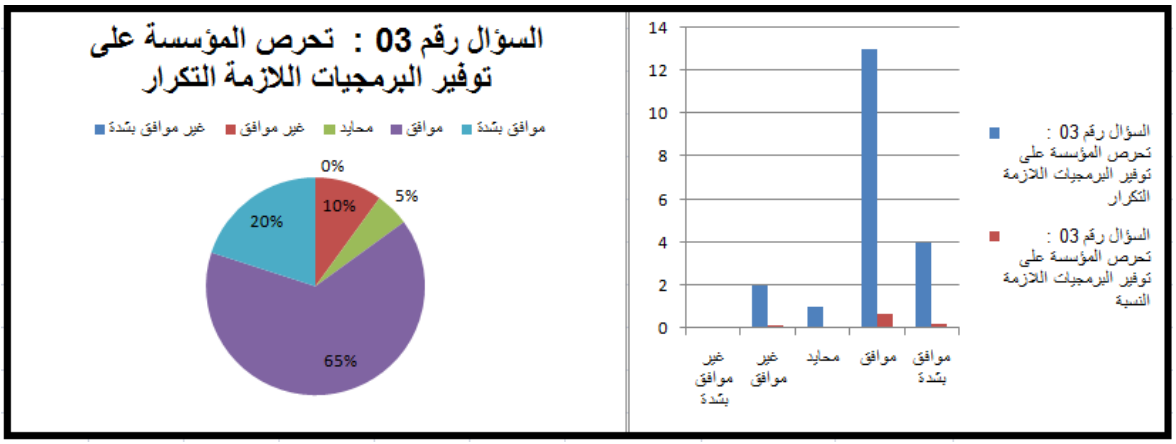


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الأجهزة المستخدمة في المؤسسة تعالج البيانات بسرعة أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 04 أجابوا بموافق جدا أي بنسبة 20%، والباقي أجابوا بغير موافق أي بنسبة 15%، من هنا يمكن القول أن المعلومات بالمؤسسة تتوفر على خاصية السرعة، وهذا بفضل استخدام المؤسسة لوسائل الاتصال الحديثة.

الجدول رقم : 3-7 : يوضح مدى حرص المؤسسة على توفير البرمجيات اللازمة

السؤال رقم 03 : تحرص المؤسسة على توفير البرمجيات اللازمة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	2	10%
محايد	1	5%
موافق	13	65%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر: تفريغ بيانات السؤال رقم 03

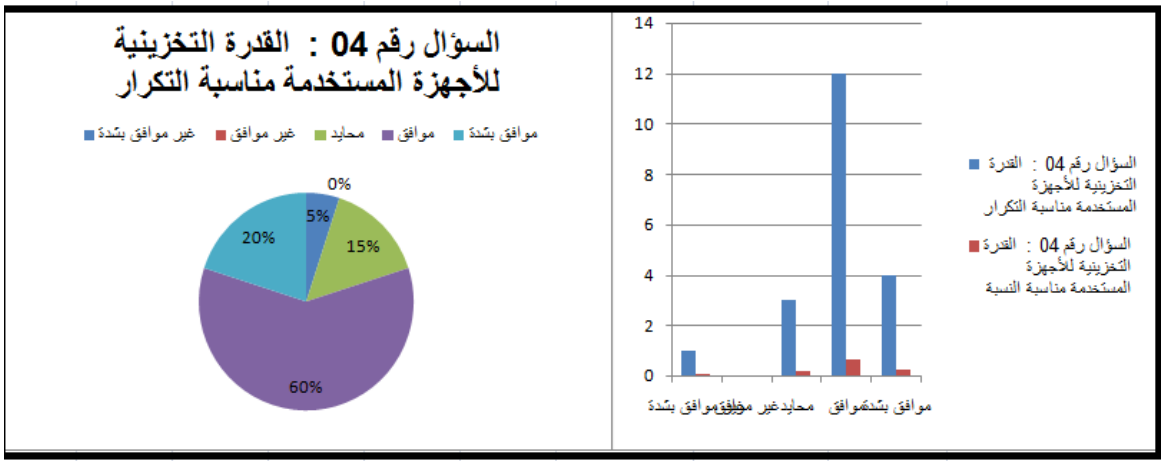


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على حرص المؤسسة على توفير البرمجيات اللازمة للعمل، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 04 أجابوا بموافق جدا أي بنسبة 20%، و02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، والباقي أجابوا بمحايد بنسبة 05%، هذا يدل على قدرة عمال المؤسسة على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا.

الجدول رقم : 3-8 : يوضح مدى مناسبة القدرة التخزينية للأجهزة المستخدمة

السؤال رقم 04 : القدرة التخزينية للأجهزة المستخدمة مناسبة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	0	0%
محايد	3	15%
موافق	12	60%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 04

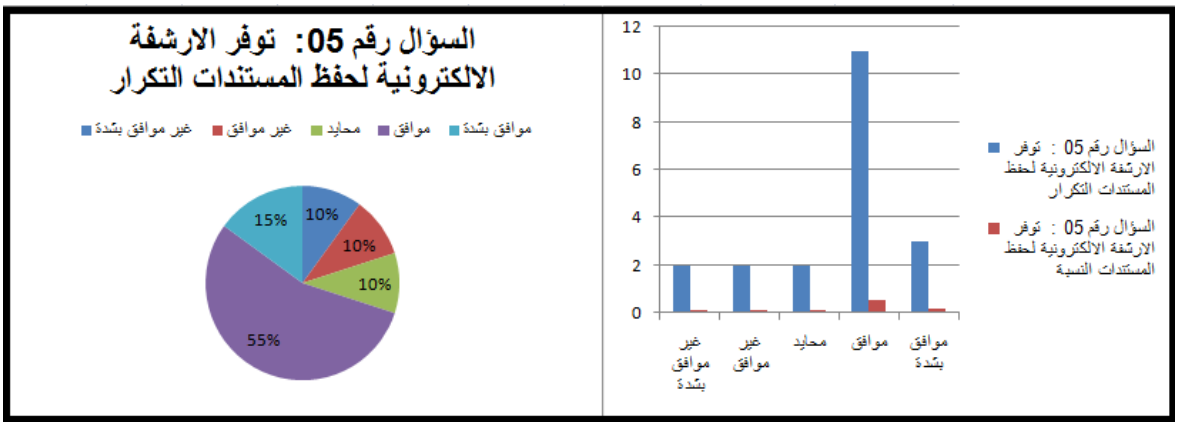


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على القدرة التخزينية للأجهزة المستخدمة، أي 12 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 60%، و 04 أجابوا بموافق جدا بنسبة 20%، 03 أجابوا بمحايد بنسبة 15%، والباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 05%، هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على أجهزة متطورة.

الجدول رقم : 3-9 : يوضح مدى توفير الارشفة الالكترونية لحفظ المستندات

السؤال رقم 05 : توفر الارشفة الالكترونية لحفظ المستندات		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	2	10%
غير موافق	2	10%
محايد	2	10%
موافق	11	55%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 05



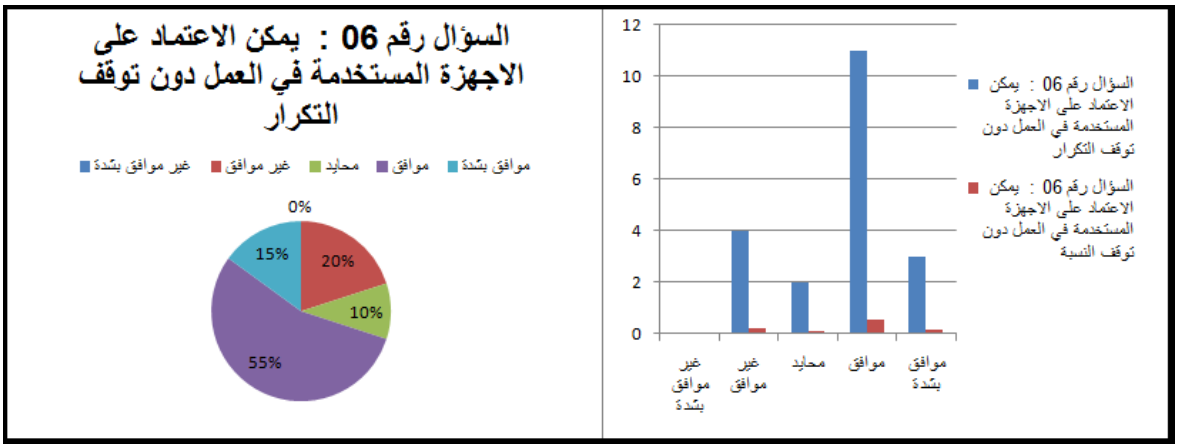
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على توفر المؤسسة على أرشفة إلكترونية لحفظ المستندات، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 55%، و 03 أجابوا بموافق جدا بنسبة 15%، 02 أجابوا بمحايد وكذا 02 أجابوا بغير موافق و02 بغير موافق بشدة بنسبة 10% لكل خيار، وهذا يدل على أن المؤسسة تحاول القضاء على الأرشفة التقليدية.

الجدول رقم : 3-10 : يوضح مدى استمرارية الاجهزة في العمل دون توقف

السؤال رقم 06 : يمكن الاعتماد على الاجهزة المستخدمة في العمل دون توقف		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	4	20%
محايد	2	10%
موافق	11	55%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

Activer Windows
Accédez aux paramètres de

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 06



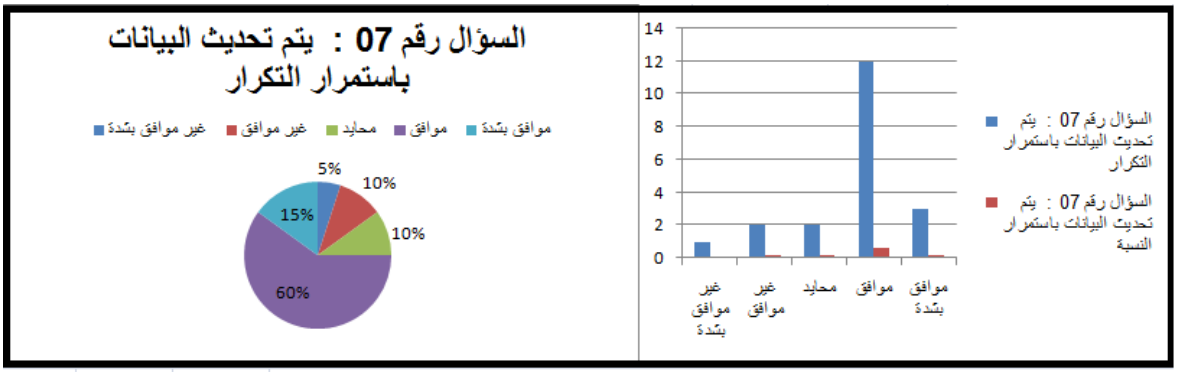
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الأجهزة المستخدمة في العمل يمكن الاعتماد عليها دون توقف، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 55%، و 04 أجابوا بغير موافق بنسبة 20%، 03 أجابوا بموافق بشدة بنسبة 15% ، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 10%، هذا يدل على أن المؤسسة تقوم بصيانة أجهزتها باستمرار.

ثانيا: البيانات

الجدول رقم : 3-11 : يوضح مدى تحديث البيانات

السؤال رقم 07 : يتم تحديث البيانات باستمرار		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	2	10%
محايد	2	10%
موافق	12	60%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

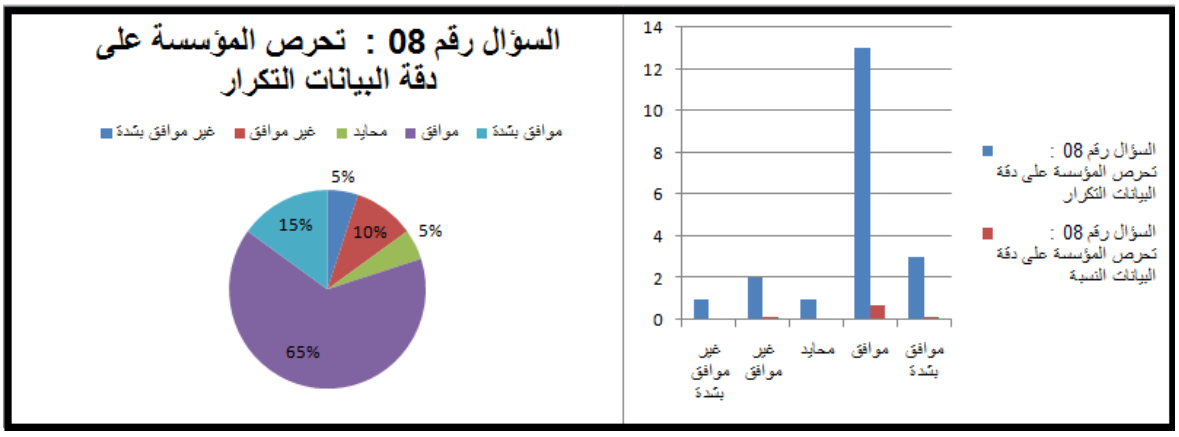
المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 07



التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديث البيانات باستمرار، أي 12 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 60%، و 03 أجابوا موافق بشدة بنسبة 15%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، و02 أجابوا بمحايد بنسبة 10% ، أما الباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 05%، هذا يدل على تحديث البيانات من أجل التوصل إلى الأهداف المرجوة عن اتخاذ القرار.

الجدول رقم : 3-12 : يوضح مدى حرص المؤسسة على دقة البيانات		
السؤال رقم 08 : تحرص المؤسسة على دقة البيانات		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	2	10%
محايد	1	5%
موافق	13	65%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 08

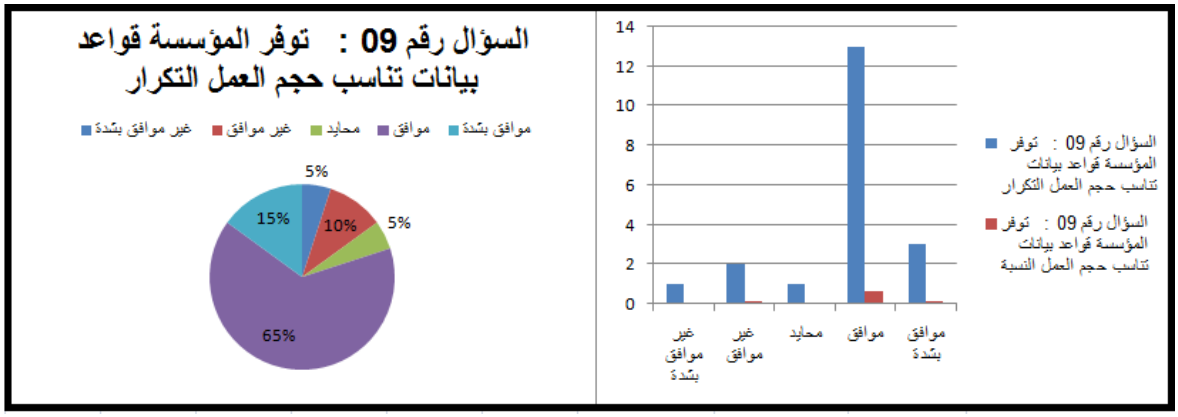


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة حريصة على دقة البيانات، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 03 أجابوا موافق بشدة بنسبة 15%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، 01 أجابوا بمحايد بنسبة 05% ، أما الباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 05%، وهذا من أجل الحصول على معلومات دقيقة وبالتالي اتخاذ قرار مناسب.

الجدول رقم : 3-13 : يوضح مدى توفير المؤسسة لقواعد بيانات تناسب حجم العمل

السؤال رقم 09 : توفر المؤسسة قواعد بيانات تناسب حجم العمل		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	2	10%
محايد	1	5%
موافق	13	65%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 09

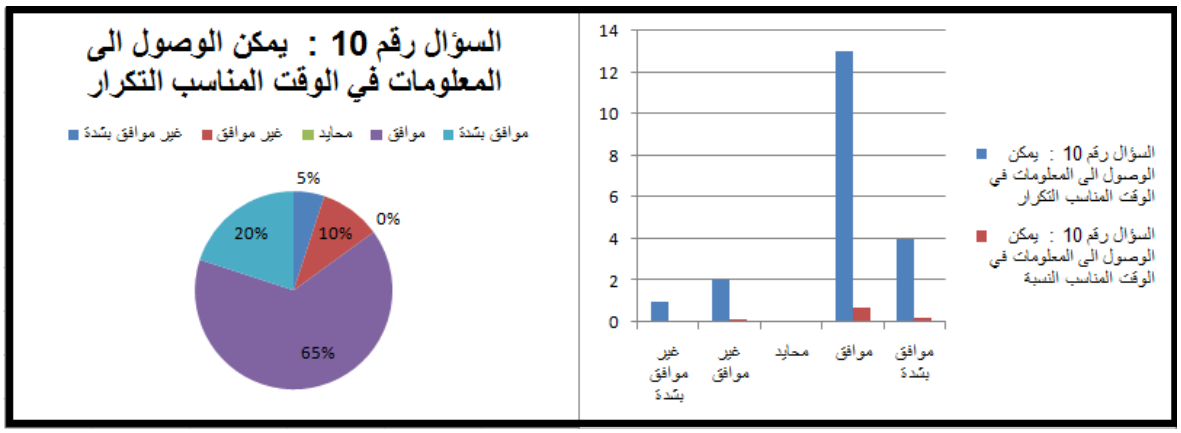


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة توفر قواعد بيانات تناسب حجم العمل، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 03 أجابوا موافق بشدة بنسبة 15%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، 01 أجابوا بمحايد بنسبة 05% ، أما الباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 05%، هذا يدل على توفير البيانات حسب طبيعة العمل.

الجدول رقم : 3-14 : يوضح مدى امكانية الوصول الى المعلومات في الوقت المناسب

السؤال رقم 10 : يمكن الوصول الى المعلومات في الوقت المناسب		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	2	10%
محايد	0	0%
موافق	13	65%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 10

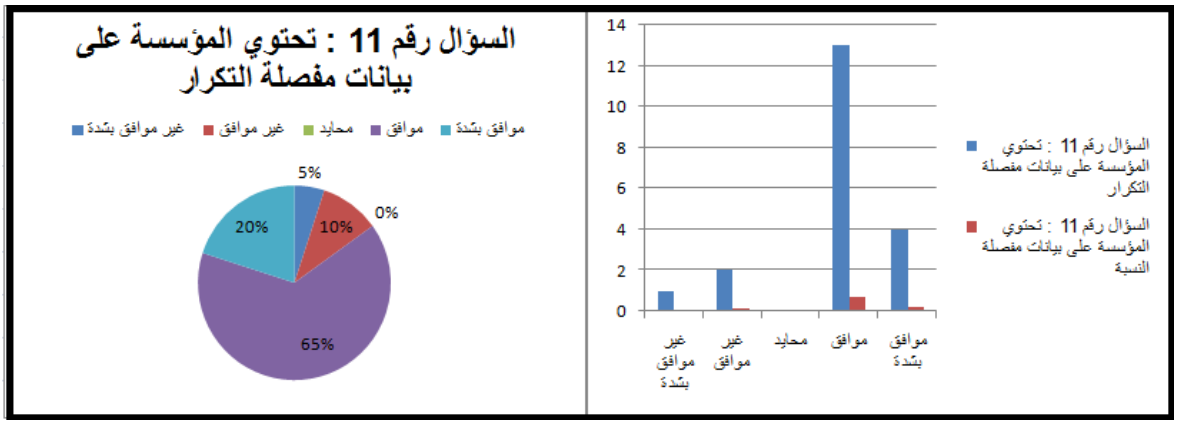


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 04 أجابوا موافق بشدة بنسبة 20%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، أما الباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 05%، هذا يدل على أن المعلومات متوفرة في المكان والزمان المناسبين.

الجدول رقم : 3-15 : يوضح مدى امكانية احتواء المؤسسة على بيانات مفصلة

السؤال رقم 11 : تحتوي المؤسسة على بيانات مفصلة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	2	10%
محايد	0	0%
موافق	13	65%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 11



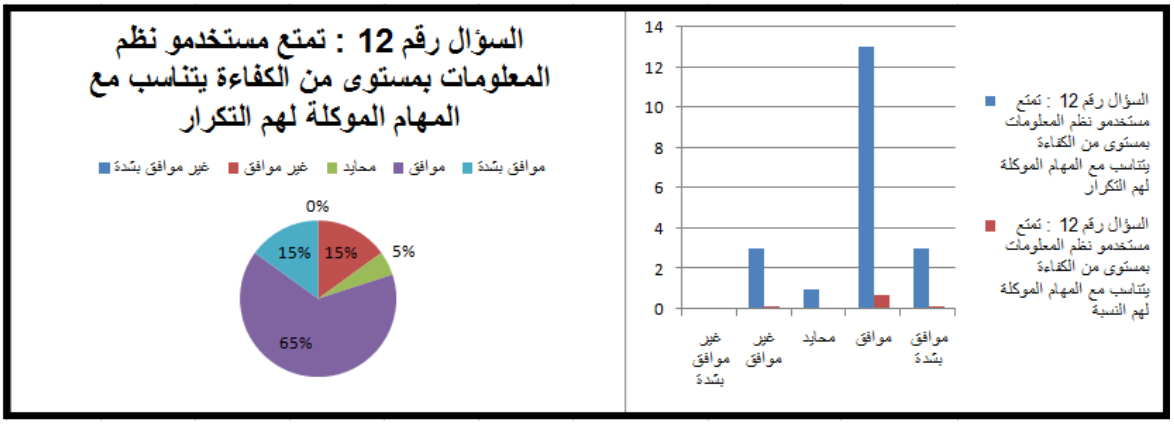
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على احتواء المؤسسة على بيانات مفصلة، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 04 أجابوا موافق بشدة بنسبة 20%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، أما الباقي أجابوا بغير موافق بشدة بنسبة 05%، هذا يدل على اهتمام المؤسسة بجودة المعلومات.

ثالثا: الموارد البشرية

الجدول رقم : 3-16 : يوضح مدى تمتع المستخدمين لنظم المعلومات بمستوى من الكفاءة يتناسب مع المهام الموكلة لهم

السؤال رقم 12: تمتع مستخدمو نظم المعلومات بمستوى من الكفاءة يتناسب مع المهام الموكلة لهم		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	3	15%
محايد	1	5%
موافق	13	65%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 12

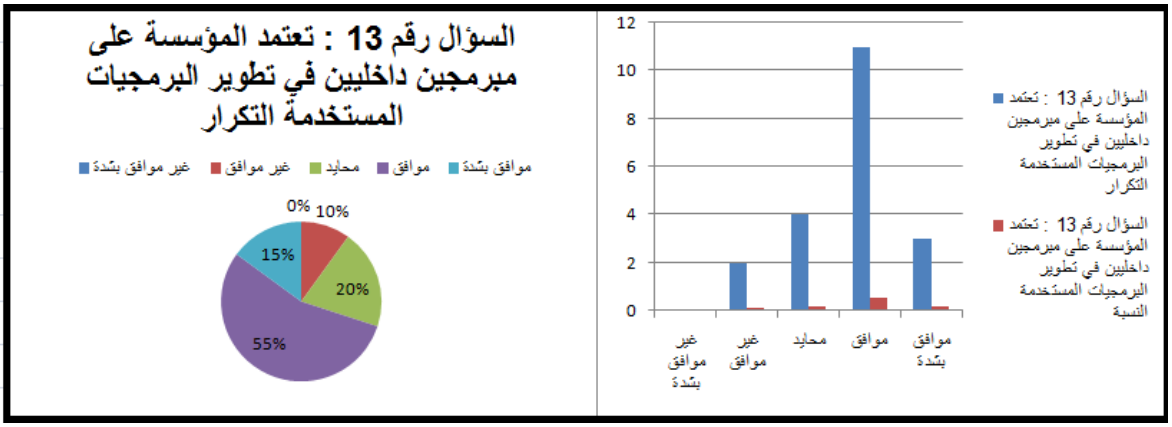


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على تمتع مستخدمو نظم المعلومات بمستوى من الكفاءة يتناسب مع المهام الموكلة لهم، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 03 أجابوا موافق بشدة بنسبة 15%، 03 أجابوا بغير موافق بنسبة 15%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 05%، هذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على عمال مؤهلين ذوي كفاءات عالية.

الجدول رقم : 3-17 : يوضح مدى اعتماد المؤسسة على مبرمجين داخليين في تطوير البرمجيات المستخدمة

السؤال رقم 13 : تعتمد المؤسسة على مبرمجين داخليين في تطوير البرمجيات المستخدمة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	2	10%
محايد	4	20%
موافق	11	55%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 13

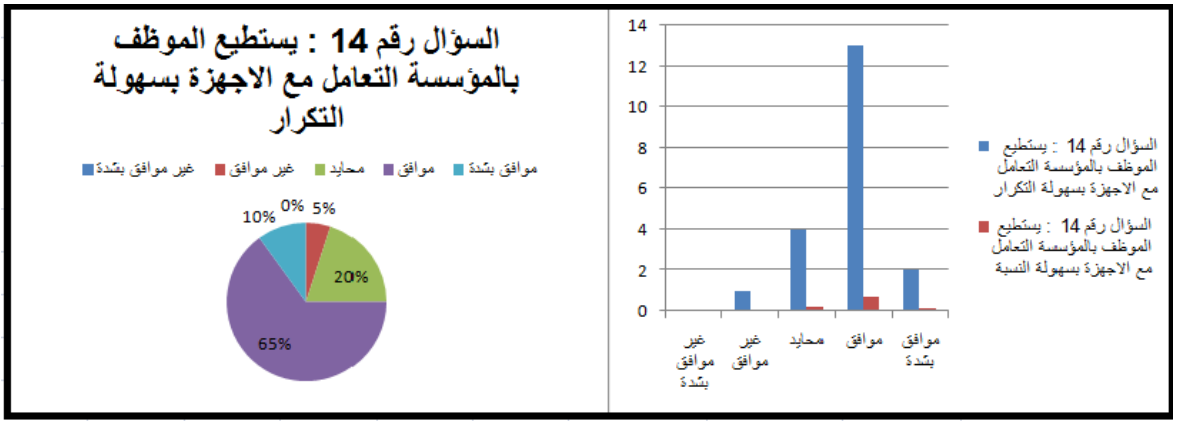


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تعتمد على مبرمجين داخليين في تطوير البرمجيات المستخدمة، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 55%، و 03 أجابوا بموافق بشدة بنسبة 15%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 20%، هذا يدل على التكوين الذي توفره المؤسسة لعمالها.

الجدول رقم : 3-18 : يوضح مدى سهولة التعامل مع الأجهزة من طرف الموظف

السؤال رقم 14 : يستطيع الموظف بالمؤسسة التعامل مع الاجهزة بسهولة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	4	20%
موافق	13	65%
موافق بشدة	2	10%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 14

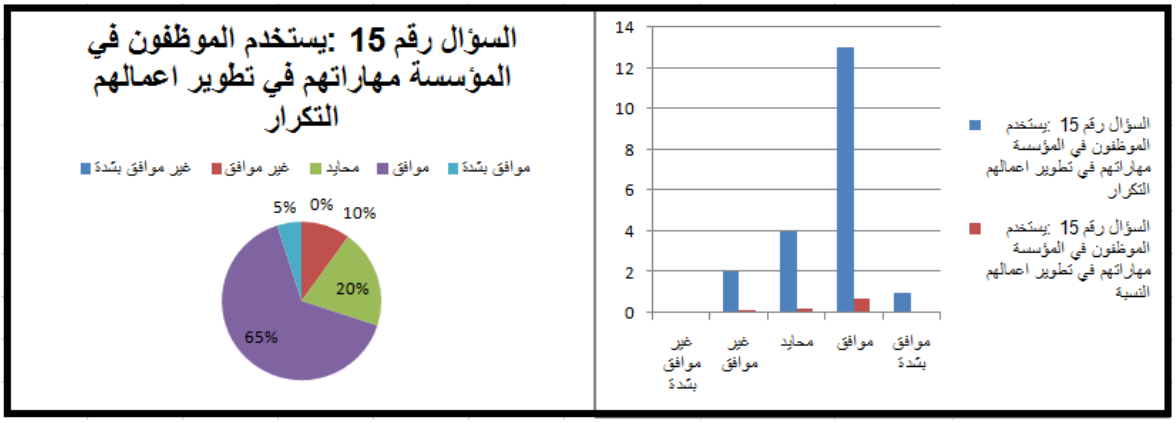


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الموظف بالمؤسسة يستطيعون التعامل مع الأجهزة بسهولة، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 65%، و 02 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 10%، 01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 20%، هذا راجع إلى الدورات التكوينية التي يقوم بها عمال المؤسسة أو للخبرة في المجال.

الجدول رقم : 3-19 : يوضح مدى استخدام الموظفون لمهاراتهم في تطوير أعمالهم

السؤال رقم 15 :يستخدم الموظفون في المؤسسة مهاراتهم في تطوير اعمالهم		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	2	10%
محايد	4	20%
موافق	13	65%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 15

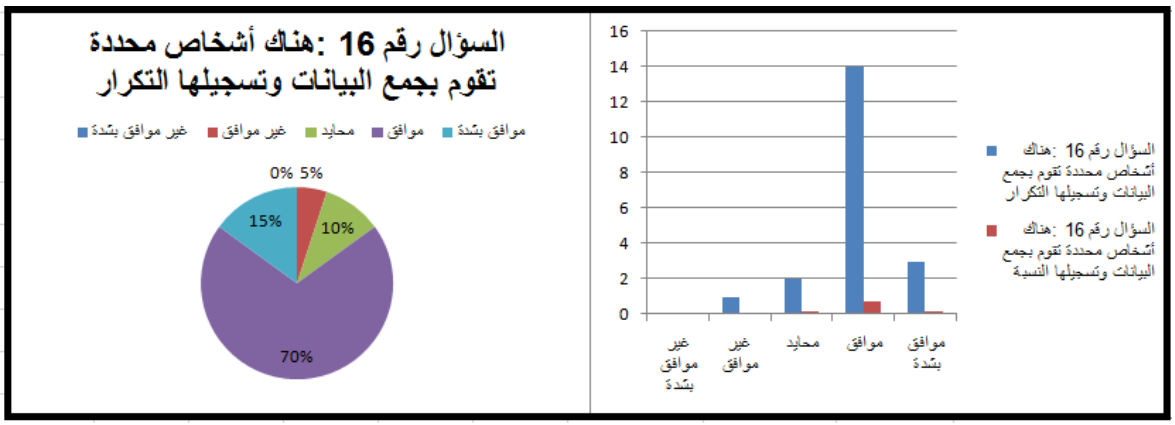


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الموظفون بالمؤسسة يستخدمون مهاراتهم في تطوير أعمالهم، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق بما يعادل نسبة 65%، و 01 أجاب بموافق بشدة بنسبة 05%، 02 أجابوا بغير موافق بنسبة 10%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 20%، هذا يدل على أن الموظفين يعتبرون المؤسسة كبيت لهم.

الجدول رقم : 3-20 : يوضح مدى وجود أشخاص محددين للقيام بجمع البيانات وتسجيلها

السؤال رقم 16 :هناك أشخاص محددة تقوم بجمع البيانات وتسجيلها		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	2	10%
موافق	14	70%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 16



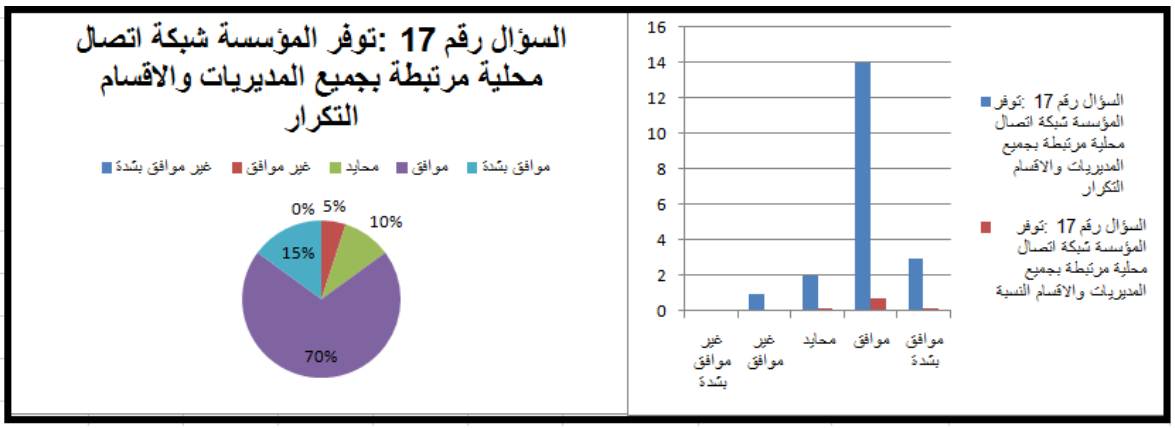
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد أشخاص محددة للقيام بجمع البيانات وتسجيلها، أي 14 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 70%، و 03 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 15%، 01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 10%، هذا يدل على أن المؤسسة تقوم بتوزيع المهام على الموظفين.

رابعا: الشبكات

الجدول رقم : 3-21 : يوضح مدى توفير المؤسسة لشبكة اتصال محلية مرتبطة بجميع المديريات والاقسام

السؤال رقم 17 :توفر المؤسسة شبكة اتصال محلية مرتبطة بجميع المديريات والاقسام		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	2	10%
موافق	14	70%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 17

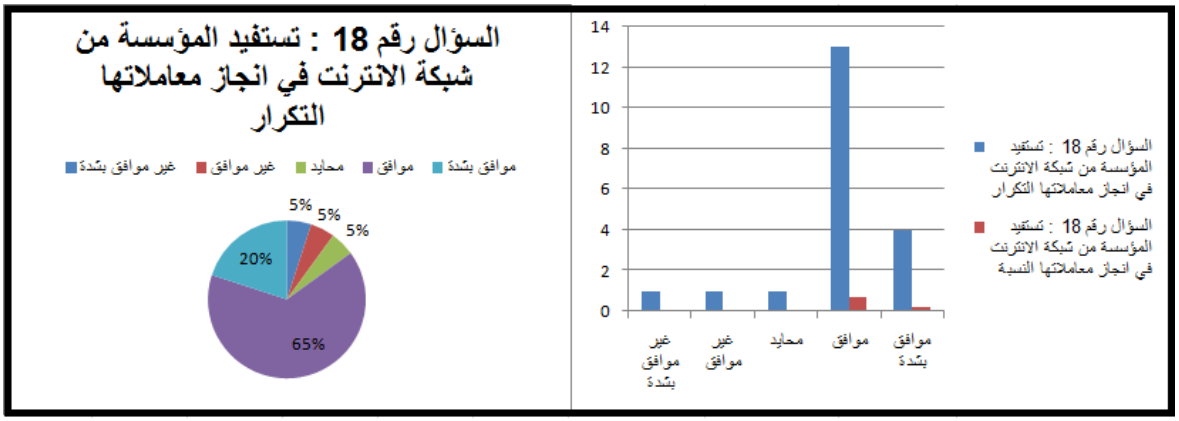


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة توفر شبكة اتصال محلية مرتبطة بجميع المديريات والأقسام، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 55%، و 5 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 25%، 02 أجابوا بغير موافق أي بنسبة 10%، 01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 05%، هذا يدل على تسهيل الاتصال بين المؤسسة والمديريات التابعة لها.

الجدول رقم : 3-22 : يوضح مدى استفادة المؤسسة من شبكة الانترنت في انجاز معاملاتها

السؤال رقم 18 : تستفيد المؤسسة من شبكة الانترنت في انجاز معاملاتها		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	1	5%
محايد	1	5%
موافق	13	65%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 18

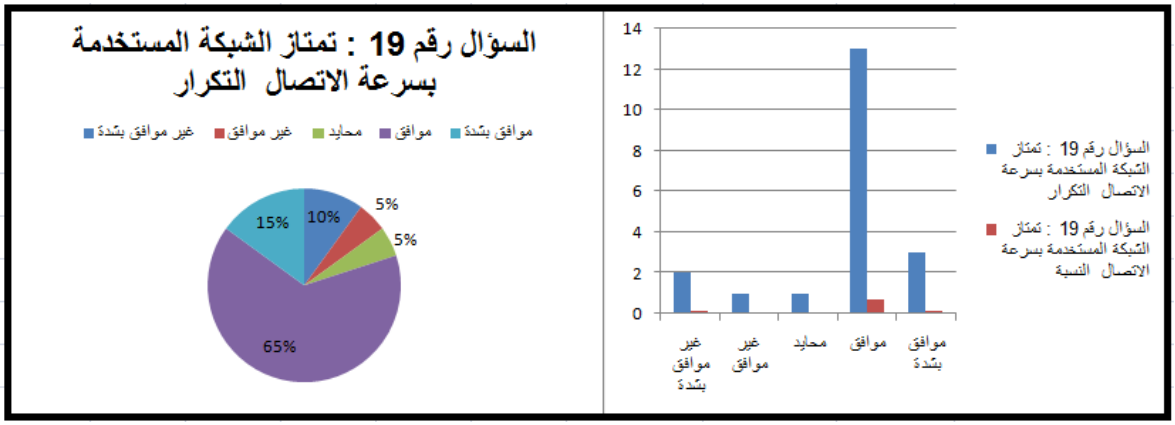


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تستفيد من شبكة الانترنت في انجاز معاملاتها، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 65%، و 04 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 20%، 01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، 01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 05%، هذا يدل على الاستخدام الأمثل للأنترنت من قبل العمال.

الجدول رقم : 3-23 : يوضح مدى سرعة الاتصال بالشبكة المستخدمة

السؤال رقم 19 : تمتاز الشبكة المستخدمة بسرعة الاتصال		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	2	10%
غير موافق	1	5%
محايد	1	5%
موافق	13	65%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 19

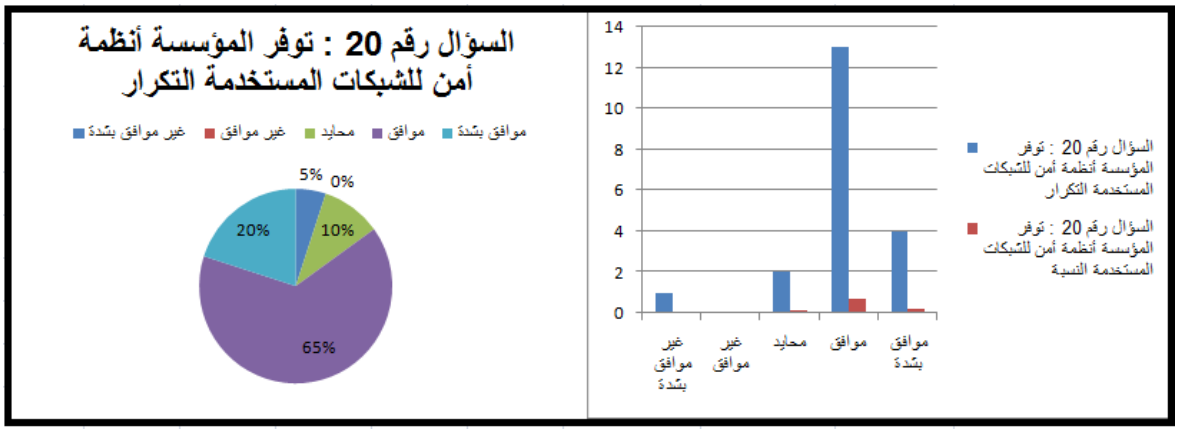


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الشبكة المستخدمة في المؤسسة تمتاز بسرعة الاتصال، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 65%، و 03 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 15%، 01 أجب بغير موافق أي بنسبة 05%، 02 أجابوا بغير موافق بشدة أي بنسبة 10%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 05%، ربما يدل هذا على تطور شبكة الاتصال ومواكبتها للتطورات الحديثة.

الجدول رقم : 3-24 : يوضح مدى توفر المؤسسة على أنظمة أمن للشبكات المستخدمة

السؤال رقم 20 : توفر المؤسسة أنظمة أمن للشبكات المستخدمة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	0	0%
محايد	2	10%
موافق	13	65%
موافق بشدة	4	20%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 20

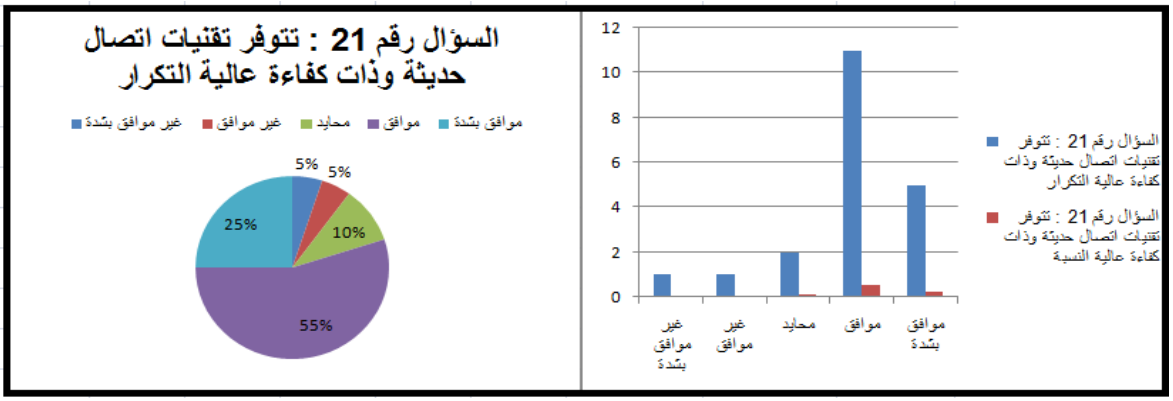


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة توفر أنظمة أمن للشبكات المستخدمة، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 65%، و 04 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 20%، 01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 10%، هذا يدل على الحماية المتوفرة للشبكات من قبل المؤسسة.

الجدول رقم : 3-25 : يوضح مدى توفير تقنيات اتصال حديثة وذات كفاءة عالية

السؤال رقم 21 : تتوفر تقنيات اتصال حديثة وذات كفاءة عالية		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	1	5%
محايد	2	10%
موافق	11	55%
موافق بشدة	5	25%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 21



التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تتوفر على تقنيات اتصال حديثة وذات كفاءة عالية، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 55%، و 05 أجابوا بموافق بشدة أي بنسبة 25%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، 01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 10%، هذا يدل على كفاءة وفعالية تقنيات الاتصال داخل المؤسسة.

الفرع الثالث: مراحل عملية اتخاذ القرار.

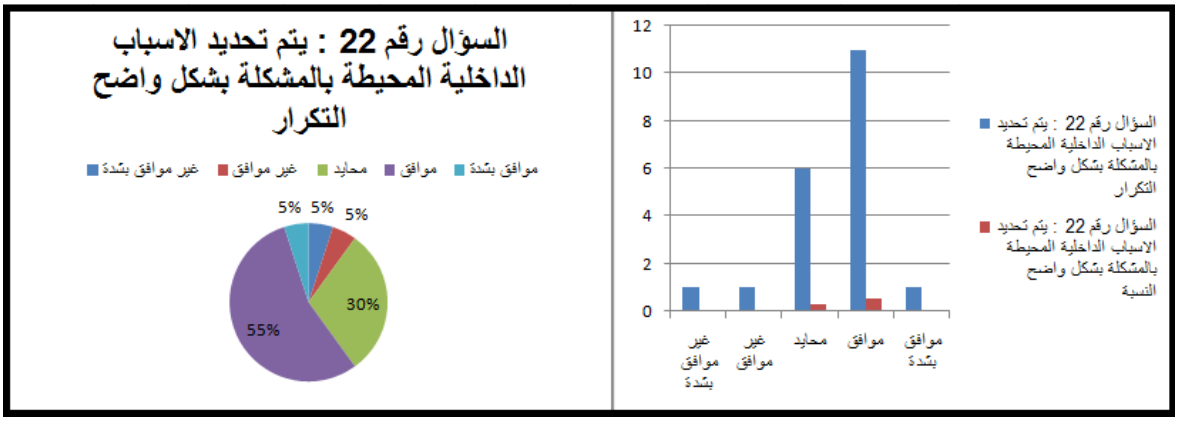
وهذا ما سوف نتطرق اليه من خلال ثلاثة مراحل وهي:

أولا: تحديد المشكلة

الجدول رقم : 3-26 : يوضح مدى تحديد الاسباب الداخلية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح

السؤال رقم 22 : يتم تحديد الاسباب الداخلية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	1	5%
محايد	6	30%
موافق	11	55%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 22

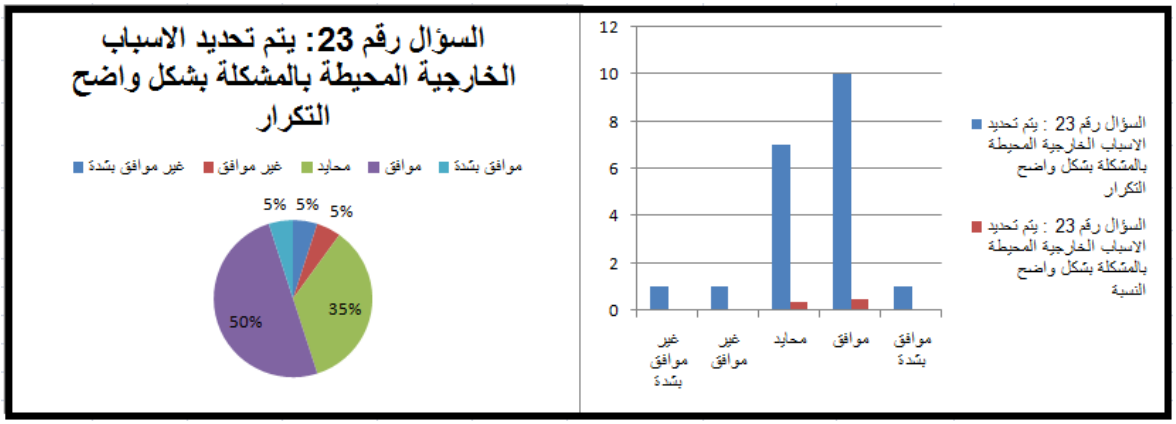


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد الأسباب الداخلية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 55%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، 01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 30%،

الجدول رقم : 3-27 : يوضح مدى تحديد الاسباب الخارجية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح

السؤال رقم 23 : يتم تحديد الاسباب الخارجية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	1	5%
محايد	7	35%
موافق	10	50%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 23

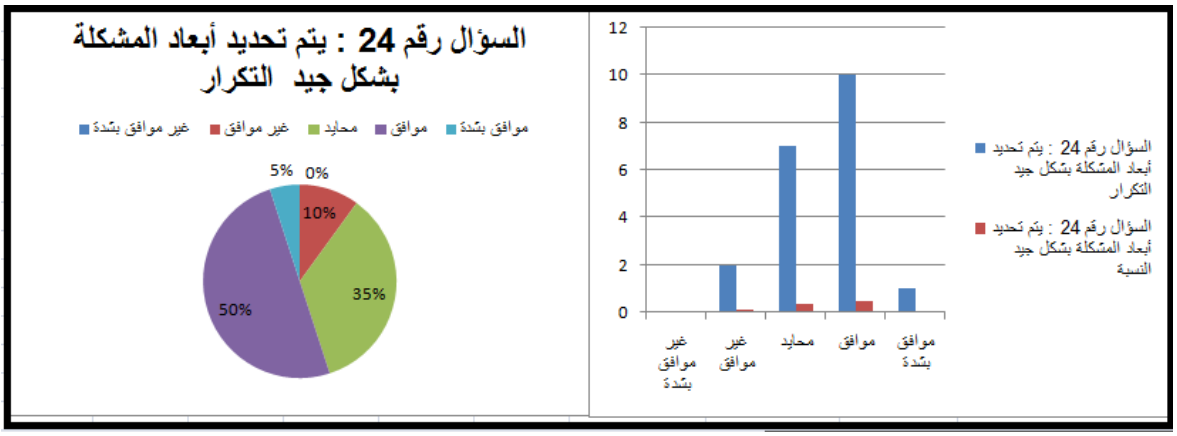


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد الأسباب الخارجية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح، أي 10 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 50%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، 01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 35%.

الجدول رقم : 3-28 : يوضح مدى تحديد أبعاد المشكلة بشكل جيد

السؤال رقم 24 : يتم تحديد أبعاد المشكلة بشكل جيد		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	2	10%
محايد	7	35%
موافق	10	50%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 24

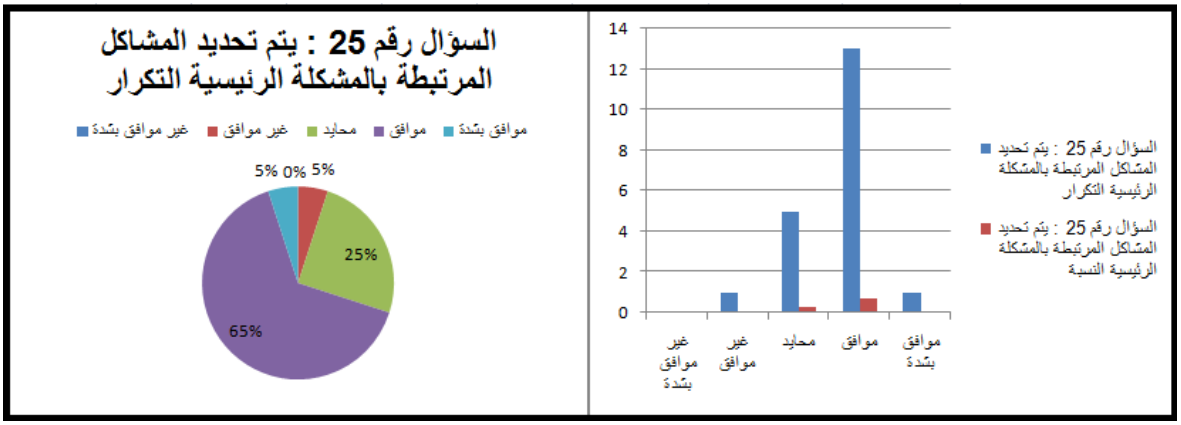


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد أسباب المشكلة بشكل جيد، أي 10 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 50%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،02% أجاب بغير موافق أي بنسبة 10%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 35%.

الجدول رقم : 3-29 : يوضح مدى تحديد المشاكل المرتبطة بالمشكلة الرئيسية

السؤال رقم 25 : يتم تحديد المشاكل المرتبطة بالمشكلة الرئيسية		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	5	25%
موافق	13	65%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 25

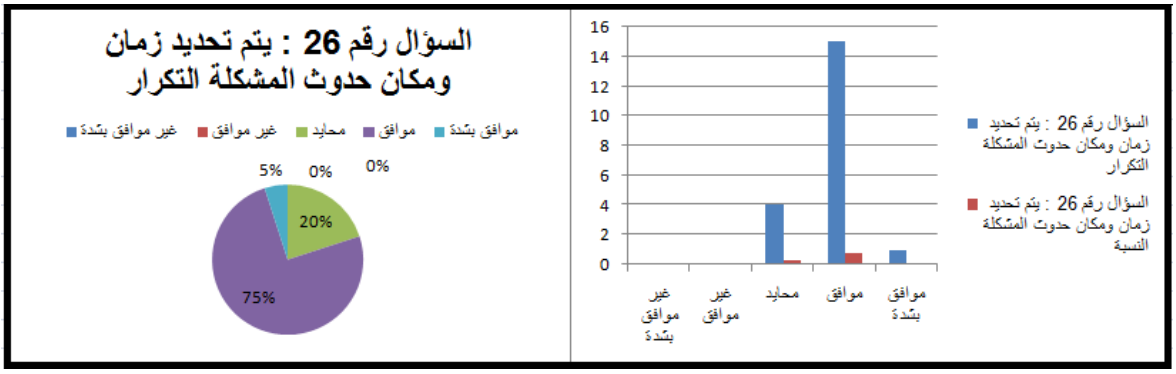


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد المشاكل المرتبطة بالمشكلة الرئيسية، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 65%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 25%.

الجدول رقم : 3-30 : يوضح مدى تحديد زمان ومكان حدوث المشكلة

السؤال رقم 26 : يتم تحديد زمان ومكان حدوث المشكلة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	0	0%
محايد	4	20%
موافق	15	75%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 26



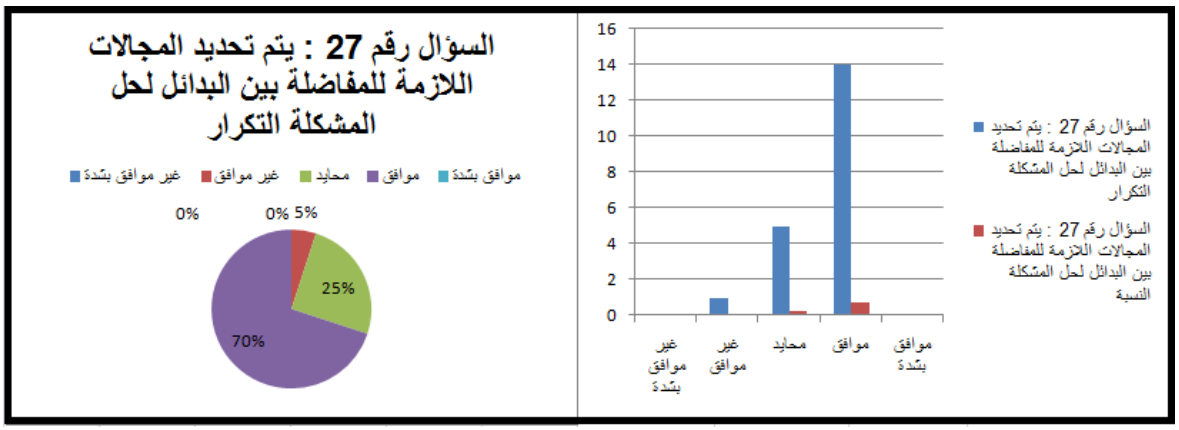
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على تحديد زمان ومكان المشكلة، أي 15 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 75%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 20%.

ثانيا: تحديد البدائل

الجدول رقم : 3-31 : يوضح مدى تحديد المجالات اللازمة للمفاضلة بين البدائل لحل المشكلة

السؤال رقم 27 : يتم تحديد المجالات اللازمة للمفاضلة بين البدائل لحل المشكلة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	5	25%
موافق	14	70%
موافق بشدة	0	0%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 27

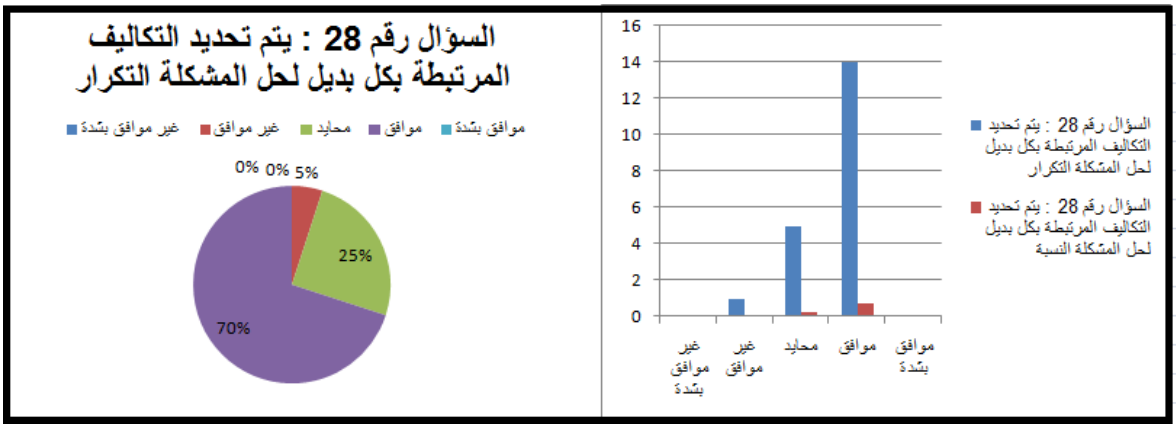


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد المجالات اللازمة للمفاضلة بين البدائل لحل المشكلة، أي 14 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 70%، 01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 25%.

الجدول رقم : 3-32 : يوضح مدى تحديد التكاليف المرتبطة بكل بديل لحل المشكلة

السؤال رقم 28 : يتم تحديد التكاليف المرتبطة بكل بديل لحل المشكلة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	5	25%
موافق	14	70%
موافق بشدة	0	0%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 28

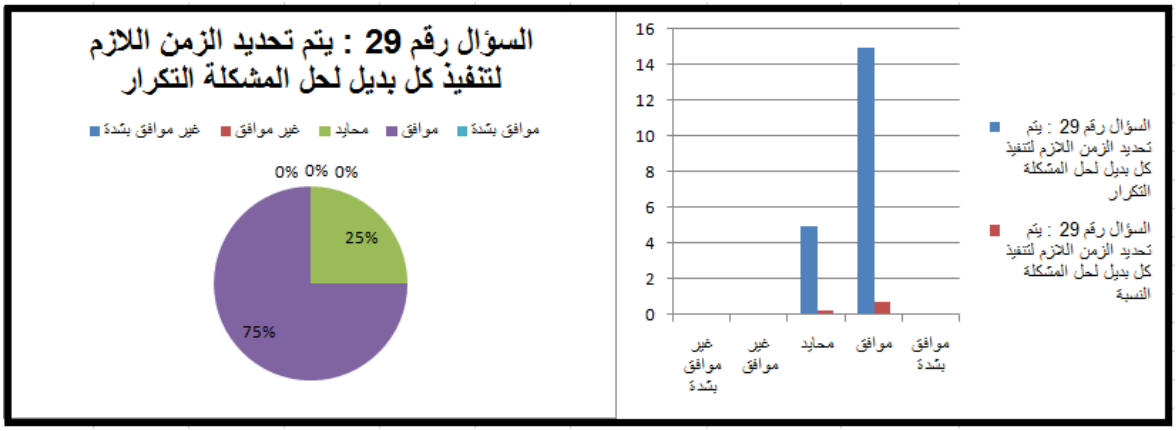


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد التكاليف المرتبطة بكل بديل لحل المشكلة، أي 14 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 70%، 01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 25%.

الجدول رقم : 3-33 : يوضح مدى تحديد الزمن اللازم لتنفيذ كل بديل لحل المشكلة

السؤال رقم 29 : يتم تحديد الزمن اللازم لتنفيذ كل بديل لحل المشكلة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	0	0%
محايد	5	25%
موافق	15	75%
موافق بشدة	0	0%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 29

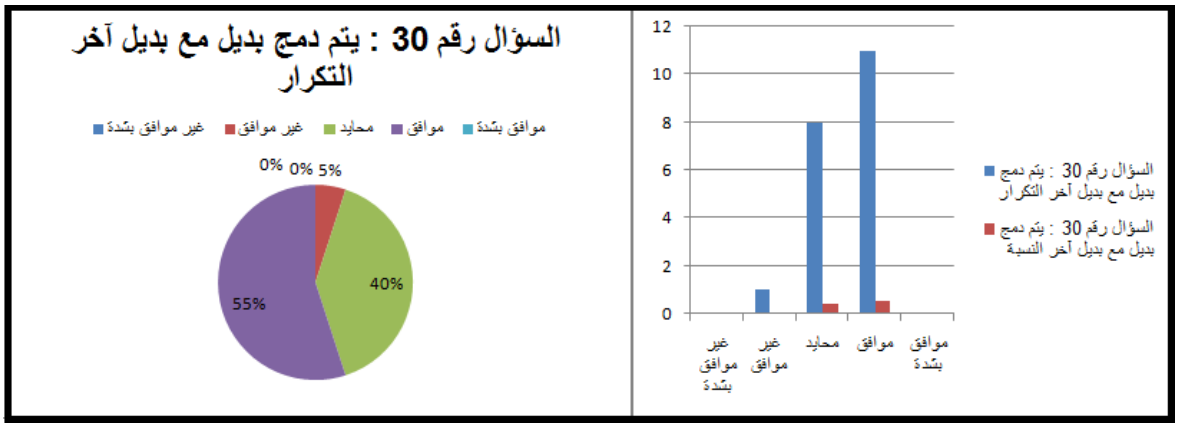


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بتحديد الزمن اللازم لتنفيذ كل بديل لحل المشكلة، أي 15 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 75%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 25%.

الجدول رقم : 3-34 : يوضح مدى امكانية دمج بديل مع بديل آخر

السؤال رقم 30 : يتم دمج بديل مع بديل آخر		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	8	40%
موافق	11	55%
موافق بشدة	0	0%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 30



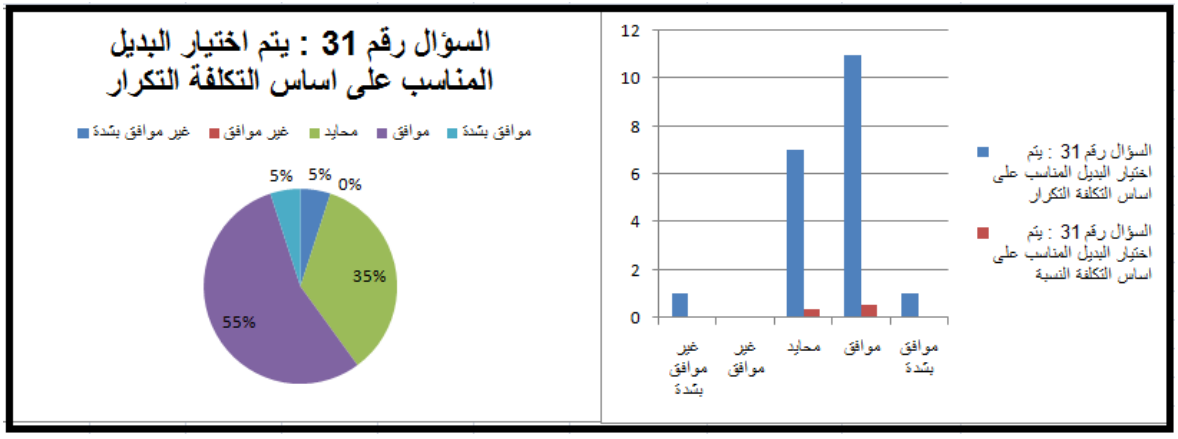
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم بدمج بديل مع بديل آخر، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 55%، 01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 40%.

ثالثا : الاختيار

الجدول رقم : 3-35 : يوضح مدى امكانية اختيار البديل المناسب على اساس التكلفة

السؤال رقم 31 : يتم اختيار البديل المناسب على اساس التكلفة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	0	0%
محايد	7	35%
موافق	11	55%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 31

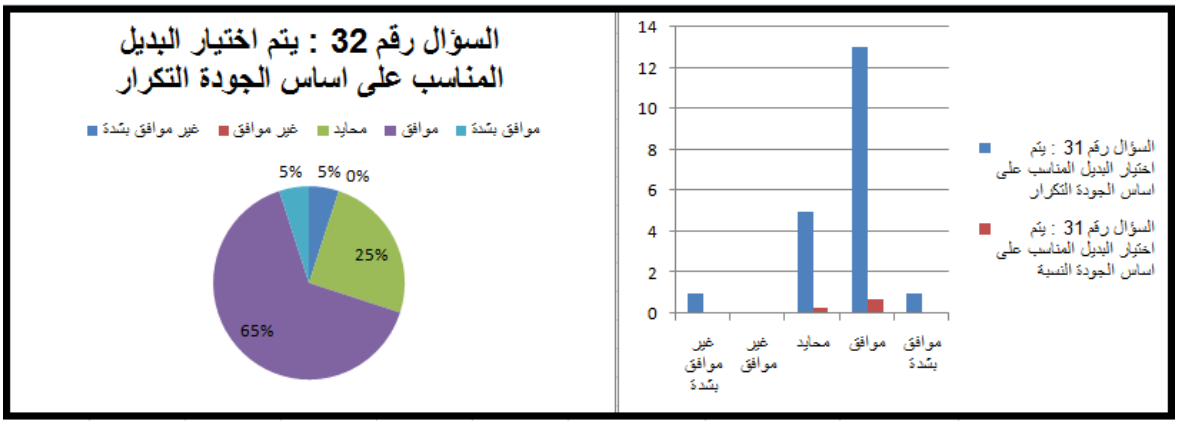


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم باختيار البديل المناسب على أساس التكلفة، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 55%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 35%.

الجدول رقم : 3-36 : يوضح مدى امكانية اختيار البديل المناسب على اساس الجودة

السؤال رقم 32 : يتم اختيار البديل المناسب على اساس الجودة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	0	0%
محايد	5	25%
موافق	13	65%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 32

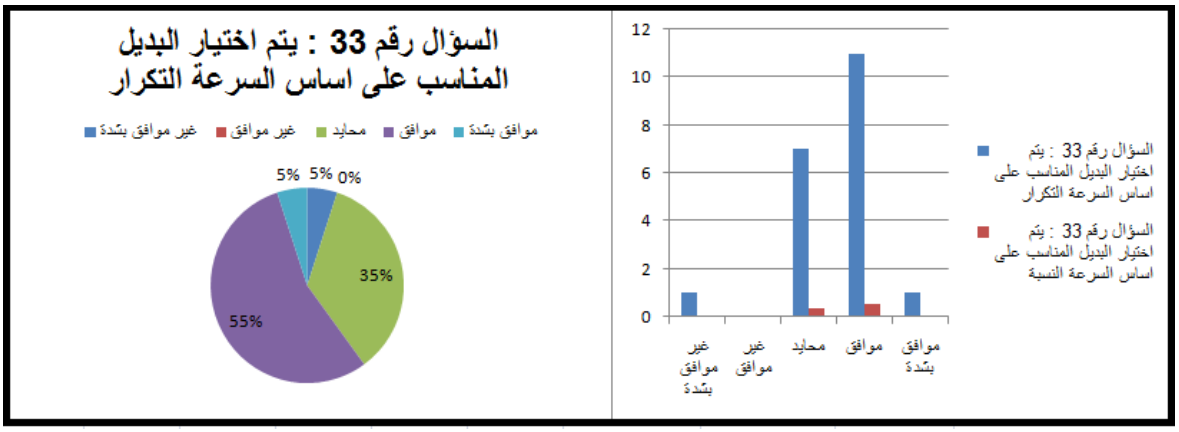


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم باختيار البديل المناسب على أساس الجودة، أي 13 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 65%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 25%.

الجدول رقم : 3-37 : يوضح مدى امكانية اختيار البديل المناسب على اساس السرعة

السؤال رقم 33 : يتم اختيار البديل المناسب على اساس السرعة		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	1	5%
غير موافق	0	0%
محايد	7	35%
موافق	11	55%
موافق بشدة	1	5%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 33



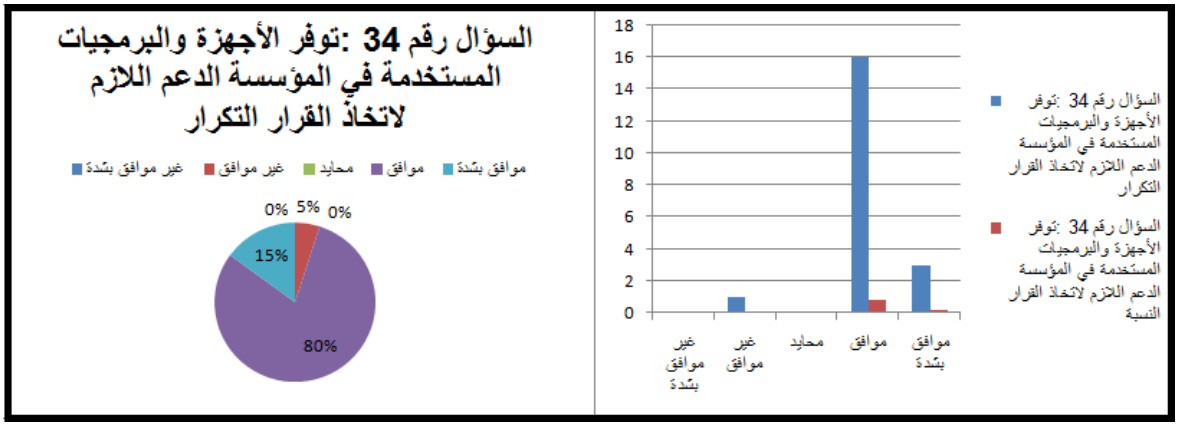
التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن المؤسسة تقوم باختيار البديل المناسب على أساس السرعة، أي 11 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 55%، و 01 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 05%،01 أجاب بغير موافق بشدة أي بنسبة 05%، أما الباقي أجابوا بمحايد بنسبة 35%.

الفرع الرابع: دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في عملية اتخاذ القرار .

الجدول رقم : 3-38 : يوضح مدى توفير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار

السؤال رقم 34 :توفر الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	0	0%
موافق	16	80%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 34

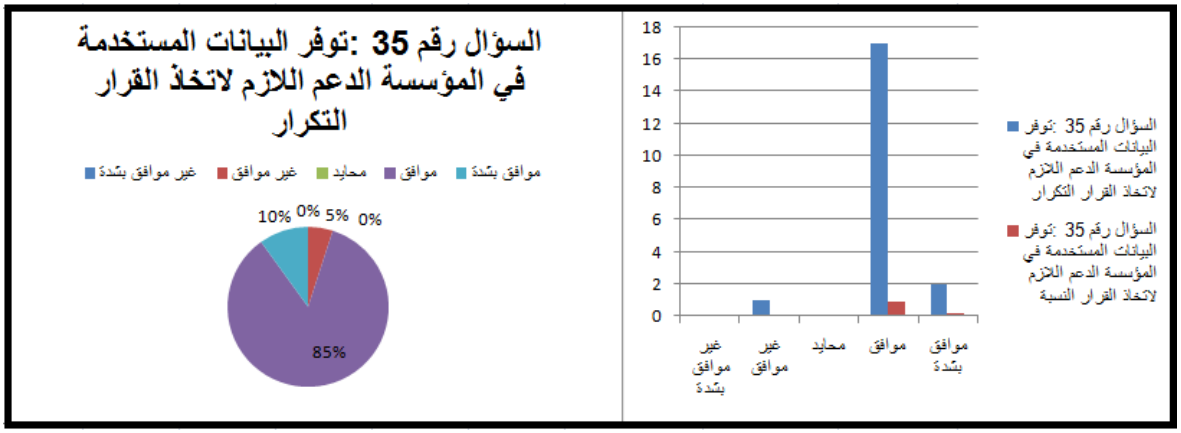


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة توفر الدعم اللازم لاتخاذ القرار، أي 16 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 80%، و 03 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 15%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%.

الجدول رقم : 3-39 : يوضح مدى توفير البيانات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار

السؤال رقم 35 :توفر البيانات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	0	0%
موافق	17	85%
موافق بشدة	2	10%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 35

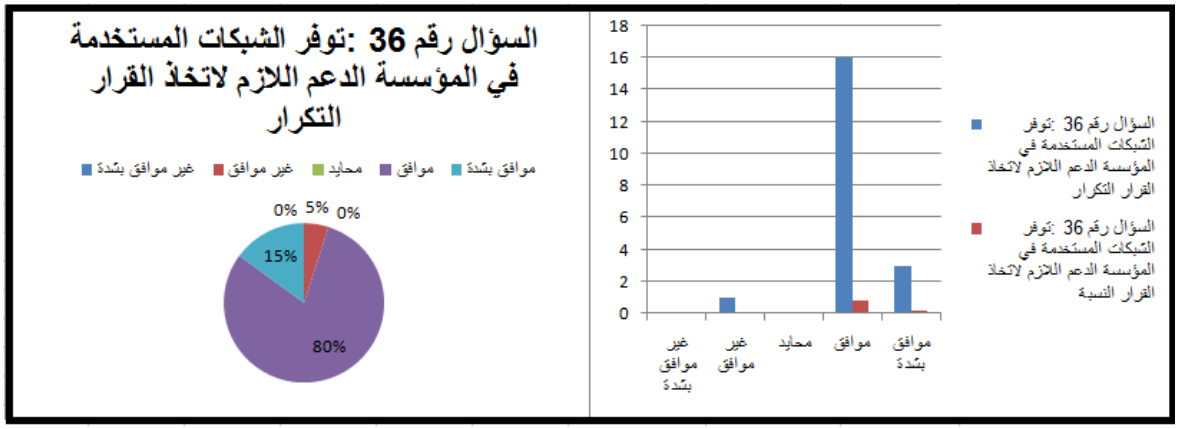


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن البيانات المستخدمة في المؤسسة توفر الدعم اللازم لاتخاذ القرار، أي 17 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 85%، و 02 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 10%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%.

الجدول رقم : 3-40 : يوضح مدى توفير الشبكات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار

السؤال رقم 36 :توفر الشبكات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	0	0%
موافق	16	80%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 36

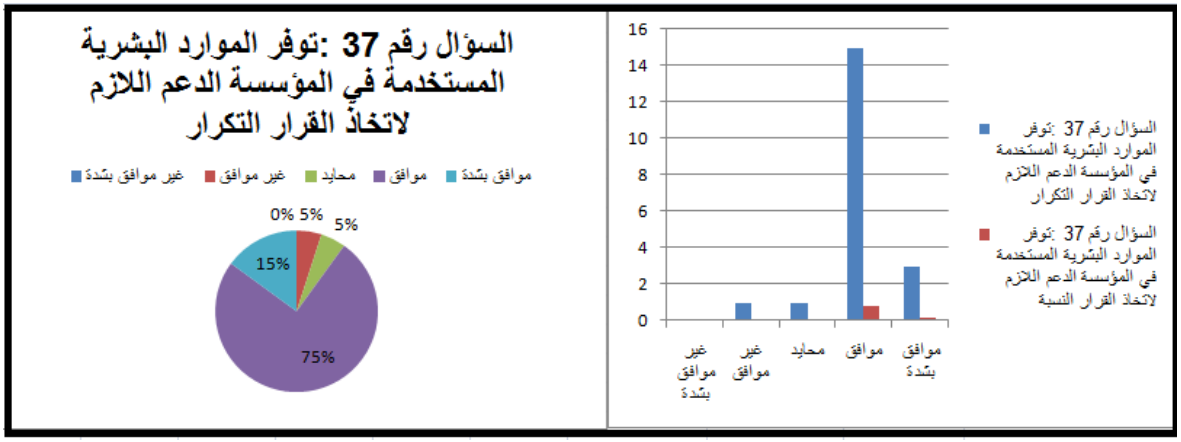


التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الشبكات المستخدمة في المؤسسة توفر الدعم اللازم لاتخاذ القرار، أي 16 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 80%، و 03 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 15%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، هذا يدل على اعتماد المؤسسة على الانترنت في اتخاذ القرارات.

الجدول رقم : 3-41 : يوضح مدى توفير الموارد البشرية المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار

السؤال رقم 37 :توفر الموارد البشرية المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار		
الخيار	التكرار	النسبة
غير موافق بشدة	0	0%
غير موافق	1	5%
محايد	1	5%
موافق	15	75%
موافق بشدة	3	15%
المجموع	20	100%

المصدر : تفريغ بيانات السؤال رقم 37



التفسير: تظهر النتائج في الجدول أعلاه، أن أغلب المستجوبين يتفقون على أن الموارد البشرية المستخدمة في المؤسسة توفر الدعم اللازم لاتخاذ القرار، أي 15 مستجوب أجابوا بموافق أي ما يعادل نسبة 75%، و 03 أجاب بموافق بشدة أي بنسبة 15%،01 أجاب بغير موافق أي بنسبة 05%، 01 أجاب بمحايد أي بنسبة 05%، هذا يدل على مشاركة العمال في اتخاذ القرار.

المطلب الثالث: نتائج التحليل.

من خلال تفريغ الاستبيان وتفسير النتائج توصلنا إلى ما يلي :

1- أظهرت نتائج التحليل والتفسير المتوصل إليها من خلال الاستبيان أن مستوى مورد الأجهزة والبرمجيات، مورد البيانات، مورد الشبكات، مستوى المورد البشري لنظم المعلومات في مؤسسة اتصالات الجزائر المدية من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعا لجميع الموارد.

2- بينت النتائج أن مستوى أهمية مراحل اتخاذ القرار في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية بالنسبة لمرحلة تشخيص المشكلة من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفع نسبيا، وكذلك بالنسبة لمرحلة تحديد البدائل أيضا كان مرتفع نسبيا من وجهة نظر عينة الدراسة، أما بالنسبة لمرحلة اختيار البديل الأمثل من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفع نسبيا.

3- بينت النتائج المتوصل إليها من خلال تفريع وتفسير الاستبيان على أن نظام المعلومات المالي والمحاسبي يلعب دورا مهما في اتخاذ القرار في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية من وجهة نظر العينة المدروسة حيث كان مرتفعا جدا، حيث أن معظم أفراد العينة أجابوا بموافق أو موافق جدا .

خلاصة الفصل

بينت الدراسة أن لنظام المعلومات المالي والمحاسبي دور هام في اتخاذ القرار في مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية وذلك كونها تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة عالية، وهذا من خلال تحديد المشكلة وتحليلها، وكذا تنفيذ القرارات ومتابعتها، تعمل على رفع قدرة الرؤساء على تنفيذ القرارات، تعمل على مساعدة متخذي القرار على إدراك المشكلة في وقتها واتخاذ القرارات المناسبة لحلها، وهذا من خلال توليد البدائل الممكنة لحل المشكلة المطروحة، وأخيرا اختيار البديل المناسب للقرار، أفادت أغلبية المستجوبين على أن نظام المعلومات المالي والمحاسبي فعال جدا في عملية اتخاذ القرار.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التطورات الهائلة التي شهدتها صناعة المعلومات تحمل الأمل في تحقيق مزايا هائلة لمتخذي القرارات في كافة دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها وتطورها، ولكي يصبح هذا الأمل حقيقة يجب انتهاج سياسة للمعلومات تتسم بالكفاءة والفعالية، وتستجيب لمتطلبات متخذي القرارات، وتؤمن تدفق المعلومات في الوقت والمكان المناسبين في مختلف مراحل اتخاذ القرار، بما يضمن التنسيق الفعال والشامل بين مراحل اتخاذ القرار، ويمكن من حل المشكلات التي تمثل جوهر اتخاذ القرار وتحديد طبيعة الآثار المترتبة عنها.

ومن خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية توصلنا إلى اختبار فرضيات الدراسة واستنتاج عدة نتائج متعلقة بالموضوع.

أولا :نتائج الدراسة

من خلال الدراسة الميدانية توصلنا للنتائج التالية:

من الناحية النظرية يمكن تحديد النتائج التالية:

– يعتبر نظام المعلومات المالي والمحاسبي عنصر فعال داخل المؤسسة، حيث يجمع بين عمل مختلف الأنظمة ويعتبر نقطة التقاء هذه الأنظمة داخل المؤسسة وأهم مصدر للمعلومات.

– استطاعت نظم المعلومات المالية والمحاسبية إعطاء بعدا متميزا لكيفية معالجة المشاكل الإدارية،

– تعتبر مخرجات نظام المعلومات المالي والمحاسبي من المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسة بشكل كبير في اتخاذ القرارات.

من الناحية التطبيقية يمكن تحديد النتائج التالية:

– مستوى توفر نظام المعلومات داخل مؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعا لجميع الموارد التي يعتمد عليها نظام المعلومات من الأجهزة والبرمجيات، البيانات، الموارد البشرية والشبكات.

– نظام المعلومات المالي والمحاسبي له أهمية بالغة في المؤسسة غير أننا لم نجد مصلحة تحمل اسم نظم المعلومات بل يعتبر ضمني في مختلف المصالح، إن استخدام نظام معلومات مالي ومحاسبي سليم ودقيق يساعد على اتخاذ قرارات سليمة، وهذا وفق المراحل التي يمر بها اتخاذ القرار.

ثانيا : اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى:" يعتبر نظام المعلومات المالي والمحاسبي كأداة أساسية لتسهيل العملية الإدارية في المؤسسة"

من خلال الدراسة يمكن استعراض النتائج التالية:

– أصبح استخدام نظام المعلومات المالي والمحاسبي ضرورة ملحة وذلك لسرعة توفيره للمعلومات المناسبة والدقيقة.

– نظام المعلومات هو طريقة منظمة للإمداد بالمعلومات عن قنوات سابقة وحالية وقادمة و المتعلقة بالعمليات الداخلية و المعلومات الخارجية.

يتبين لنا من خلال هاتين النتيجتين أن هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثانية:" يلعب نظام المعلومات المالي والمحاسبي دورا مهما في اتخاذ القرار المالي داخل المؤسسة".

من خلال الدراسة التي تطرقنا فيها لاتخاذ القرار تحصلنا على النتائج التالية:

– سلامة القرار تتوقف على الكم والنوع المناسبين للمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المالي والمحاسبي و المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

– يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعا وفائدة في ترشيد القرارات

يتبين لنا من خلال هاتين النتيجتين أن هذه الفرضية صحيحة.

الفرضية الثالثة: يقوم نظام المعلومات المالي والمحاسبي بمساعدة ودعم متخذي القرارات في شركة اتصالات الجزائر على اتخاذ القرارات المناسبة.

من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة توصلنا للنتائج التالية:

– توفر الأجهزة و البرمجيات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار.

– تساهم البيانات والشبكات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار.

– تساهم الموارد البشرية المستخدمة في المؤسسة بتقديم الدعم اللازم لاتخاذ القرار.

ومن خلال هذه النتائج يتبين لنا الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المالي و المحاسبي

في اتخاذ القرار، ومن هنا نستنتج أن الفرضية صحيحة.

ثالثا : المقترحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

– ضرورة استخدام نظام معلومات مالي ومحاسبي في المؤسسات الجزائرية يتناسب وطبيعة نشاطها، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات مناسبة وتحقيق الأهداف المسطرة.

– ضرورة استخدام التقنيات الحديثة لنظام المعلومات المالي والمحاسبي، مما يساعد على التقليل من الوقوع في الأخطاء المحاسبية وسرعة الاستخدام.

– ضرورة مواكبة التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في بيئة الأعمال الحديثة.

رابعا: آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية قدر الإمكان، ومن أجل مواصلة البحث في هذا الموضوع اقترح بعض المواضيع كأفاق مستقبلية للدراسة وأهمها:

– أهمية نظام المعلومات المالي والمحاسبي في ظل التطور التكنولوجي الهائل.

– مدى توفر المؤسسات الجزائرية غلى نظام المعلومات

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم الحبيتي وآخرون، «**نظام المعلومات المحاسبية**»، وحدة الحدباء للطباعة والنسر، العراق، 2003.
2. أحمد محمد المصري،" **الإدارة الحديثة-الاتصالات والمعلومات والقرارات**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
3. إسماعيل إبراهيم جمعة، زينات محمد محرم، " **المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث العمليات في اتخاذ القرارات**" الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
4. أنس عبد الباسط عباس، "**إدارة الأعمال وفق منظور معاصر**"، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ظ1، عمان، الأردن،2001 .
5. بشير العلاق، "**أسس الإدارة الحديثة – نظريات ومفاهيم**"، دار البازوري العلمية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.
6. بوشاشي بوعلام، "**المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال**"، دار الطباعة للنشر والتوزيع،1999.
7. تركي إبراهيم سلطان، « **نظم المعلومات واستخدام الحاسب الآلي** »، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985.
8. خالد توفيق الشمري، "**التحليل المالي والاقتصادي – في دراسات تقييم وجدوى المشاريع**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
9. خليل محمد حسن الشماع، وخيضر محمد كاظم، "**نظرية المنظمة**"، دار المسيرة، عمان، 2002.
10. ربحي مصطفى عليان، "**أسس الإدارة المعاصرة**"، دار الصفاء، عمان، 2007.
11. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 2004.

12. سعد غالب ياسين، «**أساسيات تظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** »، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2006.
13. سليم جلدة، "**أساليب اتخاذ القرارات الإدارية الفعالة**"، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
14. شعيب شنوف، " **التحليل المالي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي**"، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015.
15. طارق عبد الرؤوف وآخرون، "**صناعة واتخاذ القرار**"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
16. عائشة موزاوي، "**مبادئ في نظم المعلومات المالية و المحاسبية**"، مخبر البحث STRATEV، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2022.
17. عبد الرزاق محمد قاسم، "**نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الإصدار الأول، عمان، الأردن.
18. عبد الغفار حنفي، "**تنظيم إدارة الأعمال**"، بدون دار نشر، بدون طبعة، الإسكندرية، 1996.
19. عبد المعطي احمد أبشر، "**نظم المعلومات الإدارية**"، mutiahmad100@gmail.com، 2002.
20. عصام الدين محمد متولي، «**نظم المعلومات المحاسبية** »، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى ، السودان.
21. عماد الصباغ، «**نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**»، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة الأول، عمان، الأردن، 2000.
22. فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
23. كمال الدين مصطفى الدهراوي وآخرون، "**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**"، بدون دار نشر، 2005.

24. مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.

25. محمد الفاتح بشير المغربي، "**الإدارة المالية المتقدمة**"، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2022.

26. محمد حافظ حجازي، **"دعم القرارات في المنظمات "**، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

27. محمد عبد الحسين الفرج الطائي، "**مدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**"، دار وائل، ط1، عمان، 2005، ص50.

28. محمد محمد الهادي،**"التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكمبيوتر"**، دار الشروق، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 1993.

29. محمد يوسف حفناوي، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001.

30. مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

31. مؤيد عبد الحسيب الفضل، " **المنهج الكمي في اتخاذ القرارات الإدارية المثلى**"، دار البازوري للنشر والتوزيع، ط1.

32. نبيل عزت أحمد موسى، "**أساسيات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية**"، بدون دار نشر، ط3، جدة، 2011.

33. نواف كنعان،" **اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط4، عمان، الأردن،1990.

34. نوال عبد الكريم الأشهب، "**اتخاذ القرارات الإدارية أنواعها ومراحلها**"، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

ثانيا: المجلات

1. مطاوع السعيد السيد مطاوع، "**أثر جودة نظم المعلومات المحاسبي الآلية في تعزيز جودة التقارير المالية**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون يناير 2019.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات

1. مخلخل زوينة، "**مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات التمويلية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب– بسكرة–**"، شهادة دكتوراه، الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، 2020.
2. نبيل حليمي، "**نظم المعلومات المالية ودورها في عملية صناعة القرارات المالية**"، شهادة دكتوراه، الطور الثالث ل، م، د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة وتسيير المنظمات،2022.
3. أحمد عبد الهادي شبير، " **دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل"، فلسطين، 2006.
4. أحمد ياسر وسوف، "**دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات الإدارية– دراسة عملية للمجمع الانتاجي الوطني**"، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، تخصص إدارة أعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية،2020.
5. مرغني بلقاسم، "**نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار– دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر(الوادي)**"، رسالة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.
6. بن خروف جليلة، " **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2009.
7. تيفورغي حنان وقصوري فطيمة، «**دور أنظمة المعلومات المحاسبي في تحسين الداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**»، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2021.
8. صايفي صابر عبد الرزاق،" **نظم المعلومات ودوره في اتخاذ القرار بالمؤسسة**"، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3.

9. صياد صباح، " **أنظمة المعلومات و تأثيراتها على تنافسية المؤسسة الجزائرية**" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة وهران2، 2018.

10. موطي زكية، موسى سعيدة، " **واقع تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز للغرب بأدرار**"، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، الجزائر.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية.

Livres :

1. Boutaleb Kouider , **Théorie de la décision**, Elément de cour, Edition office des publications universitaires, 2006.
2. Guedi Nobert, **« Finance d'entreprise, les regles du jeu** », Edition Organisatiom, France, 1997

المواقع الإلكترونية

1. http ://WWW.jobdza.com موقع مؤسسة اتصالات الجزائر
2. http://www.algerietelecom.dz/ar/ موقع مؤسسة اتصالات الجزائر

الملاحق

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

استبيان

تحية عطرة وبعد ...

تقوم الباحثة بدراسة حول "

دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في اتخاذ القرارات في بيئة الأعمال الحديثة – دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر بالمدية " ، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير (تخصص إدارة مالية) بجامعة يحي فارس بالمدية.

يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة التالية بتمعن ووضع الإشارة (X) في الخانة التي تتفق مع رأيك كمساعدة منكم على نجاح هذه الدراسة، مشكورين سلفا على تعاونكم.

الطالبة : حمداني كريمة

إشراف : أستاذ سعداوي موسى

يرجى وضع علامة (X) في الاختيار الذي يتوافق مع رأيكم في كل المحاور

المحور الأول : البيانات العامة

1/ الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

2/السن أقل من 30 سنة ☐ من 30إلى 40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐

3/الوظيفة مدير ☐ رئيس قسم ☐ محاسب ☐

إداري ☐ وظيفة أخرى ☐ حددها .....

4/ الخبرة : أقل من 5 سنوا ☐ من 5 إلى 10 سنو ☐ أكثر من 10 سنا ☐

المحور الثاني : مستوى توفر نظام المعلومات داخل المؤسسة

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
	الأجهزة والبرمجيات					
1	تتوفر المؤسسة على الأجهزة الملائمة لطبيعة العمل					
2	تعالج الأجهزة المستخدمة في المؤسسة البيانات بسرعة					
3	نحرص المؤسسة على توفير البرمجيات اللازمة					
4	القدرة التخزينية للأجهزة المستخدمة مناسبة					
5	توفر أرشفة الكترونية لحفظ المستندات					
6	يمكن الاعتماد على الأجهزة المستخدمة في العمل دون توقف					
	البيانات					
7	يتم تحديث البيانات باستمرار					
8	تحرص المؤسسة على دقة البيانات					

9	توفر المؤسسة قواعد بيانات تناسب حجم العمل					
10	يمكن الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب					
11	تحتوي المؤسسة على بيانات مفصلة					
الموارد البشرية						
12	يتمتع مستخدمو نظم المعلومات بمستوى من الكفاءة يتناسب مع المهام الموكلة لهم					
13	تعتمد المؤسسة على مبرمجين داخليين في تطوير البرمجيات المستخدمة					
14	يستطيع الموظف بالمؤسسة التعامل مع الأجهزة بسهولة					
15	يستخدم الموظفون في المؤسسة مهاراتهم في تطوير أعمالهم					
16	هناك أشخاص محددة تقوم بجمع البيانات و تسجيلها					
الشبكات						
17	توفر المؤسسة شبكة اتصال محلية مرتبطة بجميع المديريات و الأقسام					
18	تستفيد المؤسسة من شبكة الانترنت في انجاز معاملاتها					
19	تمتاز الشبكة المستخدمة بسرعة الاتصال					
20	توفر المؤسسة أنظمة أمن للشبكات المستخدمة					
21	تتوفر تقنيات اتصال حديثة وذات كفاءة عالية					

المحور الثالث :مراحل عملية اتخاذ القرار

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
تحديد المشكلة						
22	يتم تحديد الأسباب الداخلية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح					
23	يتم تحديد الأسباب الخارجية المحيطة بالمشكلة بشكل واضح					
24	يتم تحديد أبعاد المشكلة بشكل جيد					
25	يتم تحديد المشاكل المرتبطة بالمشكلة الرئيسية					
26	يتم تحديد زمان و مكان حدوث المشكلة					
تحديد البدائل						
27	يتم تحديد المجالات اللازمة للمفاضلة بين البدائل لحل المشكلة					
28	يتم تحديد التكاليف المرتبطة بكل بديل لحل المشكلة					
29	يتم تحديد الزمن اللازم لتنفيذ كل بديل لحل المشكلة					
30	يتم دمج بديل مع بديل آخر					
الاختيار						
31	ينم اختيار البديل المناسب على أساس التكلفة					
32	ينم اختيار البديل المناسب على أساس الجودة					
33	ينم اختيار البديل المناسب على أساس السرعة					

المحور الرابع : دور نظام المعلومات المالي والمحاسبي في عملية اتخاذ القرارات

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة 1	غير موافق 2	محايد 3	موافق 4	موافق بشدة 5
34	توفر الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار					
35	توفر البيانات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار					
36	توفر الشبكات المستخدمة في المؤسسة الدعم اللازم لاتخاذ القرار					
37	تسعى الموارد البشرية في المؤسسة لتقديم الدعم اللازم لاتخاذ القرار					